الجملة الاسمية غير المقيدة

د/ممدوح عبد الرحمن الرمَّانى

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم
ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب
والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ﴾

صدق الله العظيم

[التوبة ١٠٥]

إهـــــداء

إلـــى معلمتى الأصيلة السيدة / جليلة حسنين منصور التى علمتنى أبجديات الحـــياة والمعـــرفة ، وشـــمعتى الـــتى تضىء لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى ، وشراعى الذى يشق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبىّ ، وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس ، وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى ، وصـــديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب ، ومركبى الذى يقلّنى بعد أن ضاق الطريق بقدمىّ

فغدَتُ كذى رِجْلَيْن رجلٍ صحيحة

ورجلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فَشَلَّت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

على ظَلْعها بعد العثار استقلَّت

مقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم الذى لا يضر مع اسمه شيء فى الأرض ولا فى السماء وهو السميع العليم ، والحمد لله رب العالمين ، والذى أنزل الكتاب بلسان عربي مبين ، اللهم إنّا نستفتحك ونستهديك ونعوذ بوجهك الكريم من التكلف لما لا نحن ، ومن العجب بما نحن ، ونصلى ونسلم على الحبيب المصطفى ﷺ .

صحيح أن الإنسان ينطق أصواتاً تشكل كلمات أو مفردات ، ولكنه لا يستطيع أن يعبر عن حاجته وأغراضه فى الحياة باستعمال كل مفردة على حدة كما أنه لا يستطيع أن يعبر بالمفردة الواحدة عن حاجة واحدة أو أكثر ، ولكن أداء الأغراض وقضاء الحاجات مرتهن بتأليف الكلمة المفردة داخل جملة ، ولابد بتكوين الجمل من علامات بين مفرداتها .

هذه العلامات تتحدد بوظائف نحوية لكل مفردة ؛ إذ لابد لكل كلمة مفردة من وظيفة نحوية محددة لا تشاركها فيها كلمة أخرى ، كما أن هذه الوظيفة النحوية يستدل عليها بأمور منها العلامة الإعرابية ؛ إذ لابد لكل وظيفة من علامة ، كما أن بعض الوظائف تشترك فى علامة واحدة ، كالمرفوعات جميعا ، والمنصوبات جميعاً ، والمجزومات جميعاً .

ومن الأمور التى يستدل بها على الوظيفة النحوية ، أمر البنية الصرفية التى يتدخل فيها الجمود والاشتقاق ، فالتمييز مثلاً يكون جامداً والحال تكون مشتقة ، كما أن هناك أموراً أخرى تنتمي لمختلف فصائل اللغة كالتعريف والتنكير ، فالمبتدأ لابد أن يكون معرفة ما لم تكن هناك مسوغات للابتداء بالنكرة ، وعلى هذا تتآزر البنية الصرفية مع العلامات الإعرابية وخصائص المفردات فى أداء معانى اللغة لاستعمال الجملة في مختلف صورها وأضربها .

لذا ، فقد عمدنا في هذه الدراسة إلى تناول بابين :

أولهما : الجملة الاسمية مشتملاً على أقسامها ومعايير تصنيفها وربط عناصرها ووسائله ، وبناءها .

ثانيهما : قضايا المبتدأ والخبر وتطبيقاتها متطرقاً إلى تعريف المبتدأ والخبر وصورهما ، والربط ، وشروط الصحة ، والعامل في المبتدأ والخبر ، والمطابقة ، والتعدد ، والتعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، وحذفهما ، ثم اتبعنا ذلك كله بدراسة تطبيقية .

نسأل الله العلي القدير أن ينفع بنا وبها الطلاب والدارسين ، ولله من بعد الحمد والمنة وهو وحده سبحانه وتعالى ولي التوفيق .

الإسكندرية ، سبتمبر ٢٠٠٢ م

د/ ممدوح عبد الرحمن الرمالي

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

أقسام الاسم:

الاسم على ضربين : موصوفٍ وصفة .

فالاسم الموصوف : ما دلَّ على ذات الشيء وحقيقته ، وهو موضوع لتحمل عليه الصفة : كرجل وبحرٍ وعلمٍ وجهلٍ . ومنه المصدر واسما الزمان والمكان واسم الآلة .

وهو قسمان : اسمُ عينٍ ، واسم معنى . فاسم العين : ما دلَّ على معنى يقومُ بذاته كـ " فرسٍ ، وحجرٍ " . واسم المعنى : ما دلَّ على معنى لا يقومُ بذاته ، بل يقوم بغيره . ومعناه ، إما وجوديٌ : كالعلم والشجاعة والجودِ ، وإما عدميٌ : كالجهل والجبن والبخل .

والاسم الصفة : ما دلَّ على صفة شيء من الأعيان أو المعاني ، وهو موضوع ليحمل على ما يوصف به .

وهذا الاسم الرئيس هو الذى يرتبط بالجملة التى يوجد فيها ، وأما المصدر المؤول فهو تركيب موازٍ لمفرد ، ففى قوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ [١] ، البنية الأساسية هنا هى المبتدأ والخبر ، ولكن البناء المنطوق للجملة عبر عن المبتدأ بجملة فعلية [تصوموا] سبقها الحرف المصدر [أن] الذى حول بنيتها وجعلها ممكنة الاستبدال بمفرد [صيامكم] ، وهكذا كل مصدر مؤول يعد مفردا ؛ لأنه يوازى مفرداً يمكن استبداله به ، لهذا يشغل المصدر المؤول وظائف مختلفة يشغلها المفرد ، والصلة نفسها فى الموصول الاسمى لا يمكن أن تكون موازية لمفرد ، وإنما يصبح الموصول والصلة شيئاً واحداً ، وكذلك الأمر فى كل مركب اسمى آخر . هناك اسم محور أساسى وما بعده متمم له ،فالترابط هنا يتجه نحو ترابط هذه العناصر بما تتممه لا بالجملة التى يوجد فيها الاسم المحورى ؛ لأن هذا الاسم يرتبط بجملته بالوسائل المختلفة التى تقتضى وجوده فى الجملة .

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٨٤ .

وإذا كانت الإشارة السابقة إلى أن المصدر المؤول تترابط أجزاؤه ترابط الجملة قبل أن يسبقها الحرف المصدرى ، وكذلك جملة الصلة ، غير أنها لابد أن ينضم إليها عائد يربطها بالموصول .

وتتعدد صورة التركيب اللغوى بتعدد المفردات الداخلة فى هذا التركيب ، وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، أو من فعل واسم ، أو من جملتين ، أو من فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء ، أو من اسم وجملة ، أو من حرف واسم [1] .

فإذا تألف التركيب من اسمين كانت صوره أربعة ؛ لأن الاسمين إما :

١- أن يكونا مبتدأ وخبراً ، نحو : زيد قائم .

٢- أو أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سد مسد الخبر نحو : أقائم الزيدان .

٣- أو أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر نحو: أمضروب الزيدان.

٤- أو أن يكونا اسم فعل وفاعله نحو : هيهات العقيق .

أما الجملة الاسمية فهى التى يدل فيها المسند على الدوام والثبوت أو التى يتصف فيها المسند إليه اتصافاً ثابتاً غير متجدد ، أو بعبارة أوضح هى التى يكون فيها المسند اسماً على ما بينه الجرجانى [2] .

ومعنى هذا أن كلا من قولنا : طلع البدر ، والبدر طلع ، جملة فعلية ،أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح ، وليس لنا فيه خلاف مع القدامى ، وأما الجملة الثانية فاسمية فى نظر بعضنا لباحثين ، وفعلية فى نظر بعض الباحثين الآخرين ؛ لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه ، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة ؛ لأنه إنما قدم للاهتمام به .

هناك فكرة أساسية فى نظر النحاة العرب إلى الجملة هى أنه لابد من وجود الإسناد بطرفيه ، وطرفاه هما فى الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) ، ولابد أن

---

(1) انظر حاشية السجاعى على القطر ، ١٩ ، ط١ ، المطبعة الخيرية ١٣٢٣ هـ .

(2) د/ مهدى المخزومى : فى النحو العربى نقد وتوجيه ص ٤٢ ، بيروت ١٩٦٤ م .

يـــراعى هذان الطرفان فى اعتبار الجملة مراعاة كبيرة ، فإذا كانا موجودين فيها ونعمـــت ، وإذا كان أحدهما فقط موجوداً فإن الثانى لابد أن يكون فى الحسبان ، ولا يمكـــن اعتبار أحدهما فحسب جملة مستقلة – مع إفادته معنى يحسن السكوت عليه – فى نظر كثير من النحاة .

وقـــد عرفوا الإسناد بأنه " رابطة " أى حكم بأحد الطرفين على الآخر [1] ، وبأنـــه " تعلـــيق خـــبر بمخبر عنه " [2] فى الجملة الاسمية ، وكل هذه التسميات الرابطة ، الحكم التعليق ،" تقتضى – بالضرورة– طرفين هما المسند إليه (المبتدأ) والمسند (الخبر) .

والجمـــل التى لا تشتمل على فعل هى التى جرى عرف النحاة والبلاغيين على تسميتها بالجمل الاسمية والتى يغلب أن يكون المسند إليه فيها اسماً ، والمسند وصـــفاً مشـــتقاً ، فإذا كان المسند فيها اسماً جامداً أولوه بمشتق ليتحقق فيها ركنا الإســـناد ، وإذا كان المسند جاراً ومجروراً أولوه بكلمة " مستقر " وهكذا ، وأمثلة هذه الجمل فى القرآن كثيرة جداً :

والله عليم حكيم – والله سميع عليم والله مع الصابرين – الحمد لله .

والـــذى نعنـــيه – هنا – بالجملة الاسمية التامة تلك الجملة التى اكتمل لها عنصراها وتحقق فيها الإسناد بطرفيه المبتدأ والخبر ، وكان المبتدأ فيها اسما من أسماء الأعلام مثل : ﴿ محمدٌ رسولُ الله ﴾ [3] ، أو اسم موصول مثل : ﴿ والذين معـــه أشداء على الكفار ﴾ [4] ، أو ضمير مثل : ﴿ وأنتم الأعلَون ﴾ [5] ، أو اسم إشارة مثل : ﴿ هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق ﴾ [6] ، و ﴿ هذا خَلْقُ الله ﴾ [7] ، أو

---

(1) انظر الرضى : شرح الكافية ١/٨ .
(2) السيوطى : همع الهوامع ١/٥ .
(3) سورة الفتح : ٢٩ .
(4) سورة الفتح : ٢٩ .
(5) سورة آل عمران : ١٣٩ ، وسورة محمد : ٣٥ .
(6) سورة الجاثية : ٢٩ .
(7) سورة لقمان : ١١ .

معـــرفاً بأل مثل : ﴿ الحمدُ لله ربِّ العالمين ﴾ [1] ، أو معرفاً بالإضافة إلى معرفة مـــثل : ﴿ لكم دينكم وليَ دين ﴾ [2] ، أو نكرة مخصصة مثل ﴿ ولَعَبْدٌ مؤمن خيرٌ من مشركٍ ولو أعجبكم ﴾ .

ويمكن أن نحددها بعبارة أكثر اختصاراً فنقول : " الجملة الاسمية التامة ما لـــم يكـــن المبـــتدأ فيها وصفاً رافعاً لما يُكتفى به ، ولم يجب حذف أحد طرفيها ، وتطابق فيها الجزءان " فقد اشترطنا فى هذا التعريف ثلاثة شروط ، الشرط الأول : ألا يكون المبتدأ وصفاً رافعاً لما يكتفي به ، فإذا كان كذلك فهذا ما نسميه الجملة الوصفية ، والشرط الثانى : ألا يكون أحد جزأيها واجب الحذف ، فإذا كان كذلك فهـــذا ما نسميه الجملة الاسمية الناقصة . أما إذا كان أحد الجزأين محذوفاً لدواع اقتضاها الموقف اللغوى – وهو ما يسمى بالحذف الجائز – كأن يسألك سائل :

من أنتَ ؟

فتجيب :

محمدٌ .

فأنـــت هنا اخترت أن تجيب إجابة مختصرة ؛ لأن التكلم " هنا " يغنى عن الـــتلفظ بقولـــك " أنا " وقد يقتضى الموقف لأسباب مختلفة أن تكون إجابتك غير مختصـــرة فـــتقول " أنـــا محمدٌ " فتذكر الجملة كاملة بجزأيها ، ففى المرة الأولى ذكـــرت الخبر وحده فى الإجابة ، وفى المرة الثانية ذكرت المبتدأ والخبر جميعا ، والمـــتكلم هـــو الذى يحدد أياً من الأسلوبين استجابة لظروف الموقف اللغوى ، وليس حذف المبتدأ واجباً .

وكذلـــك قد يسألك سائل وقد رأى فى منزلك شخصاً لا يعرفه ويريدك أن تعلمه باسمه فيقول :

مَنْ عندك ؟

---

(1) سورة الفاتحة : ٢ .

(2) سورة الكافرون : ٦ .

الباب الأول

الجملة الاسمية

أقسامها ومعايير تصنيفها

فتجيب بالاختصار :

محمد .

فأنت رأيت أن الموقف يكتفي بأن تذكر المبتدأ وحده ، وترى ذلك مغنياً لك وللسائل معاً ؛ لأن الخبر مفهوم من الملابسات .

وقد ترى الموقف يقتضي عدم الإيجاز فتذكر الجملة كاملة ولا تكتفي بذكر المبتدأ وحده ، بل تذكر الخبر معه فتقول : عندي محمدٌ .

أمثال هذه الجمل التي يذكر أحد طرفيها ، ويكون الآخر مفهوماً من السياق ويكــون المــتكلم مخيراً بين ذكره وحذفه حسبما يحدده الموقف وتمليه ملابساته ، أمثال هذه الجمل تعد من الجمل الاسمية التامة .

والشرط الثالث : أن يتطابق الجزءان في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) فإذا قلنا مثلا : محمد ناجح ، فهذه جملة اسمية تامة ، سواء تقدم " محمد " أم تأخر ، فإذا قلنا " ناجحٌ محمدٌ " فإننا نرى أن كلمة " ناجح " خبر مقدم ، سواء سبقت باستفهام أم لا ، ولا نرى أنها عندما تكون " أناجحٌ محمدٌ " يمكــن أن تكــون جملة وصفية ، فإذا أعربنا هذه الجملة فإننا نكتفي بالقول بأن الهمزة للاستفهام ، و " ناجح " خبر مقدم ، و " محمد " مبتدأ مؤخر .

هــذا هو إعراب الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب ، إذ أوجبوا في قوله تعــالى: ﴿ أراغــبٌ أنــتَ عــن آلهــتي ﴾ [1] ، أن يكــون محمولاً على التقديم والتأخير[2].

وقــد قــال الزمخشري عن هذه الآية : " وقدم الخبر على المبتدأ في قوله ﴿ أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾ [3] ؛ لأنه كان أهم عنده ، وهو عنده أعنى

([1]) سورة مريم : ٤٦ .

([2]) ابن هشام : شرح شذور الذهب : ١٨١ ومكي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن ٤٥٦ ، والعكبري : الإملاء ٢/١١٤ .

([3]) سورة مريم : ٤٦ .

، وفيه ضرب من التعجب والإنكار برغبته عن آلهته ، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد . وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله – ﷺ – عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه " [1] .

ولكن أبا حيان يبين أن المختار في إعراب " أراغب أنت " أن يكون "راغب" مبتدأ ؛ لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام ، و " أنت " فاعل سد مسد الخبر ، ويقول في ترجيح هذا الإعراب " ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون أراغب خبراً وأنت مبتدأ بوجهين : أحدهما أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير ؛ إذ رتبه الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، والثاني أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين مفعوله الذي هو " عن آلهتي " بما ليس بمعمول للعامل ؛ لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ بخلاف كون (أنت) فاعلاً فإنه معمول (أراغب) فلم يفصل بين (أراغب) وبين (عن آلهتي) بأجنبي إنما فصل بمعمول له " [2] .

فأما منا – إذن – اتجاهات في إعراب مثل هذا التركيب ، ونحن نميل إلى اتجاه الزمخشري ومعه الكوفيون وابن الحاجب ، وأما الترجيح الذي قدمه أبو حيان لإعراب آية ﴿ أراغب أنتَ ﴾ فإنه ترجيح قائم على أساس قواعد وضعها النحاة بأنفسهم ، وهي غير مسلمة عند الجميع ، ولا يراعى هذا الترجيح إلا هذه الأصول فحسب ، على خلاف الزمخشري الذي نظر للآية نظرة بلاغية يقتضيها سياق الآية وملابسات الحال .

وما سميناه بالجملة التامة يسميه النحاة بالمبتدأ الذي له خبر . وهو يفترق عن غيره في أمرين :

أحدهما : أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً ، نحو " اللهُ ربُنا " و " محمدٌ نبيُنا " ومؤولاً بالاسم ، نحو ﴿ وأن تصوموا خيرٌ لكم ﴾ [3] ، أي وصيامكم

---

(1) الزمخشري : الكشاف ٤١٢/٣ .

(2) أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ١٤٥/٦ .

(3) سورة البقرة : ١٨٤ .

خــير لكم ، مثله قولهم " تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه " . والثانى : أن المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر (وهو ما نسميه بالجملة الوصفية) لابد أن يعتمد على نفى أو استفهام (١) .

وقــد بين العلاّمة الرضى أن المبتدأ الذى له خبر (وهو ما نسميه الجملة الاسمية التامة) يختلف عن المبتدأ الذى يستغنى عن الخبر (وهو ما نسميه الجملة الوصفية) إذ يقول فى التعليق على تعريف ابن الحاجب : " واعلم أن المبتدأ اسم مشــترك بيــن ماهيتيــن ، فلا يمكن جمعهما فى حَدّ (تعريف) ؛ لأن الحد مبين للماهــية بجميع أجزائها ، فإذا اختلف الشيئان فى الماهية لم يجتمعا فى حد فأفرد المصنف لكل منهما حداً (٢) .

وتــتألف الجملــة الاسمية التامة من المبتدأ والخبر ، والمبتدأ لابد أن يكون اسماً وأما الخبر فلابد أن يكون وصفاً (اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو أفعل تفضيل) أو ما يكون فى قوة الوصف – على حد تعبير الــنحاة القدامى – وهو ما ينقل إليه من أنواع الاسم الأخرى ، أو الجملة ، أو شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) .

وحيــثما وجــد المبتدأ فالجملة اسمية ، وليس من اللازم أن يوجد الخبر ، فهــناك فــى بنــية الجملة العربية جمل اسمية تتكون من المبتدأ فحسب ، ويكون المكون الثانى غير خبر ، وهو ما يسميه النحويون بما يسد مسد الخبر ، وذلك إذا كــان المبــتدأ وصــفاً رافعــاً لما يكتفى به مثل : " أقائم المحمدان " ، ويشترط البصــريون أن يكــون الوصف فى هذه الحالة معتمداً على نفى أو استفهام ، ولا يشــترط بعض النحويين كالأخفش والكوفيين ذلك استناداً إلى بعض الشواهد التى يؤولها البصريون (٣) .

---

(١) ابن هشام : شرح شذور الذهب : ١٨٠ .
(٢) الرضى : شرح الكافية ٨٦/١ .
(٣) انظر حاشية الصبان على الأشمونى : ١٩٢/١ .

يستشهد الكوفيون على جواز وقوع الوصف (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وما هو كالوصف مثل المنسوب) مبتدأ من غير اعتماد كقول الشاعر :

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ مُلغياً   مقالة لهبى إذا الطيرُ مرّت

ولا يسلم البصريون بذلك لجواز كون الوصف المقدم خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ مؤخراً على حد قوله تعالى : ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ [1] ، حيث تعامل كلمة (ظهير) معاملة المصدر لكونها على وزنه والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه .

وأما الفاعل فلا يلزم من وجوده وجود الجملة الفعلية ، وذلك لأن ما يحتاج إلى الفاعل فى بناء الجملة هو " الحدث " الذى يدل عليه الفعل أو ما فى معناه ولا يكون الفاعل مع حدثه جملة إلا فى هذه النماذج :

النموذج	المثال	نوع الجملة
١- الوصف المعتمد على نفى أو استفهام + الفاعل	أناوٍ رجالك قتل امرئٍ أقاطنٌ قومُ سلمى . أمنجز أنت وعداً وثقت به ما وافٍ بعهدى أنتما غيرُ لا وعداك ما راع الخلانُ ذمة ناكث	جملة اسمية
٢- اسم الفعل + الفاعل وهو مستتر وجوباً مع اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر	هيهات العقيق شتان هذا والعناق دونكه صه أف	جملة اسمية
٣- الظرف والجار والمجرور (المعتمدان على نفى أو استفهام + الفاعل	أفى الله شك	جملة ظرفية

---
(1) سورة التحريم : ٤ .

يقول سيبويه : " واعلم أن هذه الحروف (الكلمات) التى هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك أنها أسماء وليست على الأمثلة التى أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك ، ولكن المأمور والمنهى مضمران فى النية . وإنما كان أصل هذا فى الأمر والنهى ، وكانا أولى به لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فكان الموضع الذى لا يكون إلا فعلاً أغلب عليه " [1] ، واسم الفعل مع المرفوع بعده مضمراً كان أو مظهراً " جملة مستقلة وكلام تام " [2] ، ويعدها النحاة من الجمل الاسمية ؛ لأن صدر الجملة هو المسند وهو اسم ؛ لأنهم يعدون اسم الفعل من الأسماء ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن صابر من نحاة الأندلس ، فجعل اسم الفعل قسماً قائماً برأسه وسماه " خالفة " [3] ، وعلى ذلك يمكن أن تسمى هذه الجملة جملة الخالفة ، وقد أطلق الدكتور تمام حسان على اسم الفعل وطائفة أخرى من الكلمات اسم "الخوالف"فى تقسيم جديد للكلم فى العربية[4].

تتكون الجملة الاسمية من ركنين أصليين هما المبتدأ والخبر ، وتعد الجملة الاسمية كالجملة الفعلية جملة أساسية بين التراكيب النحوية .

فالمبتدأ : هو الاسم الصريح ، أو المصدر المؤول ، المرفوع – أو الذى فى محل رفع – بلا عوامل لفظية غير زائدة .

والخبر : هو الركن الآخر المرفوع – أو الذى فى محل رفع – المتمم الفائدة ، الذى يكمل المعنى مع المبتدأ ، ويتم به ركنا الجملة .. فمثال الاسم الصريح قول القرآن : ﴿ والله بصيرٌ بما يعملون ﴾ [5] ، وقوله : ﴿ فقالوا ابنوا عليهم بنياناً ، ربُّهم أعلمُ بهم ﴾ [6] .

---

(1) سيبويه : الكتاب ٢٤٢/١ .

(2) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ١٤٢ .

(3) انظر حاشية الصبان : ٢٣/١ .

(4) انظر د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٨٦ وما بعدها .

(5) سورة البقرة : ٩٦ .

(6) سورة الكهف : ٢١ .

ومـــثال المصـــدر المؤول قول القرآن : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ [1] .
ومـــثال الوصـــف المكتفى بمرفوعه قولك : أمتفوقٌ ولدك ؟ وقولك : ما معروفٌ رأيك .

الجملة الاسمية تتكون من ركنين أساسيين ، وهما : المبتدأ ، والخبر . وهذا التركيب الذى يتجاذبه هذان القطبان قد يحدث فيه تغيير بالتقديم ، أو التأخير ، أو بـالحذف وفقـاً لما يطرأ على الجمل من مقتضيات تتعلق بحالات المتحدث ، أو المخاطـب . والجملة الاسمية فى كل صورها المحتملة وقف النحاة عند كل ركن مـن ركنـيها ، وكذلـك عند كل ما يحدث لها من تغيير قد يطرأ عليها ؛ وعليه وجدنـاهم يضعون حدوداً للمبتدأ ، وحدوداً للخبر ، كما أنهم وضعوا كذلك حدوداً للعلاقـة بينهما ، تلك العلاقة التى تحدد الشروط التى يجب أن تتوافر فى كلٍ ليبدأ به ، أو ليتأخر ، وما يمكن أن يطرأ على كلٍ ، فيحذف جوازاً ، أو وجوباً .

أشـرنا مـن قبل إلى أن الجمل الإسنادية سوف تنسب إلى صدرها ولذلك يوجـد تحـت هذا القسم : الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، والجملة الوصفية ، ولـنأخذ فى بيان الجملة الاسمية ، فالجملة الاسمية تتألف من (مسند إليه ومسند) أو مـن مبـتدأ وخبر ، والمبتدأ لابد أن يكون اسماً ، أو ضميراً ، وأما المسند أو الخـبر فلابـد أن يكـون وصـفاً أو مـا ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور والظرف .

فأما المبتدأ الاسم فلابد أن يكون مرفوعاً بعلامة الرفع المعروفة ، ولا يفقد هذه العلامة إلاّ فى أربع حالات :

أولاها : بسبب المناسبة عندما يضام الياء (الكسرة الطويلة) الدالة على المتكلم بناء علـى أن المضـاف لياء المتكلم تذهب الياء فيه بالعلامة على حد قول ابن خالويـه إذ يقـول فـى إعراب ﴿ فيقول ربى أكرمن ﴾ [2] : " ربى رفع

(1) سورة البقرة : ١٨٤ .
(2) سورة الفجر : ١٥ .

بالابـــتداء ولا علامـــة للرفع فيه ؛ لأن الياء تذهب بالعلامة ، أو هو مبنى لإضافته إلى مبنى كما ذهب لذلك بعض النحاة " [1] .

وثانـيهما إذا كـان الاسم منقوصاً أو مقصوراً ، والاسم المنقوص والمقصور لا علامـــة فيهما ، كما يقرر ابن خالويه أيضاً في أكثر من موضع من كتابه إعراب ثلاثين سورة من القرآن .

وثالـثهما : إذا ضامت الجملة أدوات النسخ (إن وأخواتها) إذ يخرج المبتدأ عن حالة الرفع إلى حالة النصب أو إلى حالة البناء على الفتح في بعض حالات (لا) النافية للجنس .

ورابعـتها : إذا كـان المبتدأ اسماً منقولاً عن جملة نحو (تأبط شراً) أو مجروراً بحرف جر زائد أو علماً مبنياً أو مصدراً مؤولاً .

وينـبغي أن ندرك أننا إذا قلنا في الإعراب (مبتدأ) فإن هذه العبارة تلخيص مركز لأمور كثيرة ، منها الرفع ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلاّ مرفوعا ، ومنها الرتبة ؛ لأن المبـتدأ لا يكـون إلاّ أولاً ، ولا يـتأخر إلا لدواع مع مراعاة أوليته ومنها الصـيغة ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلاّ اسماً ، ومنها التعيين ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلاّ معـرفة أو مخصصـاً ، فلا ننزعج – إذن – إذا اقتصرنا في الإعراب على ذكر كون الاسم مبتدأ .

وأمـا المسند أو الخبر فإنه يكون مرفوعاً إذا كان اسماً أو وصفاً فحسب ، ولا يفقـد الرفع في هذه الحالة إلاّ إذا ضام الجملة أدوات النسخ الدالة على الزمن المفقود في الجملة الاسمية (كان وأخواتها) فإنه حينئذ يكون منصوباً [2] ، وكذلك إذا كـان مضـافا إلى ياء المتكلم نحو : محمدٌ صديقي ، أو كان مقصورا مثل : معيشتي رضاً ، أو منقوصاً مثل : زيدٌ قاضٍ .

---

(1) الرضي : شرح الكافية ١/٣٥ .

(2) ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ص ٧٩ .

فليست جملة " كان " الناقصة من الجمل الفعلية كما ذهب لذلك بعض النحاة ، وإنمــا هــي جملة اسمية ، و " كان " أو إحدى أخواتها أداة داخلة عليها لإفادة معــنى خــاص ، ولا يعــتد في تقسيم الجملة بالمعاني التي تضفيها الأدوات على الجملــة ، علــى أن نحاة العربية القدامى قد اعتدوا في تحديد الجملة بصدرها ، ومرادهم بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة بما تقدم عليهما [1] .

وقد أدى بهم هذا إلى عدّ جملة " عبد الله قام " مثلاً ، أو " عبد الله قام أبوه" جملة اسمية [2] ، وإلى الاضطراب في تحديد جملة مثل : " أعندك زيد " أو " أفي الدار زيد " أهي ظرفية أم فعلية أم اسمية [3] .

واعــتد بعض المحدثين من العرب ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور مهدي المخزومي بالمسند مقياساً لتحديد نوع الجملة [4] .

وعلى هذا جعل الجمل العربية ثلاثة أنواع :

أ- فعلية : وهي التي يكون المسند فيها فعلاً .

ب- اسمية : وهي التي يكون المسند فيها اسماً أو ضميراً .

ج- ذات رابطــة ، وهــي الــتي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية مرتبطة بالمسند إليه بضمير رابط ، والمسند إليه فيها يقع في أول الجملة .

والــنظام البسيط الذي توضع فيه الجملة الاسمية يقسم وفقاً للمسند إليه إلى ثلاثة أقسام [5] :

[أ] جملة اسمية يكون المسند إليه فيها معرفة والمسند

١- وصفاً منكراً نحو : ﴿ والله عليم حكيم ﴾ [6] .

---

(1) ابن هشام : المغني ٣/٢ .

(2) المبرد : المقتضب ١٢٨/٤ .

(3) انظر ابن هشام : المغني ٤٣/٢ .

(4) د/ مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٤٢ ، ٤٧ .

(5) د/ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ص ٢٢٩ .

(6) سورة الممتحنة : ١٠ .

٢- أو اسماً منكراً : العلم نور .

٣- أو شبه جملة نحو : الحمد لله [١] .

[ب] جملة يكون فيها كل من طرفي الإسناد نكرة فحينئذ :

١- يقدم المسند جاراً ومجروراً أو ظرفاً نحو:﴿ فيها فاكهةٌ ونخلٌ ورمان ﴾[٢] .

٢- أو يوصف المسند إليه بوصف يخصصه أو يقلل من عموميته نحو : ﴿ ولعبدٌ مؤمنٌ خير من مشرك ﴾ [٣] .

[ج] جملة يكون فيها كل من طرفي الإسناد معرفة نحو (أنا يوسف) و (هذا أخي) [٤] والتقديم والتأخير فيهما لا يعدو أن يكون فرق أسلوب ومعرفة المسند إليه من المسند ، إنما يكون بمعرفة الشخص المتحدث عنه وهو المسند إليه وهذا يعرف من سياق الكلام ، وربما وقع في هذه الحالة ضمير منفصل بين ركني الإسناد يؤكد المسند إليه أو المحكوم عليه في الجملة الاسمية نحو ﴿ والله هو الغني الحميد ﴾ [٥] ، ﴿ ويعلمون أن الله هو الحق المبين ﴾ [٦] .

وبطبيعة الحال فإن هذه التراكيب أو الترتيب بين الألفاظ يختلف من لغة إلى أخرى ، وهذا الاختلاف مرده إلى عملية التأليف في الجملة والجملة البسيطة نموذج للبنية الأساسية التي تتولد عنها أشكال نحوية متنوعة ومتعددة في كل من نوعي الجملة الأصليين ، فبناء الجملة الاسمية له عوارض متعددة تتمثل في دخول النواسخ المختلفة وما تحمله من معاني التحديد الزمني أو النفي أو التوكيد أو الرجاء والشروع والمقاربة أو غير ذلك ، ولبناء الجملة الفعلية الأساسية عوارضها المتنوعة كذلك من النفي والاستفهام والتأكيد والتقييد والشرط وغيرها من الأشكال النحوية .

---

(١) سورة الفاتحة : ٢ .
(٢) سورة الرحمن : ٦٨ .
(٣) سورة البقرة : ٢٢١ .
(٤) سورة يوسف : ٩٠ .
(٥) سورة فاطر : ١٥ .
(٦) سورة النور : ٢٥ .

[٢]ربط عناصر الجملة ووسائله :

لا يكون الكلام مفيداً إذا كان مجتمعاً بعضه مع البعض الآخر دون ترابط ، ويدخل في صميم مفهوم مصطلح الجملة أن عناصرها مترابطة ترابطاً محكماً ، ولذلك يفضل بعض القدامى مصطلح " التأليف " على مصطلح " التركيب " ؛ لأن في التأليف ألفة وتناسباً بين العناصر فهو أخص من التركيب [١] ، وقد لا يستشعر المتكلم الوسائل التي يصطنعها نظام لغته من أجل أن يبدو كلامه مترابطاً محكماً ، ولكنه – على أيه حال – يستطيع أن ينكر من الكلام ما يكون مفككاً ، لأنه في هذه الحال سيكون غير مفيد .

المركب الاسمي عبارة عن كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية لتتم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة واحدة ، أو يكون عنصراً واحداً في الجملة ، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة لا تكون جملة مستقلة ، ويصدق هذا التحديد على المركب الإضافي ، والمصدر المؤول ، والوصف غير المبتدأ الذي يحتاج إلى ما يحتاج إليه فعله ، والمصدر الذي يحتاج إلى ما يحتاج إليه فعله كذلك ، والأسماء الموصولة ، والاسم المبهم المفسر بتمييز يسمى بتمييز المفرد أو تمييز الذات ، ولا يصدق ذلك على المركب المزجي مثل : بعلبك ، وحضرموت ، ولا على المركب الإسنادي وهو الجملة المنقولة للعلمية مثل : "تأبط شراً ، وجاد الحق "، ولا على ما ركب من الأعداد تركيب بناء مثل : "خمسة عشر "، ولا على ما ركب من الظروف مثل : " صباح مساء ، وبين بين " والأحوال مثل : " بيت بيت " ؛ لأن هذه جميعاً لم تتكون من وظائف ، والمراد بمجموع الكلمات فيها اسم واحد ، ولذلك يعامل المركب المزجي معاملة اسم واحد فيقع الإعراب على آخره ويمنع من الصرف للإشارة إلى التركيب ، وتحكى الجملة المنقولة إلى العلمية ، وتمنع الحكاية من ظهور العلامات الإعرابية ، وتبنى الأعداد وما جرى مجراها من الظروف والأحوال على فتح الجزأين .

([١]) انظر خالد الأزهري : شرح التصريح ١٨/١ .

والمركب الاسمي الذي يتألف من جملة يسبقها موصول حرفي أو اسمي ، تترابط الجملة فيه ترابط إسناد شأنها في ذلك شأن كل جملة مستقلة ، وتترابط عناصر الطول فيها – إن وجدت – كما تترابط في أي جملة على النحو الذي سبق ، ولكن إضافة السابقة الموصولية ينزع عن الجملة استقلالها ويحولها إلى عنصر واحد ، وقد أطلق النحاة على الحروف المصدرية " الموصول الحرفي " ونجد بعضهم [1] ، يعد " الذي " في بعض المواضع عندما لا يعود عليها ضمير من جملة الصلة ، حرفاً مصدرياً مثل قوله تعالى : ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ [2] وقوله تعالى : ﴿ ذلك الذي يبشر الله عباده ﴾ [3] ، وقول أبي ذهيل الجمحي :

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه

حتى يذوق رجال مر ما صنعوا -

وليت رزق رجال مثل نائلهم

قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا

" فالذي " قد تعد من الموصول الحرفي ، وهي – كما يقول ابن مالك – مع التي " كالأصل لغيرهما من الأسماء الموصولة ، فإن غيرها إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحية موضعه للذي إن كان مذكراً وللتي إن كان مؤنثاً " [4] .

ويقول بعض النحاة عن " ما " المصدرية " إنها لا تكون سابكة (أي مصدرية) إلا حيث يصح حلول الموصولة محلها ؛ لأن الموصولة سابكة في المعنى ، لأنك تسبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد " [5] ، ويرى بعض النحاة أن الموصولات ذات الألف واللام يؤتى بها توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل ،

(1) انظر : الأشموني ١٧٤/١ ، وشرح التصريح ١٣٠/١ ، والهمع ٢٨٥/١ .
(2) سورة التوبة : ٦٩ .
(3) سورة الشورى : ٢٣ .
(4) ابن مالك : شرح عدة الحافظ وعمدة اللافظ : ص ١٤٧ ، بغداد ١٩٧٧م .
(5) السيوطي : همع الهوامع ٢٨١/١ .

وذلك لأن الجمل نكرات ، والاسم الموصول في هذه الحالة أداة تعريف للجملة [1] ، أي أن هناك علاقة بين الموصول الحرفي والموصول الاسمي من حيث إنهما يحولان الجملة إلى أن تصبح عنصراً في جملة أخرى ، فالموصولات بنوعيها وسائط إعمال الجمل في الجمل .

وقد فرَّق النحاة بين الحرف الموصول والاسم الموصول بعدم احتياج الحرف الموصول إلى عائد من صلته ، على عكس الموصول الاسمي الذي يحتاج إلى عائد من صلته ، وهذا العائد هو الذي يربط جملة الصلة بالموصول ، لذلك يكون مطابقاً له في النوع والعدد " وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو " وأنت الذي في رحمة الله أطمع " الأصل : في رحمته ، و " سعاد التي أضناك حب سعاد أي حبها " [2] ، وذلك لأن الضمير يساوي ما يعود عليه في دلالته ، ولا يكون هناك من رابط آخر في جملة الصلة إلا الضمير أو ما يخلفه سواء ذكر الضمير أو استتر أو حذف ، وأما ما يوصل به فيشترك فيه بالإضافة إلى الرابط أن يكون :

[أ] إما جملة خبرية ، أي تحتمل التصديق والتكذيب ، معهودة للمخاطب إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها مثل ﴿ فغشيهم من اليم ما غشيهم ﴾[3].

[ب] وإما ظرفاً أو جاراً ومجروراً تامين أي مفيدين ، وقد عرفوا التام هنا بأنه ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو " جاء الذي عندك ، وجاء الذي في الدار " والظرف والجار والمجرور لابد أن يكون كل منهما متعلقاً بفعل محذوف " استقر " وما أشبهه .

وإذن ليست الصلة هي الظرف أو الجار والمجرور ، بل إنهما جزء من الصلة ، والصلة جملة فعلية في بنيتها الأساسية ، وبقي في بناء الجملة المنطوق الظرف وحده أو الجار والمجرور وحده .

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ٣/١٤١ ، ١٤٣ .
(2) الأزهري : شرح التصريح ١/١٤٠ .
(3) سورة طه : ٧٨ .

وفي كل مركب اسمي – ماعدا المصدر المؤول – اسم يتم بعناصر تذكر بعده ، والاسم هو المحور الذي تدور حوله بقية العناصر .

وتقسم الجمل الاسمية إلى ثلاثة أنواع رئيسة :

[أ] جمل يكون فيها المسند إلي معرفة والمسند نكرة ، وهذه قسمان متميزان في نظام كلماتها :

١- تلك التي يكون فيها المسند وصفاً منكراً أو اسماً منكراً ، مثل : " والله عليم حكيم – العلم نور " ، ونظامها كما ترى يتطلب البدء بالمسند إليه ، وهو لفظ الجلالة في الجملة الأولى ، وكلمة العلم في الجملة الثانية . ولا يصح العدول عن هذا النظام إلا حين تبدأ الجملة بنفي أو استفهام ، وهنا نشعر بتفرقة اللغة بين الجمل المثبتة والجمل المنفية والاستفهامية .

ففي قوله تعالى : ﴿ أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾ [1] ، نرى أن المسند وهو وصف مشتق لا تعريف فيه ، قد تقدم المسند إليه ، غير أن المعنى في الجمل الاستفهامية يختلف باختلاف موضع المسند من الجملة ، فإذا كان متقدماً كما هو الحال في الآية الكريمة ، فالسؤال منصبٌ عليه ، وكأن السائل هنا وهو أبو إبراهيم يستنكر الانصراف عن آلهته ، أيا كان هذا المنصرف عنها ، في حين أنه لو كانت الآية على هذه الصورة : (أأنت راغبٌ عن آلهتي يا إبراهيم) ، لكان السؤال أو الاستنكار منصباً على " إبراهيم " بالذات ، دون عناية بغيره ممن يمكن أن ينصرفوا عن تلك الآلهة ومثل الجمل حينئذ مثل قوله تعالى : ﴿ فهل أنت منتهون ﴾ [2] ، ﴿ ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾ [3] ، ويمكن أن يقال مثل هذا حين يكون المسند اسماً منكراً لا وصفاً مشتقاً ، فإذا سأل سائل : أسمكٌ الحوت ؟ كان سؤاله منصباً على فصيلة الأسماك وما لها من صفات معينة ، فهي محل عنايته ، ولذا قدم المسند وهو كلمة " سمك " أما إن كانت عنايته متجهة إلى الحوت بالذات للتعرف على حقيقته قدم المسند إليه وقال : أالحوت سمكٌ ؟

(١) سورة مريم : ٤٦ .
(٢) سورة المائدة : ٩١ .
(٣) سورة الكافرون : ٣ ، ٥ .

إن التفرقة هنا بين الغرض من السؤالين لا تكاد تتضح الوضوح نفسه عندما كان المسند وصفاً مشتقاً ومع هذا فقد أمكن أن يتقدم المسند رغم تنكيره بفضل الاعتماد على الاستفهام . وربما تكون مثل هذه الجملة أكثر وضوحاً حين توضع على صورة ما يسميه البلاغيون بالتصور مثل قول زهير :

فما أدرى ولست إخال أدرى   أقوم آل حصن أم نساءُ

ولابد هنا من الإشارة إلى ذلك التركيب الذى يجيزه النحاة فى كتبهم ، والذى لا تكاد نظفر له بمثل واحد فى النصوص النثرية الصحيحة ، وهو حين يكون الوصف المنكر مفرداً ومستعملاً مع مثنى أو جمع مثل :

أمنجز أنتم وعداً وثقت به   أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب

فالنحاة هنا يعدون " منجز " مبتدأ و " أنتم " فاعل سد مسد الخبر !! ومثل هذا التركيب إن صح وروده فى كلام الفصحاء من العرب ، يجب أن يعد كالجمل الفعلية المضارعية ، وأن يكون المعنى معه كالمعنى فى مثل الآية : " يريد الله بكم اليسر " تماماً ، وذلك لأن الوصف هنا يلتزم ما يلتزمه الفعل المقدم من خلوه من علامات التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والجمع ، فليس مثل هذا التركيب من الجملة الاسمية ، ولا يصح أن ينسب لها ، بل يجب أن نتطلب من الوصف المشتق فى مثل هذا التركيب كل ما نتطلبه من الفعل المضارع من معان : كالتعبير عن الحال والاستقبال والعادة Habitual ونحو ذلك .

وعدم جواز تقدم المسند المنكر فى الجمل الاسمية المثبتة ، يكاد يكون مقصوراً على النثر ، أما فى الشعر فقد حاول الشعراء فى القليل من الأحيان التخلص من هذا القيد ، رغبة منهم فى الفرار من التراكيب المألوفة كلما سنحت لهم الفرصة ، فيقول المتنبى :

بادٍ هواكَ صَبرتَ أم لم تصبرا   وبكاكَ إن لم يجرِ دمعك أو جرى

وكقول شوقى :

هلْ أنت فى المشارق مفرد   لكَ فى العالَمين ذِكْر مُخلّد

ولكن نظام النثر غير نظام الشعر .

٢- تلك التي فيها المسند ما يسمى بشبه الجملة ، أى الجار والمجرور والظروف : " الحمد لله – والله مع الصابرين – ولله المشرق والمغرب – ألكم الذكرُ وله الأنثى " .

ولا فرق هنا بين أن يتقدم المسند أو يتأخر ، فالتعبيران جائزان مقبولان ، غير أن الكاتب قد يؤثر أحدهما فى موضع ما ، ويؤثر الآخر فى موضع ثانٍ ، ولا يكاد يختلف المعنى فى كلتا الحالين ، فالفرق بينهما فرق أسلوب ، لا ذلك الفرق اللغوى ، ففى قوله تعالى : ﴿ فإن كان لهن ولدٌ فلكم الربعُ ﴾ [١] .

كان من الممكن أن يقال : " فالربع لكم " وتؤدى الآية حينئذٍ المعنى نفسه ، فاختيار أحد الأسلوبين يرجع إلى تلك النواحى الفنية التى تتأثر بمزاج الكاتب وموسيقى الكلام ، وعلاقة الجملة بما يليها وما يسبقها ، ويظهر أن صفة التعدد فى المسند أو المسند إليه ، تجعل معظم الكتاب يؤثرون تأخير المتعدد منهما ، ولا يقال مثلاً عند تقسيم تركة : النصف لك ولأولادك ولأحفادك ، ولكن يقال : لك الضيعة والقصر والسيارة ، ففى المثل الأول حين تعدد المسند حسن تأخره ، وفى المثل الثانى رأينا أن المسند إليه المتعدد قد تأخر . نرى هذه التفرقة واضحة جلية فى قوله تعالى : ﴿ لله المشرق والمغرب ﴾ [٢] – ﴿ لله ميراث السموات والأرض ﴾ [٣] – ﴿ لله ملك السموات والأرض ﴾ [٤] .

على أنه فيما يظهر قد يلاحظ الكاتب تفرقة لغوية نحوية بين الأسلوبين حين تكون الجملة معتمدة على نفى أو استفهام ، غير أن النصوص الصحيحة تعوزنا ، إذ لم نعثر فيما استقريناه من نصوص على ما يوضح تلك التفرقة ، ولذلك اضطررنا لافتراض أمثلة تتضح منها تلك التفرقة بعد شرح سياقها وملابساتها .

(١) سورة النساء : ١٢ .
(٢) سورة البقرة : ١٤٢ ، ١٧٧ .
(٣) سورة آل عمران : ١٨٠ .
(٤) سورة البقرة : ١٠٧ .

فـإذا ظهـر من نصوص اللغة أن مثل هذه التفرقة فى الترتيب تلتزم فى الجمـل الاسـتفهامية والمنفية ، كان هذا بمثابة دليلٌ آخر على الفرق بين سلوك الجمل المثبتة ، وبين سلوك الجمل الاستفهامية والمنفية فى اللغة .

[ب] جمـل اسمية فيها يكون كلّ من المسند والمسند إليه منكراً ، وقد عنى النحاة بتلك الجمل الاسمية التى يكون فيها المسند إليه منكراً ، ووصفوا لنا حالاتها ومثلوا لكل حالة ، وليس يعنينا من تلك الحالات إلا حالتان :

١- حيـن يوصـف المسند إليه بوصف يخصصه أو يقلل من عموميته مثل : ﴿ولعـبد مؤمـن خـيرٌ مـن مشرك ﴾ (١) ، أسيفٌ مفلولٌ خيرٌ من سيف مصـقول ؟ وهـنا تلتزم الجملة صورة واحدة فيها يتقدم المسند إليه على المسند .

٢- حيـن يكـون المسند جاراً ومجروراً أو ظرفاً ، وهنا نرى الجملة المثبتة تلـتزم صـورة واحدة فيها يتقدم المسند ، مثل قوله تعالى : ﴿ فيها فاكهةٌ ونخـلٌ ورمان ﴾ (٢) ، فإذا اعتمدت الجملة التى مسندها شبه جملة ، على نفـى أو استفهام جاز تقديم هذا المسند أو تأخيره مثل قوله تعالى : ﴿ أإله مع الله ﴾ وردت خمس مرات فى القرآن الكريم . ﴿ لا فيها غولٌ ولا هم عـنها ينـزفون ﴾ (٣) ، ﴿ مـن قبل أن يأتى يومٌ لا بيع فيه ولا خلال ، يتنازعون فيها كأساً لا لغوٌ فيها ولا تأثيم ﴾ (٤) .

ويظهر أن الفرق بين التقديم والتأخير هنا لا يعدو أن يكون فرق أسلوب ، فالمعنى فى الحالتين واحد ، ولكنه على كل حال يبين فرقاً جديداً بين الجمل المثبتة وبين الجمل المنفية فى نظام كل منهما :

(١) سورة البقرة : ٢٢١ .
(٢) سورة الرحمن : ٦٨ .
(٣) سورة الصافات : ٤٧ .
(٤) سورة الطور : ٢٣ .

[ج] جمـــل اســـمية يكون فيها كل من المسند والمسند إليه معرفة ، وقد حاول عبد القاهر [1] أن يفرق بين مثلين من صنعه هما : زيد المنطلق ، المنطلق زيد ، فلقي مشقة .

ويظهـــر أن صـــعوبة تمييز المسند من المسند إليه في مثل هذه الجمل هو الذي ألجأ عبد القاهر وغيره إلى تكلف الشطط في علاجها .

ويـــبدو أن المســـند إليه في هذه الحالة هو المتحدث عنه ، أي الشخص أو الشيء الذي نعنى بالحديث عنه ، ونهدف إلى نسبة صفة إليه ، ففي قوله تعالى : ﴿ إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار ﴾ [2] .

تهدف الآية الكريمة إلى الحديث عن الكافرين ومأوى الكافرين في الآخرة ، ولـــذا نعـــد (مـــأواه) في الآية المسند إليه ، و (النار) المسند ، فإذا أخذ الحديث صورة أخرى كتلك التي في سورة الأنعام وهي : ﴿ قال النار مثواكم خالدين فيها إلا مـــا شـــاء الله ﴾ [3] ، لـــم يمنع هذا من عد (مثواكم) في الآية مسنداً إليه ، و (النار) مسنداً ونلحظ أن كلمة (مأوى) تتقدم دائماً في الآيات القرآنية ، في حين أن كلمة (مثوى) تتأخر ، لا لسبب ملحوظ سوى الرغبة في المغايرة بين الأساليب .

وهكـــذا نـــرى أن الترتيـــب بين المسند والمسند إليه حين يكون كل منهما معرفة لا يعدو أن يكون أمر أسلوب ؛ إذ لا يكاد المعنى يختلف بتأخير أحدهما أو تقديمه .

انظـــر أيضـــاً إلى قول يوسف لأخوته : ﴿أنا يوسفُ وهذا أخي قد منّ الله علينا ﴾ [4] ، فلا شك أن المسند إليه هنا هو الضمير (أنا) ؛ لأنه يشير إلى شخص معين ماثل أمامهم يرون من سماته ومن ملامحه ومن زيه ما لا يتطرق إليه شكهم ، وتهـــدف الآية أن تصف ذلك الشخص الماثل أمامهم بوصف جديد يجهلونه وهو

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ١٢٨ .
(2) سورة المائدة : ٧٢ .
(3) سورة الأنعام : ١٢٨ .
(4) سورة يوسف : ٩ .

أن اسـمه يوسف ، كذلك قوله (هذا أخى) ، فقد كانوا يشاهدون "بنيامين" ويرونه بأعينهم ويعرفون كـل سماته ، غير أنهم كانوا يجهلون أخوته للشخص الآخر الواقف أمامهم .

نـرى مـن هـذا أن معرفة ظروف الكلام وملابساته تيسر لنا التمييز بين المسـند والمسـند إليه فى مثل هذه الجملة . ولا يظهر الفرق النحوى بين التقديم والتأخير إلا حين تكون الجملة معتمدة على نفى أو استفهام وهنا نسوق الآيات :

﴿ أأنـتم تخلقونـه أم نحـن الخـالقون ﴾ (١) – ﴿ أأنتم تزرعونه أم نحن الـزارعون ﴾ (٢) – ﴿ أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون ﴾ (٣) – ﴿ أأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون ﴾ (٤) .

ففى كل من هذه الآيات بدأت الآية بالسؤال عن المسند إليه ، فانتهت بجملة اسمية تقدم فيها المسند إليه على المسند .

وممـا تتميز به الجملة الاسمية حين يكون كل من ركنيها معروفاً ، الميل إلـى تأكيد المحكوم عليه فيها بضمير منفصل يقع بين الركنين مثل قوله تعالى : ﴿قـل أتعـبدون مـن دون الله مـا لا يملـك لكم ضراً ولا نفعاً والله هو السميع العلـيم ﴾ (٥) ، ﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنى الحميد ﴾ (٦) ، ﴿ يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين ﴾ (٧) .

ففى هذه الآيات نرى أن الجملة الاسمية قد يلتبس الأمر فيها لو جردت من الضـمير " هـو " فيظـن لأول وهلة أن كلاً من " السميع " فى الآية الأولى ، و

---

(١) سورة الواقعة : ٥٩ .
(٢) سورة الواقعة : ٦٤ .
(٣) سورة الواقعة : ٦٩ .
(٤) سورة الواقعة : ٧٢ .
(٥) سورة المائدة : ٧٦ .
(٦) سورة فاطر : ١٥ .
(٧) سورة النور : ٢٥ .

"الغنى" فى الآية الثانية ، و " الحق " فى الآية الثالثة ، ليس إلا نعتاً للفظ الجلالة ، وأن للكلام بقية ،فوجود الضمير " هو" بين ركنى الجملة يرفع مثل هذا اللبس ، فإذا أمن اللبس بكلام جاء بعد الجملة الاسمية يتبين منه المراد ، ترى الجملة حينئذ تخلو من الضمير مثل قوله تعالى : ﴿ ومن يبخل فإنما يبخل على نفسه والله الغنى وأنتم الفقراء ﴾ (١) .

الإســـناد هو أهم علاقة فى الجملة العربية ؛ فهو نواة الجملة ، ومحور كل العلاقات الأخرى ؛ لأنّ فى استطاعته وحدهُ تكوين جملة تامة ، ذات معنى دلالى متكامل ، هى الجملة البسيطة .

ويـبدو أنّ كلّ إسناد ينشأ فى الجملة العربية إنما يمثل جملة بسيطة ، سواء أكانـــت تلـــك الجملة واضحة المعالم ، وتدخل تحت مفهوم الجملة وفقاً للمصطلح الـــنحوى ، نحو : جاء زيدٌ ، أمْ كانت مفهومة من خلال البنية المضمرة ، نحو : راكباً فَرَساً ، فى قولنا : جاء زيدٌ راكباً فرساً ، فهو فى البنية المضمرة جملتان : جاء زيدٌ يركبُ زيدٌ فرساً .

ومـــن المعلـــوم أنّ للإســـناد طريقين : الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية . ويدخل هذا فى باب ما تتيحه العربية للمتكلم من تعدد العلاقات لأداء المعنى الواحد أو التعبير عن بنية مضمرة واحدة ببنيات ظاهرة متعددة .

وقـــد أوجد النظام اللغوى عدداً من وسائل الترابط فى الجملة بعضها يعتمد على الفهم والإدراك الخفى للعلاقات ، وبعضها الآخر يعتمد على الوسائل اللغوية المحسوسة ، وسواء أكانت هذه الوسائل المعنوية واللفظية بين العناصر الإسنادية فى الجملة ، وهى التى لا تنعقد الجملة بدونها ، أم بين العناصر غير الإسنادية فى الجملـــة ، أم بين العناصر الإسنادية وغير الإسنادية فى الجملة فإنها تؤدى غايتها بالقدر المقسوم لها .

---

(١) سورة محمد : ٣٨ .

ووسـائل تـرابط أجزاء الجملة متعددة متنوعة ، وكلها يهدف إلى وضوح العلاقـة فى الجملة وعدم اللبس فى أداء المقصود منها ، وعدم الخلط – كذلك – بيـن عناصرها ، ولذلك لا تلتبس العناصر ببعضها بالرغم من وجود مشابه كبيرة بينها فى كثير من الأحيان .

الصور والنماذج المستعملة وصفياً للمبتدأ والخبر :

يـأتى التركيـب الـنحوى للجملة الاسمية مكوناً من مبتدأ وخبر ، وللمبتدأ صـور متنوعة ، وللخبر معه كذلك صور مختلفة ، وسوف نورد تلك الصور [1] من خلال وصف كل حالة مع التمثيل لها والاستشهاد عليها :

صور المبتدأ :

[١] المبـتدأ : اسم صريح جامد معرفة ، والخبر : وصف نكرة (صيغة مبالغة): كما فى قول القرآن : ﴿ والله رؤوف بالعباد ﴾ [2] .

[٢] المبـتدأ : اسم موصول مع صلته ، والخبر : وصف نكرة (اسم فاعل) ، كما فى قول القرآن : ﴿ وما عند الله باق ﴾ [3] .

[٣] المبتدأ : ضمير منفصل ، والخبر : وصف نكرة (اسم تفضيل) كما فى قول القرآن : ﴿ أأنتم أشدُّ خلقاً أم السماء ﴾ [4] .

[٤] المبـتدأ : اسم إشارة ، والخبر : نكرة جامدة استعمالاً (مثنى) ، كما فى قول القرآن : ﴿ هذان خصمان اختصموا ﴾ [5] .

---

(1) محمـد صلاح الدين مصطفى بكر : دراسات فى الصيغة والجملة ١٨٩ – ١٩٠ ، مكتبة أم القرى ، الكويت ، ١٩٨٤م .
(2) سورة البقرة : ٢٠٧ .
(3) سورة النحل : ٩٦ .
(4) سورة النازعات : ٢٧ .
(5) سورة الحج : ١٩ .

[٥] المبتدأ : ضمير منفصل ، والخبر : اسم موصول مع صلته ، كما في قول القرآن : ﴿ هو الذى خلقكم من نفسٍ واحدة ﴾ [١] .

[٦] المبتدأ : اسم إشارة ، والخبر : اسم موصول مع صلته ، كما في قول القرآن : ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولاً ؟ ﴾ [٢] .

[٧] المبتدأ : مصدر مؤول من حرف وجملة فعلية ، والخبر : وصف مفرد (اسم تفضيل) ، كما في قول القرآن : ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾ [٣] .

صور الخبر :

[٨] المبتدأ : نكرة موصوفة جامدة بعد لام ابتداء ، والخبر : وصف مفرد (تفضيل) ، كما في قول القرآن : ﴿ لَعبد مؤمنٌ خيرٌ من مشرك ﴾ [٤] .

[٩] المبتدأ : اسم موصول مع صلته ، والخبر : جملة اسمية ، كما في قول القرآن : ﴿ الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ﴾ [٥] .

[١٠] المبتدأ : ضمير منفصل ، والخبر : جملة فعلية ، كما في قول القرآن : ﴿ نحن نقص عليك أحسن القصص ﴾ [٦] .

[١١] المبتدأ: وصف اكتسب الجمود نظراً لثبات الصفة على من اتصفوا بها ، ولدلالتها على اسم ذات ، والخبر جملة اسمية ، كما في قول القرآن : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ [٧] .

---

(١) سورة الأعراف : ١٨٩ .

(٢) سورة الفرقان : ٤١ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٧ .

(٤) سورة البقرة : ٢٢١ .

(٥) سورة المجادلة : ٢ .

(٦) سورة يوسف : ٣ .

(٧) سورة التوبة : ٧١ .

[١٢] المبتدأ : جامد ، والخبر : شبه جملة (جار ومجرور) ، كما فى قول القرآن: ﴿ الملك يومئذٍ لله ﴾ (١) .

يشـــغل الموقع الأول فى صورة (مبتدأ + خبر) بفروعها الثلاثة الاسم ، ســـواء أكـــان مفرداً أم مثنى أم جمع تصحيح أو تكسير ، مذكراً أو مؤنثاً ، معرباً بحركات أو حروف أم مبنياً ، تظهر عليه علامات الإعراب أم تقدر ، صحيحاً أم مقصوراً أم منقوصاً أم ممدوداً ، معرفاً أم منكراً بمسوغ .

١- المعـــرف بأل من اسم الجنس غير الجارى على الفعل : : وهو نوعان : عيـــن نحـــو : الـــرجل والفـــرس ، ومعنى وهو المصدر صريحاً نحو : الإعطـــاء أو مؤولاً نحو أن تعطى ، أو ميمياً نحو : معطى أو صناعياً ، نحـــو : العجرفـــية والفروسية ، أو اسم مصدر ، نحو : العطاء والكلام ، وتكون " ال " المعرفة فيه إما لتعريف العهد ذكرياً أو ذهنياً ، وإما لتعريف الجـــنس أو بيان الماهية ، وإما لاستغراق الجنس باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتـــبار صـــفاتهم ، ويدخل فيه اسم الجنس الجمعى ، وهو ما يفرق بينه وبيـــن واحـــدة بالتاء نحو : نبق ونبقة ، أو بالياء ، نحو : عرب عربىّ ، واســـم الجـــنس الإفـــرادى ، وهو ما يصدق على الكثير والقليل ، نحو : التراب والعسل والذهب ، واسم الجمع وهو ما دل على ثلاثة فأكثر وليس له مفرد من حرفه غالباً نحو : قوم ، ورهط ، ونفر ، وقد يكون له مفرد من حروفه ، نحو : ركب وشرب ، فمفرد الأول راكب ، والثانى شارب .

٢- العلَـــم : ويكون اسماً كـــ " زيد " أو كنية كـــ " أبى بكر ، وأم كلثوم " أو لقـــباً كـــــ " بطة ، وقفة " ، ويكون مفرداً كـــ " بكر " ، ومركباً تركيب إسناد نحو : تأبط شراً ، أو إضافة كـــ " امرئ القيس " ، أو مركباً تركيباً مزجـــياً ، نحـــو : معد يكرب، أو على وزن فَعَالِ كـــ " حذام ، وقطام " ويكـــون منقولاً عن اسم عين كـــ " ثور " أو عن اسم معنى كـــ " فضل " أو عن صفة كـــ " حاتم " ، أو عن فعل ماض كـــ " شمّر " ، أو عن فعل

---

(١) سورة الحج : ٥٦ .

مضارع كـ " تغلب " أو عن أمر كـ " اصمت " ، أو منقول عن صوت كـ " ببّة " ، ويكون مرتجلاً وهو نوعان : قياسي نحو : غطفان ، وشاذ ، نحو : حيوة ، وأما علم الجنس فهو دال على كل فرد من أفراده ليس بعضه أولى ببعض ، نحو : أسامة لكل أسد ، وثعالة لكل ثعلب .

٣- ضمير الرفع المنفصل دالاً على متكلم نحو : أنا ، ونحن ، أو مخاطب كـ " أنت وإخوته " أو غائب كـ " هو وإخوته " ، فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له ، وإن كان لغائب فمفسره لفظ سابق ، أو مفهوم من الكلام ، إلا ضمير الشأن فإنه مفسر بالجملة بعده .

٤- اسم الإشارة : ويكون للقريب إن لم تلحقه كاف الخطاب أو لام البعد نحو : هذا وإخوته ، ويكون للبعيد إن لحقته الكاف أو اللام أو هما معاً نحو : ذاك ، ذلك . وأما ما يشار به إلى المكان القريب نحو : هنا وههنا ، أو للمكان البعيد نحو : هناك ، فلا يجوز أن يقع مبتدأ .

٥- الموصول الاسمي وهو نوعان : خاص وعام ، فالأول نحو : الذى وإخوته ، ومن الثانى " مَنْ " و " ما " ، ولابدّ له من الوصل بجملة خبر ، مشتملة على ضمير عائد أو ما يخلفه من اسم ظاهر ، أو بشبه جملة : ظرف أ، جار ومجرور نحو : الذى قام أبوه الذى أبوه قائم ، الذى عندك ، الذى لك ، من يعلم (ما عندكم ينفد ...) .

٦- اسم العدد : سواء أكان مفرداً نحو : ثلاثة أو مركباً نحو : ثلاثة عشر ، أو معطوفاً نحو : ثلاثة وعشرون .

٧- بعض أسماء الاستفهام وهى : منْ ، وما ، وكم ، وأىّ .

٨- الأسماء الدالة على الزمان والمكان دون أن تكون ظروفاً نحو : يوم الجمعة يوم مبارك ، ومكانى خلفك ، وموعدك ركن الدار ، وزمان خروجك الساعة ، وأمس إذا أردت به معيناً .

٩- بعض الأسماء الملازمة للإضافة وهى : مثل ، وشبه ، وغير ، وبعض ، وكل ، وجميع ، وكلا ومؤنثة كلتا ، وذو التى بمعنى صاحب ومثناه ذوا ،

وجمعه ذوو ، ومؤنثة ذات ، ومثناه ذواتا ، والجمع ذوات ، وأولو ومؤنثه أولات ، وحسب . ويجوز قطع بعض هذه الأسماء عن الإضافة مثل : بعض وكل ، وجميع ، قال تعالى : ﴿ كلٌّ له قانتون ﴾ [1]، ومن هذه الأسماء ما يضاف إلى الظاهر والمضمر وهو : مثل ، وشبه ، وبعض ، وكل ، وجميع ، وكلا ، وكلتا ، وحسب ، ومنها ما لا يضاف إلا إلى الظاهر نحو (ذو – وأولو) .

١٠- اسم الآلة مشتقاً كان أم جامداً نحو : منشار ، ومبرد ، ومكنسة ، وفأس ، وقدوم ، وسكين .

١١- اسم التفضيل نحو : خير منك جاءني ، أفضل منك ، أفضل مني .

١٢- الصفات الغالبة المنقولة إلى الاسمية نحو : المؤمنون إخوة ، الكاتب مجيد ، المصري كريم .

ولعل من الواضح الآن أن ما لا يقع مبتدأ مما عده النحاة في الأسماء : اسم الفاعل ، والمفعول والصفة المشبهة [2] . والظروف مكانية أو زمانية ، واسم الفعل ، وأسماء الاستفهام : أين ، متى ، أيان ، أنّى ، كيف ، والنكرة المحضة التي لا مسوغ لها .

هذه الأنواع من الأسماء التي تشغل موقع المبتدأ تأتلف مع أنواع الخبر المختلفة فتكون كلاماً عربياً صحيحاً ، والخبر عندهم هو مناط الفائدة ؛ إذ به يقع التصديق والتكذيب ، وبه يستغنى الكلام [3] .

وغني عن البيان أنك إذا ضربت هذه الأنواع المختلفة من الأسماء التي تقع مبتدأ في أنواع الخبر كان حاصل الضرب آلافاً من الجمل الصحيحة ، لكن ثمة قيوداً تركيبية تحكم العلاقة الأفقية بين أنواع الأسماء التي تقع مبتدأ ، وأنواع

---

(1) سورة الروم : ٢٦ .

(2) سيبويه : الكتاب ٢٥/٢

(3) المبرد : المقتضب ١٢٦/٤ ، وابن السراج : الأصول في النحو ٦٢/١ ، والزمخشري : المفصل ٢٤٠ .

الخبر التى تأتلف معها فتكون كلاماً تاماً ، وتلك قيود لابدّ منها عند تأليف الصور ، من ثم كان علينا أن نعرض لها فى كل صورة فرعية على النحو الآتى :

١-١- اسم + اسم [مشتق جامد]

تتألف هذه الصورة من اسم يصح أن يقع مبتدأ ، واسم يصح أن يقع خبراً لـــه ، أما الأسماء التى تقع مبتدأ فقد أحصيناها عدداً ، وأما الأسماء التى تقع خبراً فهى نفسها أنواع الأسماء التى تقع مبتدأ (ماعدا أسماء الاستفهام : من ، ما ، كم، أى) يضـــاف إلـــيها ما لا يقع من الأسماء مبتدأ كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة،وأسماء الاستفهام مثل : أين ،متى ،أيّان ، أنّى ، كيف ،والنكرة المحضة.

وقـــد قســـم الـــنحاة الأسماء التى تقع خبراً إلى قسمين : جامد ، مشتق ، وأطلقـــوا على هذا النوع من الخبر : الخبر المفرد (وهو ما ليس جملة ولا شبه جملـــة) ويعدونـــه الأصـــل فى الخبر ، ويشترطون فيه أن يكون هو المبتدأ فى المعـــنى ، أو بمنزلته ، فإذا كان اسماً جامداً أى محضاً فى اسمية غير جارٍ على الفعل ، فإنه لا يتحمل ضميراً ، إلا إن أوّل بالمشتق .

فـــإن كـــان مشتقاً أى جاريا مجرى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تحمل ضمير المبتدأ إلا إن رفع الظاهر ، وهم يرون ذلك ضرورياً ؛ لأن هـــذه المشـــتقات فـــى معنى الفعل فلابد لها من مسند إليه ، ولما كان المسند إليه عندهم لا يتقدم على الفعل كان لابد من تقدير ضميره [١] .

وقـــد نشير إلى أن هذه الصورة الفرعية تتألف إما من اسمين مختلفين لفظا متحدين معنى ، وهو الشائع ، أو متفقين لفظاً ومعنى حين يراد الدلالة على الشهرة الثبات على حال ، فالأول نحو : زيد قائم ، الثانى نحو قول الشاعر :

([١]) انظـــر ابـــن هشـــام : الجامع الصغير فى النحو ص ٤٤ – ٤٥ ، تحقيق د/ أحمد محمود الهرمـــيل ، القاهـــرة ١٩٨٠ ، وابـــن يعيش : شرح المفصل ٨٧/١ ، وابن الأنبارى : أسرار العربـــية ص ٧٢ ، وابـــن أبى الربيع : البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٥٤٦/١ ، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتى (بيروت ١٩٨٦م) .
وأبو حيان : ارتشاف الضرب ٤٦/٢ ، والسجاعى : حاشية السجاعى على القطر .

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

وإمـــا من اسمين متغايرين لفظاً ومعنى ، لكنهما متساويات فى الحكم حقيقة نحو (وأزواجه أمهاتهم) ، أو مجازاً نحو : مجانبع قصب ، أو الثانى منهما قائم مقام مضاف ، نحو (هم درجات عند الله) ، أو مشعراً بلزوم حال نحو : نهارك صـــائم ، نقله أبو حيان عن ابن مالك [١] ؛ وننتقل الآن إلى ما بين المبتدأ والخبر من ظواهر تركيبية :

أولاً : المطابقة :

[أ] التعريف والتنكير :

الـنحاة علـــى أن المبتدأ معرفة أو ما قارب المعارف من النكرات ، وأن الأصل فى الخبر أن يكون نكرة ، وقد ظن بعض النحاة أن الخبر ينبغى أن يكون مجهولاً [٢] ، وجائز أن يكون الخبر معرفة .

وقـد نظـر ابـن السراج إلى المبتدأ والخبر ، من حيث تعريف كل منهما وتنكيره فانتهى إلى التقسيم العقلى إلى أربعة أقسام [٣] :

١- أن يكـون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو : عمرو منطلق . قال : وهذا الذى ينبغى أن يكون عليه الكلام .

٢- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو : زيد أخوك .

٣- أن يكـون المبتدأ نكرة والخبر نكرة ، قال : والجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة .

٤- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة .

---

(١) سيبويه : الكتاب ٣٢٩/١ .

(٢) الرضى : شرح الكافية فى النحو ١٠٩/١ .

(٣) ابن السراج : الأصول ٦٥/١ – ٦٧ .

قال : وهذا قلب ما وضع عليه الكلام . وذكر ابن هشام أن بعض النحاة ذكر لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً ، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً ، وقال بعضهم إنها كلها ترجع للخصوص والعموم [1] ، ورأى ابن هشام أن النحاة في تتبعهم لهذه المسوغات كانوا بين مُقِلٍ مُخِلّ ، ومكثر مورد ما لا يصلح ، أي معدد لأمور متداخلة ، ثم حصرها في عشرة أمور : أن تكون موصولة ، أو عاملة ، أو معطوفاً عليها، أو عامة بذاتها أو بغيرها ، أو مراداً بها صاحب حقيقة ، أو في معنى الفعل ، أو أن يكون ثبوت الخبر لها من خوارق العادة ، أو تقع بعد إذا الفجائية أو في أول الجملة الحالية [2] .

[ب] الحالة الإعرابية:

المبتدأ والخبر متطابقان في الحالة الإعرابية وهي الرفع . فكل منهما مرفوع لفظاً أو تقديراً إذا كان معرباً ، أو في محل رفع إذا كان مبنيا ، وجائز أن يكون أحدهما مبنياً والآخر معربا ، وأن يكون أحدهما مرفوعا لفظاً ، والآخر مرفوعا تقديراً . والمعربات من الأسماء ترفع بالضمة علامة أصلية مصحوبة بالتنوين إن كان الاسم متمكناً أمكن أو دون تنوين إن كان الاسم متمكنا غير أمكن وهو ما يسمونه الممنوع من الصرف ، وثمة أسماء ترفع بعلامة فرعية هي الواو في الأسماء الخمسة ، وفي جمع المذكر السالم ، وما حمل عليه من أسماء الجموع نحو : أولو ، وعالمون ، وعشرون ، وبابه ، ومن جموع التكسير نحو : بنون ، وأرضون ، وسنون ، وبابه ، ومن جموع تصحيح لم تستوف الشروط كأهلون ، وما سمى به هذا الجمع نحو : علِيُّون [3] ، وألف الاثنين في المثنى ، وما حمل عليه نحو : اثنان واثنتان مطلقاً ، وكلا وكلتا مضافين لمضمر ، فإن أضيفا إلى الظاهر لزمتهما الألف وقدرت عليهما الضمة [4]، وهذان وهاتان ، واللذان واللتان.

---

(1) ابن هشام : قطر الندى ص ١١٨ ، وشذور الذهب ص ١٨٢ .
(2) ابن هشام : مغنى اللبيب ٢/٤٦٧ فما بعدها .
(3) ابن هشام : شذور الذهب ص ٢٨ .
(4) ابن هشام : شذور الذهب ٣٦ .

أما المبنيات من الأسماء التى تقع مبتدأ أو خبراً فى محل رفع فهى ضمائر الرفع المنفصلة ، وأسماء الإشارة والموصول ماعدا المثنى منهما فهو معرب ، أما أسماء الاستفهام فمنها ما يقع مبتدأ ولا يقع خبراً ، وهى من ، وما ، وكم ، وأىّ ، ومنها ما يقع خبراً ولا يقع مبتدأ نحو : أين ، متى ، أيّان ، أنّى ، كيف .

والنحاة مختلفون فى عامل الرفع في المبتدأ وعامل الرفع فى الخبر ، فالكوفيون يذهبون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء [1] .

والذى اختاره ابن هشام أن ارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد للإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما معاً [2] .

[ج] العدد :

المبتدأ والخبر في هذه الصورة متطابقان في واحد من الإفراد والتثنية والجمع ، فإن كانا مفردين لفظاً ومعنى ، فالمطابقة نحو : زيد قائم ، إلا إن كان ذا أجزاء فتجوز المخالفة ، حيث سمع نحو : الثوب أخلاق ، قال أبو حيان ولا يقاس عليه [3] .

ويجوز العكس فتقول : الرجال رجل واحد ، أو يد واحدة ، تريد أنهم على قلب رجل واحد ، ومن الأخبار ما لا يقبل تثنية ولا جمعاً كـ " أفعل التفضيل " إذا كان بمن ، أو مضافاً إلى اسم جمع ، أو إلى مشتق ، تقول : المجاهدون أفضل من القاعدين ، وتقول : هؤلاء أول حزب ، وأفضل قبيل ، ولا يجوز أن يستعمل مضافاً إلى مفرد جامد ، نحو : هؤلاء أول رجل ، فإن كان مضافاً إلى مشتق جاز مطلقاً نحو : هؤلاء أول طاعم [4] .

---

(1) ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف والمسألة الخامسة ص ٤٤ وما بعدها .
(2) ابن هشام : أوضح المسالك ١/١٣٧ .
(3) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٢/٤٨ .
(4) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٢/٤٨ – ٤٩ .

ولا تتحقق المطابقة أيضاً في بعض أسماء تلزم الإفراد وتجرى على المذكر والمؤنث نحو : عدو ، وصديق ، فيقال : هو /هي / هما /هن عدو ، أو صديق [١] ، وكذلك إذا كان الخبر مصدراً تقول : هذا عدل ، وهذان عدل ، وهؤلاء عدل[٢]،أو كلمة سواء التي بمعنى مستو فيخبر بها عن الواحد فما فوقه[٣].

وإذا كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز أن يفرد نحو : الجيش منهزم ، فإذا كان الخبر جامداً فلا يفرد إلا بحسب القصد نحو : الجيش رجل بكرٌ [٤] ، وكذلك إذا كان المبتدأ " كل " أو " بعض جاز أن يحمل على اللفظ فيكون الخبر مفرداً نحو قوله تعالى : ﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾ [٥] ، وأن يحمل على المعنى كقوله تعالى: ﴿ وكل أتوه داخرين ﴾[٦] و﴿ كلٌ له قانتون﴾ [٧] ، ولذلك يجوز أن تقول : كل نسائك قائمٌ أو قائمة إفراداً على اللفظ ، وقائمات على المعنى [٨] .

فإذا كان المبتدأ " كلا وكلتا " جاز في الخبر أن يكون مفرداً أو مثنى حملاً على اللفظ أو المعنى نحو : كلا الرجلين حاضر أو حاضران : إذ لفظهما مفرد ومعناهما مثنى . قال الأشموني : " إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾ [٩] ، ولم يقل : " آتتا " [١٠] .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٤٩/٥ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٩٣/١ .
(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ١٤١/١ .
(٤) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٤٩/٢ .
(٥) سورة مريم : ٩٥ .
(٦) سورة النمل : ٨٧ .
(٧) سورة البقرة : ١١٦ .
(٨) ابن جني : الخصائص ٣٣٥/٣ – ٣٣٦ .
(٩) سورة الكهف : ٣٣ .
(١٠) الأشموني : شرح الأشموني .

وإذا تعـــدد المبتدأ فى اللفظ أو فى المعنى فخبره مطابق له فى اللفظ أو فى المعـــنى نحـــو : الزيدان قائمان ، والزيدان قائم وقاعد ، وزيد وعمرو شاعران ، والزيدون قائمون،والزيدون قائم وقاعد ومضطجع،وزيد وعمرو وبكر قائمون"[1].

[د] النـــوع:

يطابق الخبر فى هذه الصورة المبتدأ فى النوع (التذكير والتأنيث) إلا فيما يســتوى فيه المذكر والمؤنث " فعيل " التى فى تأويل مفعول نحو : الكف خضيب ،أو : فعول التى فى تأويل فاعل نحو : المرأة صبور ، أو ما كان على مفعيل نحو : المرأة معطير ، أو مفعال نحو : المرأة معطار ... "[2].

وقــد أورد السيوطى طائفة من الأسماء التى يستوى فيها المذكر والمؤنث مــنها : ضامر ، وعاشق ، وخلق أى : بالية ، بال ، وأملود أى : ناعم / ناعمة ، وعانس ، وعروس ، وبكر ، وقن : عبد / أمة وركوب : لا يعيش له / لها ولد ، وكميــت ، وغـــر ، وعاقر ، وأيم ، وزوج ، وبشب ، وقد أشار سيبويه إلى جواز قولهم : هذا رحمة [3] وأجاز المبرد : هى الرجال على معنى الجماعة [4].

ثانياً : التقديم والتأخير:

الأصل فى المبتدأ عند النحاة التقديم ، وفى الخبر التأخير عن المبتدأ نحو : زيد قائم [5] ، فإذا أريد الاهتمام بالخبر قدم على المبتدأ إن لم يؤد إلى لبس ؛ لأنهم يقدمــون الذى بيانه أهم ، وإن كان جميعاً يهمانهم كما يقول سيبويه [6] ، فيجوز

---

(1) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٦٤/٢ .
(2) السيوطى : المزهر ٢١٦/٢ وما بعدها .
(3) سيبويه : الكتاب ٥٦٢/٣ .
(4) المبرد : المقتضب ١٨٦/٢ .
(5) سيبويه : الكتاب ١٢٧/٢ .
(6) السابق نفسه : ٣٤/١ .

عــندئذ أن تقــول : قائم زيد على أن " قائماً " خبر مقدم (١) ويترجح تأخيره على الأصل (٢) .

والخليل وسيبويه يستقبحان أن يكون " قائم " في المثال السابق وصفاً عاملاً يقــع مبــتدأ ، ومـــا بعـــده فاعل به أغنى عن الخبر ، وهو ما ارتضاه الأخفش والكوفيون (٣) ، يقول سيبويه : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ (٤) ، ثم قال : " فإذا لم يــريدوا هــذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله : يقوم زيد ، وقام زيد ، قبح لأنـــه اســـم ، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه " (٥) .

علـــى أن ثمة ما يمنع تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة من صور التأليف حيناً ، ويوجب تقديمه حيناً آخر ، فالتقديم ممتنع عند ابن هشام وعند غيره مـــن النحاة ، إذا كانا كلاهما معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني ، بخلاف نحو : أبو يوسف أبو حنيفة (٦) .

وقـــد مـــنع ذلـــك جماعة من النحويين لئلا يلتبس المخبر به المخبر عنه ، فأيهما قدمت كان المبتدأ ، وما بعده الخبر (٧) .

ويمتـــنع تقديـــم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة إذا كان المبتدأ مستحقاً للتصـــدير بنفســـه نحـــو : من أبوك ؟ وما خطبك ؟ وكم مالك ؟ ، وكم غلامٍ لك

---

(١) ابن جني : اللمع في العربية ص ١١٣ ، تحقيق د/ حسين شرف ، القاهرة ١٩٧٩م .

(٢) ابن هشام : أوضح المسالك ١/١٥١ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) سيبويه : الكتاب ٢/١٢٧ .

(٥) السابق نفسه : ٢/١٢٧ .

(٦) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٢/٤١ .

(٧) ابـــن الســـيد البطليوســـي : إصـــلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، تحقيق د/ حمزة النشرتي ، الرياض ١٩٧٩م .

ذاهب؟ ، وأي شيءٍ أكبر شهادة ؟ [1] ، وذلك مبنى على مذهب سيبويه الذي يجيز أن يخبر بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً ، والنحاة على أن هذه الأسماء إذا كانت فى محل رفع لا تقع إلا مبتدأة ، أو مستحقاً للتصدير بغيره نحو : غلام من هذا ، ومال كم رجل هذا ، وصبيحة أى يوم سفرك [2] .

ويجب تقديم الخبر فى هذه الصورة إذا كان المبتدأ مصدراً مؤولاً من أن ومعموليها نحو : معلوم أنك فاضل ، أ، كان فى المبتدأ ضمير يعود على شيء فى الخبر نحو : ملء عين حبيبها [3] .

ويوجب بعض النحاة تقديم الخبر إذا كان يفهم بتقديمه معنى لا يفهم بتأخيره نحو قولك : تميمي أنا ، إذا كان المراد التفاخر بتميم [4] .

ثالثاً : الحذف :

المبتدأ عند النحاة معتمد الفائدة ، والخبر محلها ، فلابد منهما ؛ إذ تحصل الفائدة بمجموعهما ، لكن يكون من دلالة المقام أو المقال ما يغنى عن أحدهما فيحذف جوازاً وهو مراد حكماً وتقديرا ، وقد أورد سيبويه أمثلة لهذا النوع من الحذف لدلالة المقام عليه [5] .

ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ لدلالة المقال عليه فى هذه الصورة من صور التأليف الجوابات ، تقول من هذا ؟ فيكون الجواب : زيد ، حذفت المبتدأ لدلالة المقال عليه ، إذ كان السؤال عنه [6] .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ٤/٥ ، ١٠ ، ٢١ ، ١٢٦ .
(2) انظر ابن هشام : أوضح المسالك ١/١٥١ .
(3) ابن هشام : أوضح المسالك ١/١٥١ .
(4) الرضى : شرح الكافية ، ص ١٠٠ .
(5) سيبويه : الكتاب ٢/١٣٠ .
(6) ابن يعيش : شرح المفصل ١/٩٤ .

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني موضعاً من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ لدلالة المقال عليه وهو : القطع والاستئناف [1] مثال ذلك قوله :

وعلمت أني يوم ذا ... ك منازل كعباً ونهدا

قوم إذا لبسوا الحديـ ... ـد تنمروا حلقاً وقداً [2]

ويكون الحذف واجباً إذا جيء بمصدر بدلاً من اللفظ بفعله نحو قوله تعالى : ﴿ طاعـــة وقول معروف ﴾ [3] ، وقل مثل ذلك في نحو : سمع وطاعة وصبر جميل [4] ، ويحذف الخبر وجوباً أيضاً بعد واو المصاحبة الصريحة كقولهم : كل رجل وضيعته ، أي مقرونان [5] .

١-٢-   اسم + شبه جملة [ظرف – جار ومجرور]

١-٣-   اسم + جملة [بسيطة – مركبة]

مسوغات الابتداء بالنكرة:

١- المبتدأ : نكرة للدعاء (جامدة) ، والخبر : شبه جملة (جار ومجرور) ، كما في قول القرآن : ﴿ ويلٌ للمطففين ﴾ [6] .

٢- المبتدأ : نكرة (جامدة) مسبوقة باستفهام ، والخبر : شبه جملة (ظرف) ، كما في قول القرآن : ﴿ أإلهٌ مع الله . بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ [7] .

٣- المبتدأ : نكرة دالة على العموم ، والخبر : وصف (اسم فاعل) ، كما في قول القرآن : ﴿ كلٌ له قانتون ﴾ [8] .

---

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٤٧ .
(2) السابق نفسه والصفحة نفسها .
(3) سورة محمد : ٢١ .
(4) ابن هشام : أوضح المسالك ١/١٥٤ ، والسيوطي : همع الهوامع ١/١٠٣ .
(5) ابن هشام : قطر الندى ١٢٦ .
(6) سورة المطففين : ١ .
(7) سورة النمل : ٦١ .
(8) سورة البقرة : ١١٦ .

٤- المبـــتدأ : جامد متأخر معرف بالإضافة (جمع تكسير) ، والخبر : شبه جملة (ظرف) متقدم ، كما في قول القرآن : ﴿ وعنده مفاتح الغيب ﴾[١].

٥- المبتدأ : نكرة جامدة واجبة التأخير ، والخبر : شبه جملة (جار ومجرور) متقدم ، كما في قول القرآن : ﴿ وللمطلقات متاعٌ بالمعروف ﴾ [٢] .

٦- المبتدأ : نكرة واقعة بعد (لولا) ، والخبر : جملة فعلية (فعل ماضٍ) ، كما في قول القرآن : ﴿ ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم ﴾ [٣] .

٧- المبتدأ : ضمير (واقع بعد إذا الفجائية) ، والخبر : نكرة جامدة ، كما في قول القرآن : ﴿ فألقاها فإذا هي حيةٌ تسعى ﴾ [٤] .

٨- المبـــتدأ : نكــرة جـــامدة واقعة بعد (إذا الفجائية) ، والخبر : شبه جملة (جار ومجرور) ، كما في قولك : استيقظت فإذا لصٌّ بالمنزل .

---

(١) سورة الأنعام : ٥٩ .

(٢) سورة البقرة : ٢٤١ .

(٣) سورة هود : ١١٠ .

(٤) سورة طه : ٢٠ .

تعدد الخبر :

[١] المبـــتدأ : ضـــمير ، والخبر : متعدد ، كما في قول القرآن : ﴿ وهو الغفور الودود . ذو العرش المجيد . فعّالٌ لما يريد ﴾ (١) .

ترتيب ركني الجملة الاسمية :

١- المبـــتدأ : نكـــرة مسبوقة بحرف جر زائد وحرف استفهام ، والخبر اسم للاســـتثناء مـــع المضاف إليه – في وجه إعرابي ، كما في قول القرآن : ﴿ هل من خالق غيرُ الله يرزقكم ﴾ (٢) .

٢- المبتدأ : ضمير ثان ، والخبر : جملة اسمية ، كما في قول القرآن : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ (٣) .

٣- المبتدأ : معرفة مسبوقة بنفي ، والخبر : اسم محصور بإلا واجب التأخير ، كما في قول القرآن : ﴿ وما محمدٌ إلاّ رسول ﴾ (٤) .

٤- المبـــتدأ : معرفة جامد (جمع تكسير) ، والخبر : بوزن فعيل : كما في قول القرآن : ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ (٥) .

٥- المبتدأ : معرفة اسم مكان متأخر بوزن (مفعل) ، والخبر : اسم استفهام متقدم لصدارته ، كما في قول القرآن ﴿ أين المفر ؟ ﴾ (٦) .

---

(١) سورة البروج : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
(٢) سورة فاطر : ٣ .
(٣) سورة الإخلاص : ١ .
(٤) سورة آل عمران : ١٤٤ .
(٥) سورة التحريم : ٤ .
(٦) سورة القيامة : ١٠ .

الحذف في تركيب الجملة الاسمية :

١- المبتدأ : جامد معرف بالإضافة واقع بعد لولا ، والخبر : مفهوم ، حيث لا يجوز أن يلفظ به ، كما في قول القرآن : ﴿ ولولا رهطك لرجمناك ﴾ [١] ، بتقدير : لولا رهطك موجود .

٢- فـــاء بعدها نكرة جامدة مرفوعة ، تخصصت بالنعت بعدها ، وهذه النكرة تصـــلح خـــبراً لمبـــتدأ مفهـــوم لا يجوز التلفظ به ،كما في قول القرآن : ﴿ فصبرٌ جميل ﴾ [٢] بتقدير : أمري صبرٌ جميل .

دخول بعض الأدوات على ركني الجملة :

١- المبـــتدأ : اســـم مسبوق بناسخ يؤثر في المبتدأ ، فجاء منصوباً ، ويترك الخـــبر مرفوعاً – على حاله (في أحسن الآراء) ، كما في قول القرآن : ﴿ ألا إن وعدَ الله حق ﴾ [٣] .

٢- المبـــتدأ : اســـم منصـــوب ، حينما تغير وضعه فجاء مفعولاً أول لظن ، والخبر : تغيّر وضعه كذلك ، فجاء مفعولاً ثانياً لها كما في قولك : ظننت الزميلَ مخلصاً .

٣- المبـــتدأ : اسم مرفوع مسبوق بناسخ (كان) يتركه على حاله ، والخبر : يـــأتي منصوباً بتأثير الناسخ المذكور ، كما في قول القرآن : ﴿ وكان الله عزيزاً حكيماً ﴾ [٤] .

٤- المبـــتدأ : اســـم جامد معرفة ، والخبر : مصدر مؤول ، كما في قولك : الإسلامُ أن يسلم الناس من لسانك ويدك .

---

(١) سورة هود : ٩١ .
(٢) سورة يوسف : ٥١ .
(٣) سورة يونس : ٥٥ .
(٤) سورة الفتح : ٧ .

وهكذا نرى هذا العدد الهائل من الصور والأنماط المختلفة للجملة الاسمية التي يمكن للمتكلم بالعربية أن يتكلمها ، وربما كان هناك غيرها من الصور مما يكشفه الاستعمال ، أو تشير إليه الدراسة ، ولعلنا نلاحظ أن جميع الصور جاءت من أروع النماذج العربية فصاحة ، حيث جاءت من بين آى القرآن الكريم ، باستثناء قليل منها .

فالمبتدأ قد يرد اسماً صريحاً ، وقد يأتي مصدراً مؤولاً ، وقد يرد جامداً ، كما يرد وصفاً مشتقاً ، وقد يكون اسماً ظاهراً ،وقد يكون ضميراً بارزاً ، أو ضمير شأن ، وقد يأتي اسم إشارة ، أو اسم موصول مع صلته ، ولكن المؤكد الذى لا جدال حوله أن المبتدأ لا يأتي شبه جملة ، كما لا يأتي فعلاً دون تأويله بمصدر ، وقليلاً ما يأتي المبتدأ نكرة – ولكن بمسوغ نحوى معين يقربها من السامع ، ويضفي عليها فائدة معينة ، وقد يكون مضافاً ، أو غير مضاف ، وقد يتقدم المبتدأ اختياراً أو وجوباً – وهذا هو الأصل فى التركيب النحوى – ، وقد يتأخر لسبب نحوى ، أو بلاغى ، وقد يأتي المبتدأ مرفوعاً فى اللفظ والمحل – على الأصل فى التراكيب النحوية – وقد يأتي لفظه مجروراً بحرف زائد ، وقد يقع المبتدأ فى التركيب النحوى المثبت – وهذا كثير .

وقد يقع فى التركيب المنفى ، أو المسبوق باستفهام – فى بعض الأحيان ، وفى بعض الأحيان يأتي المبتدأ واحداً ، وأحياناً أخرى يأتي مثنى أو جمعاً .

وقد يأتي المبتدأ اسم زمان بوزن " مفعل " أو يأتي اسم مكان على الوزن نفسه . وغالباً ما يأتي المبتدأ وبعده خبره ، وقد يرد أحياناً من نوع خاص ، وهو المبتدأ الوصف الذى يكتفى بمرفوعه عن الخبر ، والأصل أن يأتي المبتدأ فى التراكيب محتاجاً إلى الخبر ، أو ما يسدّ مسدّه ، وقد يأتي المبتدأ بلا خبر ، أى أن خبره يكون مفهوماً ، وحذف وجوباً – على حد تعبير النحاة .

كما يمكن أن تأتي الجملة بلا مبتدأ ، حين يكون حذف المبتدأ واجباً – على حد تعبيرهم كذلك . والمبتدأ – فى العرف النحوى والاستعمال العربى – مرفوع إلا إذا سبق بناسخ ينصبه مثل إن وأخواتها ، أو لا – النافية للجنس ، أو ظن

وأخواتهـــا ، ويحتفظ المبتدأ بحالة رفعه إذا سبق بناسخ من مثل : كان وأخواتها ، والمشبهات بليس ، وكاد وأخواتها .

هــذا عــن المبتدأ وصوره المتنوعة المختلفة ، أما الخبر : فقد يأتى اسماً صـــريحاً أو مصدراً مؤولاً ، وقد يكون وصفاً (مشتقاً) ، وقد يكون جامداً على قلـــة ، ويقـــع دالاً على الذات أو المعنى – أى المصدر – وقد يجيء الخبر اسم موصول مع صلته .

والأصـــل أن يـــأتى الخبر اسماً صريحاً أو مؤولاً ، وقد يرد فى التركيب مـــرفوع آخر ليسدّ مسدّه . وكثيراً ما يأتى الخبر مفرداً ، وقد يأتى جملة اسمية أو فعلية – فعلها ماضٍ أو مضارع ، كما يأتى شبه جملة سواء أكان جاراً ومجروراً – على أيسر الآراء – أم كان ظرفاً للزمان أو المكان .

والأصل أن تكون رتبة الخبر التأخير ، وقد يتقدم اختياراً على المبتدأ ، وقد يلتزم تأخيره فيكون واجباً ، لسبب نحوى وغرض بلاغى ، وقد يخالف الأصل ، فيتقدم على المبتدأ وجوباً . والأصل أن يرد الخبر نكرة ، وقليلاً ما يأتى معرفة . وقـــد يرد الخبر مضافاً أو غير مضاف ، وقد يأتى فى التركيب خبر واحد ، وقد يتعدد فيأتى خبران أو أكثر لمبتدأ واحد .

والأصل أن يرد الخبر ملفوظاً به فى الكلام ، وقد يقضى السياق تقديره أو حذفـــه بقرينة ما ولغرض معين ، والأصل فى التركيب أن يكون الخبر مرفوعاً ، أو فى محل رفع فى جملته الاسمية ، ولكنه ينصب أو يكون محله النصب إذا وقع خـــبراً لكان أو إحدى أخواتها ، أو وقع فى تركيب بعد ظن أو إحدى أخواتها ، أو بعـــد فعـــل للمقاربة أو الرجاء أو الشروع ، أو بعد حرف من المشبهات بليس . والخبر يطابق المبتدأ مفرداً أو مثنى أو جمعاً ، مذكراً أو مؤنثاً .

تلـــك كانـــت أغلـــب الصـــور المستعملة وأشهرها فى التركيب النحوى ، والاستعمال اللغوى للمبتدأ والخبر أو للجملة النحوية الاسمية .

ويعنينا فى هذا المستوى أن يقف القارئ على هذه الأنماط ليعيها ويستوعبها ، ويحاول محاكاتها ، أو النسج على منوالها إن أراد لساناً قويماً ، وعبارة فصيحة

مفهومـــة . حيـــن اتّخذ النحاة " الإعراب " منهجاً لهم ، حرَمَهم هذا من درس بناء الجملـــة درســـاً تركيبياً معنوياً يقوم على الارتباط والربط والانفصال بين المعانى الجزئية .

ولهذا يلاحظ الدارس أنّ النحاة المتقدمين لم يشيروا إلى الرّبط إلا إشارات عابـــرةٍ وفـــى مواضع متفرقة ، أمّا المتأخرون فقد تنبه قليلٌ منهم إلى أهمية هذه الظاهرة التركيبية ، فحاولوا حصر مواضعها فى مباحث خاصة ، ولكنْ دراساتهم كانـــت بعـــيدة عـــن النظرة الشاملة المتكاملة ؛ لأنّ فكرة الرّبط لم تكن جزءاً من منهجهم ، ولهذا لم يحصروا الروابط كلّها .

مـــن هؤلاء ابن هشام فى " مغنى اللبيب " ، حيثُ حَصَرَ الرّوابط فى أحد عشر موضعاً ،منها : جملة الخبر ، وروابطها عشرة أشياء خصّها بمبحث مستقل.

ويمكـــن أن يطلق المركب الاسمى على الموصول ؛ لأنه يحتاج إلى جملة مـــتممة له ولا يكـــون مفـــيداً إلا بذكرها ، ففى قوله تعالى : ﴿ الله الذى خلقكم ثم رزقكـــم ثم يميتكم ثم يحييكم ﴾ [1] تجد الخبر هو " الذى " ولكن معنى الذى لا يتم إلا بذكـــر صلتها التى عطفت عليها ثلاث جمل أخرى فصارت من حيز الصلة ، وكذلك فى قوله تعالى : ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هـــم يحزنون ﴾ [2] ، فالمسند إليه ، وهو اسم إن هنا ، هو " الذين " وقد دخل فى حيز صلته " قالوا ربنا الله ثم استقاموا " .

وإذن كـــل من المبتدأ والخبر والفاعل يمكن أن يكون مركباً اسمياً ، فتطول الجملـــة دون أن يذكر فى بنيتها عناصر أخرى غير العناصر المؤسسة ، ويمكن تحديـــد المركب الاسمى بأنه كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طـــريق التبعية لتتمم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو عنصراً واحداً فى الجملة ، بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة ، ويصدق ذلك على ما يأتى :

---

(1) سورة النور : ٤٠ .

(2) سورة الأحقاف : ١٣ .

١- التركيب الإضافي : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ (١) .

٢- الأسماء التي تحتاج إلى ما تحتاج إليه أفعالها : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ (٢) .

٣- المصدر المؤول : ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ﴾ (٣) .

٤- الاسم الموصول : ﴿ هو الذي يسيركم في البر البحر ﴾ (٤) .

٥- الاسم المميز (تمييز المفرد) : ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ (٥) .

ويلاحظ أن عنصر الإسناد كليهما قد يكونان مركبين اسميين ، وقد يحتوى كل منهما في داخل تركيبه على مركب اسمي آخر ، وبذلك يتعقد بناء الجملة ويتشابك من غير أن تضاف إلى عنصري الإسناد عناصر أخرى غير إسنادية .

وتعد الجملة قصيرة إذا اكتفى بعنصريها المؤسسين فحسب ، ففي الجملة الاسمية يكتفي بالمبتدأ والخبر المفرد . كان على النحاة أن يحددوا أدنى قدر تنعقد به الجملة كلاماً مفيداً ، ولم يكن عليهم – بطبيعة الحال – أن يحددوا الجملة الطويلة ؛ لأن الجملة الطويلة لا تنتهي بحد معين يجب التوقف عنده ، ولكنهم حددوا العناصر غير المؤسسة التي يتم بها إطالة الجملة وتشابك بنائها ، بحيث تصبح جملة مركبة لا بسيطة .

وقد تطول الجملة من خلال عناصرها المؤسسة نفسها ، وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية فيها مكونة من مركب اسمي ، بأن يكون اسماً دالاً على "الحدث" يحتاج إلى ما يحتاج إليه الفعل مثل قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله

---

(١) سورة المائدة : ١١٩ .

(٢) سورة الكهف : ١٨ .

(٣) سورة الحديد : ١٦ .

(٤) سورة يونس : ٢٢ .

(٥) سورة الأحقاف : ١٥ .

كثيراً ﴾ [١] ، فهذه الجملة طالت بعدة طرق ، فهي مكونة من جملتين ربطت بينهما أداة الشـــرط (لـــولا) ، ويعنيني فيها أن الجملة الأولى الواقعة بعد لولا – وهي جملـــة اســـمية –قـــد تكون فيها المبتدأ من مركب اسمى ﴿ دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ [٢] : دفع مبتدأ ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، والناس مفعول به لدفع ، وبعضهم بدل منه والجار والمجرور متعلق بالمصدر دفع ، ومثل ذلك أن نقول : " إعطاء الأغنياء الفقراء أموال الزكاة واجب " فهذه جملة اســـمية ، والمبـــتدأ فـــيها مركب اسمى ؛ لأنه مصدر يحتاج إلى فاعل (هو هنا مضاف إليه : الأغنياء) ومفعولين أولهما الفقراء ، وثانيهما أموال الزكاة .

وما يقال عن المصدر يقال عن الأسماء المشتقة التي تعمل عمل فعلها (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وأمثلة المبالغة) .

ويمكـــن أن يكـــون المركب الاسمي مصدراً مؤولاً من الحرف المصدرى وصـــلته ، مثل قوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ [٣] ، ﴿ وأن يستعففن خير لهم ﴾ [٤] ، ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾ [٥] ، فالمبتدأ في كل جملة من هذه مصدر مـــؤول ، وفـــى قوله تعالى : ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ﴾ [٦] ، تجد الفاعل هو مجموع (أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق) .

---

(١) سورة الحج : ٤٠ .

(٢) سورة الحج : ٤٠ .

(٣) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٤) سورة النور : ٦٠ .

(٥) سورة البقرة : ٢٣٧ .

(٦) سورة الحديد : ١٦ .

التعدد :

تعدد الخبر ثلاثة أنواع :

النوع الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى ، وفى هذا النوع يكون كل واحد من الخبرين أو الأخبار مختلفاً عن غيره في لفظه ومعناه ، وعلامته صحة الاقتصار فيه على أى واحد من الخبرين أو الأخبار ، وأنه يجوز فيه العطف وعدمه ، ومن أمثلة هذا ما يلى :

قوله تعالى: ﴿ وهو الغفور الودود . ذو العرش المجيد .فعّالٌ لما يريد ﴾(1).

قول رؤبة :

من يك ذابتٌ فهذا بتى مقيّظٌ مصيّفٌ مُشتى (2)

وتقول : هم سراة شعراء وعلى كاتب شاعر ، وإبراهيم قام ضاحك ، وزيد قاعد ضحك .

ومن البيّن من هذه الأمثلة الأخيرة أن الخبر المتعدد يمكن أن يختلف إفراداً وجملة هنا (3) .

النوع الثاني : تعدد فى اللفظ دون المعنى . وضابط هذا النوع أنه لا يصح فيه الاقتصار على أحد الخبرين دون الآخر ؛ لأنه يقصد بهما وجودهما معاً فى المبتدأ ، ولذا فالصحيح فى هذا الضرب عدم جواز العطف ؛ لأن الخبرين فى المعنى شيء واحد والعطف يقتضى خلاف هذا " (4) .

(1) سورة البروج : ١٤ – ١٦ .
(2) انظر : شرح العينى على شرح الأشمونى ٢٢١/١ – ٢٢٢ .
(3) انظر : شرح التصريح .
(4) حاشية الصبان : ٢٢٢/١ .

ومـــن أمثلة ذلك قولهم : (الرمان حلو حامض) ، أى : مُزٌّ ؛ لأنه جامع بين الحلاوة والحموضة ، وقولهم : (هذا أعسر أيسر) ، أى : اضبط فى العمل ؛ لأنه يعمل بكلتا يديه .

وهنا تنبيهان : الأول يتعلق بمثل قول حميد بن ثور يصف الذئب :

ينام بإحدى مقلتيه ويتقى

بأخرى الأعادى فهو يقظانُ هاجعُ [١]

لقـــد ذكر الأشمونى هذا على أنه من قبيل النوع الأول السابق – وهو تعدد الخـــبر فى اللفظ والمعنى – وذلك بناء على أن قوله " فهو يقظان هاجع " معناه : يقظان من وجه ، نائم من وجه آخر ، ولكن يجوز أيضاً – كما بيَّن الصبّان – أن يكـــون من النوع الثانى ، أى التعدد لفظاً فقط ، بناء على أن معناه أنه جامع بين اليقظة والهجوع .

والتنبيه الثانى يتمثل فى إشارة بعضهم إلى أن الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخباراً ثوانى بل يتعين إعرابها صفة ، وهذا يصدق فى رأيهم خاصة على مثل : الإنسان حيوان ناطق [٢] .

النوع الثالث : تعدد الخبر لتعدد المبتدأ حقيقة أو حكماً ، وهذا النوع يجب فيه العطف . وتعـــدد المبتدأ حقيقة بأن يكون دالاً بلفظه على أكثر من واحد كأن يكون جمعـــاً ، نحو : بنوك محام ومهندس وطبيب ، أو أن يكون مثنى مثل قول الشاعر :

يداك يدٌ خيرها يُرتجى وأخرى لأعدائها غائظة

فـــيداك مبتدأ " ، و " يد " و " أخرى " معطوف عليه وهو فى المعنى خبر آخر ، وما بعد كل منهما صفة . وأما تعدد المبتدأ حكماً فأن يكون مفرداً ذا أقسام

---

(١) الأشمونى : ٢٢٢/١ .

(٢) انظر حاشية الصبان : ٢٢٢/١ ، ٢٢٣ .

فيجعل في حكم الجمع ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ وتفاخرٌ بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد ﴾ (١) .

فما كان بهذه الصورة من المبتدأ ، فالخبر فيه متعدد بالعطف تبعاً لتعدد المبتدأ ، ولا يتعارض مع الخبرية في هذا النوع العطف وكون الثاني تابعاً ؛ لأن المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على المبتدأ مبتدأ ، والمعطوف على الصلة صلة (٢) .

والذي يعنينا هنا مما تبيّن في الأنواع الثلاثة السابقة أن الخبر – وهو المسند في الجملة الاسمية – من حيث الشكل يمكن أن يأتي في حالة من الحالات الثلاث الآتية :

١- أن يكون لفظاً واحداً أو أكثر يجوز عطفه ، ويكفي في هذه الحال اللفظ المفرد – لكي يتم الخبر أو المسند .

٢- أن يكون لفظين غير متعاطفين ، كل واحد منهما لا يغني عن الآخر ؛ لأن المسند يتكون من مجموعهما معاً .

٣- أن يكون أكثر من لفظ يجب عطفه ، وفي هذه الحال لا يمكن الاكتفاء بلفظ واحد ؛ وذلك لأن كلاً من المبتدأ والخبر يكون متعدداً ، وتعدد الخبر يكون لفظاً ومعنى وملتبساً بصورة العطف ، أما تعدد المبتدأ فيكون حقيقة أو حكماً .

[٣] بناء الجملة الاسمية :

وتتبع وسائل الترابط تقتضي تتبع أنماط لأبنية الجمل والوقوف على أسرار تماسكها ، ومعرفة الطرق المتعددة التي تستعين بها اللغة في أداء هذا التماسك الذي يجعل من عدد من الكلمات وحدة كلامية ذات معنى مفيد يحسن السكوت عليه .

---

(١) سورة الحديد : ٢٠ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٢٢١/١ – ٢٢٣ ، وشرح التصريح : ١٨٢/١ ، ١٨٣ .

ومـــن بين هذه الوسائل التى تعمل على ترابط أجزاء الجملة وإحكام بنائها وسيلتان لابد من الوقوف عندهما ؛ لأنهما من أبرزها وأدلها على أداء هذا الترابط ، وهاتان الوسيلتان هما الإعراب ، والرتبة بين الأجزاء فى الجملة .

أمـــا أولاهمـــا ، وهى الإعراب ودوره فى ترابط بناء الجملة ، فقد حظيت بعناية كبرى على مدى تاريخ الدراسة النحوية ، واختلطت من أجلها أمور كثيرة .

ولابـــد أول كـــل شـــىء من التفريق بين ثلاثة أشياء : الموقع الإعرابى ، والحالة الإعرابية ، والعلامة الإعرابية ، أما الموقع الإعرابى فهو الوظيفة النحوية المعيـــنة ، والـــذي يحدد الوظيفة النحوية هو نظام بناء الجملة ، وعلاقة الإسناد ، وعلاقـــة العناصر الإسنادية بغيرها ، فالفاعلية مثلاً موقع إعرابى يشغله الفاعل ، والفاعلـــية وظـــيفة نحويـــة تشكل مع الفعل جملة معينة . والخبرية موقع إعرابى يشـــغلها الخـــبر ، وهـــى تشكل مع المبتدأ الذى يشغل وظيفة الابتدائية أو موقع الابتدائية جملة معينة .

وهكـــذا ، وكـــل موقع إعرابى معين له حالة إعرابية خاصة به ، وكل من الموقـــع الإعرابى والحالة الإعرابية جانب تجريدى تصطنعه الدراسة لتفسير بناء الجملـــة والكشف عن علاقاتها ، وهى فى الوقت نفسه نابعة من فهم معنى العلاقة بيـــن الأجـــزاء ، تلـــك العلاقة التى يسهم فى نشأتها المعنى المعجمى للمفردات ، والمعنى الناشىء من التركيب ، والوضع اللغوى المعين وغاية الكلام من الحديث والإخبار والإفادة .

ولما كان الكلام المفيد قائماً على التأليف من أجزاء ذات دلالة جزئية فلابد فـــى المؤلـــف أن يكون لكل جزء فيه موقع معين وحالة معينة تتفق عليهما اللغة المعينة ، وقد حددت اللغة المواقع التى يشغلها الفعل ، والمواقع التى يشغلها الاسم ، والمواقـــع التى يمكن التبادل أو التعاقب فيها ، وحددت كذلك الحالات الإعرابية لكل موقع معين .

والموقع الإعرابى لا يختلف ، ولكن يختلف ما يشغله إذا كان مما سمح له نظـام بناء الجملة أن يشغل مثل هذا الموقع ، والحالة الإعرابية لا تختلف ، ولكن تختلف العلامة الدالة عليها ، خذ مثلاً الخبرية وهى موقع إعرابى يشغله *

١- الاسم المعرب الصحيح الآخر .

٢- والاسم المعرب المعتل الآخر .

٣- والاسم المبنى بضروبه المتعددة .

٤- والمصدر المؤول .

٥- والجملة الفعلية .

٦- والجملة الاسمية .

٧- والظرف .

٨- والجـار والمجرور ، والحالة الإعرابية لموقع الخبرية واحدة هى الرفع ، والعلامة الإعرابية دليل الحالة الإعرابية ،وقد تظهر العلامة أو لا تظهر .

وهى لا تظهر فيما ذكر إلا مع الاسم المعرب الصحيح الآخر ، وتقدر فى المعـتل الآخـر ، وفيماعدا ذلك لا توجد علامة إعرابية ، ولذلك يقال عما يشغل الموقع الإعرابى للخبر إنه " فى محل رفع " فالمبنيات خالية من العلامة الإعرابية ، وكذلك الجمل التى تعاقب المفرد .

ولمـا كانـت الحالة الإعرابية ثابتة ، وقد تعرف من غير أن تكون هناك علامـة إعرابـية علـى الإطلاق ، لم يكن من اللازم تبعاً لذلك أن تتحدد العلامة الإعرابـية ، ،لذلـك تعددت العلامة الإعرابية للحالة الواحدة ، فهناك للدلالة على حالـة الـرفع مـثلاً : الضمة فى الأسماء المعربة الصحيحة الآخر ، والألف فى المثنى ، والواو فى الأسماء الخمسة أو الستة ، وجمع المذكر السالم ، والنون فى الأفعال الخمسة .

هـذه الأمـور الثلاثة : الموقع ، والحالة ، والعلامة الإعرابية ، يمكن أن نلحـظ فـى تناول المعربين فهم عندما يعربون الكلمة الواقعة خبراً مثلاً يقولون :

خبر ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، فقولهم : خبر، إشارة إلى الموقع ، وقولهم : مرفوع ، إشارة إلى الحالة الإعرابية ، وقولهم : علامة رفعه الضمة الظاهرة ، إشارة إلى العلامة الإعرابية .

والمبتدأ لابد أن يكون مرفوعاً بعلامة الرفع المعروفة (الضمة أو الواو أو الألف) ولا يفقد هذه العلامة إلا في الحالات الآتية :

١- عندما يكون مضافاً إلى ياء المتكلم ؛ لأن المضاف إلى ياء المتكلم تذهب الياء فيه بالعلامة – على حد قول ابن خالويه – إذ يقول في إعراب ﴿ رَبِّى أَكْرَمَنِ ﴾ [١] " ربي رفع بالابتداء ولا علامة للرفع فيه ؛ لأن الياء تذهب بالعلامة " [٢] ، على أن بعض النحاة يرى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى ، والصحيح أنه من المعرب المقدر إعرابه " [٣] .

٢- عندما يكون المبتدأ اسماً منقوصاً مثل " القاضى عادلٌ " أو اسماً مقصوراً مثل " الهدى هدى الله " ؛ لأن كلاً من الاسم المنقوص والمقصور لا علامة فيه كما يقرر ابن خالويه أيضاً وغيره .

٣- إذا كان المبتدأ اسماً منقولاً عن جملة نحو " جاءَ الحقُّ " و " تأبَّطَ شراً " أو مبنياً أو مصدراً مؤولاً .

٤- إذا كان المبتدأ مجروراً بحرف الجر الزائد ، كقولهم (بِحَسْبِك درهمٌ) .

وينبغى أن ندرك أننا إذا قلنا فى الإعراب (مبتدأ) فإن هذه الكلمة اصطلاح يلخص أموراً عدة منها الرفع ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مرفوعاً ، ومنها الرتبة أو الترتيب ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا أولاً ، ولا يتأخر إلا لدواع مع مراعاة أسبقيته ، ومنها الصيغة ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً ، ومنها التعيين (التعريف والتنكير) ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا معرفة أو ما هو في حكمها وهو النكرة المخصصة .

---

(١) سورة الفجر : ١٥ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه : ٧٩ .

(٣) الرضى : شرح الكافية ٣٥/١ .

وأما الخبر فإنه يكون مرفوعاً إذا كان وصفاً صحيح الآخر ، أو كان اسماً فى قوة الوصف أو منقولاً إلى الوصفية كذلك ، ولا يفقد علامة الرفع المعهودة إلا إذا كـــان جملـــة أو شـــبه جملة أو مضافاً إلى ياء المتكلم أو مبنياً أو مقصوراً أو منقوصاً .

ولمـــا كانت المواقع الإعرابية متعددة ، والحالات الإعرابية محدودة ؛ لأن الحالات الإعرابية التى يمكن أن يشغلها الاسم ثلاث هى : الرفع والنصب والجر ، والحـــالات التى يشغلها الفعل المعرب ثلاث أيضاً هى : الرفع والنصب والجر – لمـــا كان ذلك كذلك – اقتضى نظام بناء الجملة العربية أن يشترك أكثر من موقع إعرابى فى حالة إعرابية واحدة ، ولم يمكن تخصيص كل موقع بحالة ، ومن هنا اشـــتركت الفاعلـــية ، والابتدائية ، والخبرية مثلاً فى الرفع ، واشتركت المفعولية والحالية والتمييز والاستثناء فى النصب .

والنظام اللغوى عندما يفعل هذا لا يعبث ولا يرمى إلى الإلباس ، وذلك لأن الحالات الإعرابية تكون محددة متعينة بالوسائل الترابطية التى كفلها النظام اللغوى ومـــن هنا يصبح تحديد الموقع الإعرابى والحالة الإعرابية كافيين عند عدم وجود العلامة الإعرابية .

وقـــد يكون من المفيد تجنب التعميم فى دلالة الحالات الإعرابية فلا يقال : إن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية مثلاً . وتجنب التعميم يكون بدراسة الحـــالات الإعرابـــية الخاصة بمواقعها فى كل نوع من أنواع الجملة على حدة ، فالجملـــة الاســـمية مـــثلاً تـــدرس مواقعها (أى وظائفها المكونة لها) وحالاتها الإعرابـــية الخاصـــة بها ، وسوف نجد أن الموقع الإعرابى الواحد يختص بحالة واحـــدة ، ولـــنلاحظ أن (المبتدأ) موقع و (اسم كان) موقع و (اسم إن) موقع ، و (اسم لا النافية للجنس) موقع ، وهكذا ؛ لأن كلاً منها يختلف فى ظروفه .

وقـــد جر التعميم فى دلالة الحالات الإعرابية إلى كثير من التعسف ، يقول الزمخشرى : " فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره ، وخـــبر إن وأخواتهـــا ، ولا الـــتى لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس ،

فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، والخبر فى باب كان ، والاسم فى بـــاب إن والمنصوب بلا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول . والجر علم الإضافة " (١) .

وقـــد جـــر التعميم إلى المناقشة حول أيهما أحقُّ بالرفع المبتدأ أو الفاعل ، فذهـــب ســـيبويه وابـــن السراج (٢) إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل فى استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمولٌ عليهما ، وذهب آخرون – وهو الذى عليه حذّاق أهل النحو كما يقول ابن يعيش – إلى أن الفاعل أصلٌ فى الرفع ومـــا عداه محمول عليه .وقد أدّى هذا الخلاف إلى إسقاط دلالة الحالة الإعرابية فـــى المبتدأ والخبر أى أن الرفع فيهما " لم يكن لأمر يخشى التباسه ، بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل " فحسب (٣) .

وقد أدى هذا التعميم فى دلالة الحالة الإعرابية بأحد مشاهير النحو وحذاقه فى عصرنا إلى الوقوع فى محاولة التخريج ، وأخشى أن أقول إنه تعسف فى ذلك ؛ لأنه لم يجعل المدخل لدراسة لجملة العربية – بالرغم من أنه أبدى اهتماماً عالياً بها ولفت الأنظار إليها (٤) – هو تصنيف الجملة ودراسة كل صنف منها على حدة ، ولكنه جعل مدخله إلى دراسة النحو هو العلامة الإعرابية ، وقد لخص رأيه فى ذلك ؛ إذ يقول : " فأما الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها . وأما الكسرة فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء أكان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة ، كما فى " كتاب محمد ، وكتاب لمحمد " ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك فى بناء أو نوع من الاتباع . أما الفتحة فليست علامة ولا دلالة على شيء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك " (٥) .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٧٢/١ ، ٧٣ .
(٢) سيبويه : الكتاب ٢٣/١ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٧٣/١ ، والرضى : شرح الكافية ٢٤/١ .
(٤) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ٢ ، ٣ .
(٥) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو : ٥٠ .

وعلـــى حيـــن تجد الزمخشرى يقول : إن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة ويقول بذلك أيضاً ابن الحاجب ، ويرى الرضى أن "الأولى أن يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون غير العمد ، والنصب علـــم الفضـــلية فى الأصل ، ثم ما يدخل فى العمد تشبيهاً بالفضلات " [1] ، فعلى حين يكون حديثهم عن " الحالة الإعرابية " وهى أكثر اتساعاً من العلامة الإعرابية تجـــد الأســـتاذ إبراهيم مصطفى يقصر حديثه على الضمة والفتحة والكسرة وهى بعـــض العلامات الإعرابية ، ولذلك لجأ إلى تخطئة النحاة فى فهمهم باب اسم إن وتدوينه ، واسم لا النافية للجنس ، واضطر للتأويل والتخريج لكل ما لم يستقم مع المبدأ الذى قرره .

وهذا مثال فحسب للتدليل على أن التعميم يجر إلى مشكلات كثيرة ، ولذلك أرى أن مـــن المفـــيد أن يكـــون لكل صنف من الجمل حالاته ومواقعه الإعرابية الخاصـــة بـــه ، وبذلـــك تجنب الدراسة كثيراً من العنت والإرهاق فى التأويل ، وعندئذ نجد أن الموقع الإعرابى مع الحالة الإعرابية مع العلامة الإعرابية تتعاون مـــع الوســـائل الأخرى فى ترابط أجزاء الجملة ووضوحها . وكل ما يؤدى إلى الوضوح وعدم اللبس يؤدى بالضرورة إلى التماسك والترابط .

وأمـــا الوســـيلة الثانية وهى الرتبة فإنها تقوم بدور بارز فى تماسك أجزاء الجملـــة ، وينبـــغى هنا التفريق بين الرتبة ، والتقديم والتأخير ، فالمقصود بالرتبة الموضـــع الأصـــلى للعنصر ، فيقال إن المفعول مثلاً رتبته التأخر عن الفاعل ، والخبر رتبته التأخر عن المبتدأ ، والفاعل رتبته التأخر عن فعله ، وهكذا .

وأمـــا الـــتقديم أو التأخـــير ، فلا يكون إلا بالنظر إلى البنية الأساسية التى يحددهـــا النظام اللغوى لترتيب عناصر بناء الجملة . وذلك أن بناء الجملة قد يلزم باتباع الرتبة المقررة فى مواضع ، ويتيح الحرية فى عدم الالتزام بها فى مواضع أخرى ، ومدار ذلك كله هو الترابط ومقتضيات السياق . ولا يمكن القول بأن هذه الكلمـــة أو تلك مقدمة من تأخير أو مؤخرة من تقديم إلا إذا كان النظام المعروف

---

(1) الرضى : شرح الكافية ٢٤/١ .

لها هو غير الذى نراه عليها . وهناك الرتبة المحفوظة أو الملتزمة أو المقيدة بين بعض الأجزاء وبعضها الآخر ، وهناك الرتبة الحرة بين بعض الأجزاء وبعضها الآخر . وقد يعرض للرتبة الحرة أو غير المحفوظة ما يقيدها .

ولا يكـــون ذلك إلا إذا كان ترك عدم تقييدها بوضع معين مؤدياً إلى تفكك بين الأجزاء أو عدم ترابط بينها ، بحيث يؤدى إلى غموض أو التباس ، وقد يكون اللجـــوء إلـــى الرتـــبة ضـــرورياً بوصفها بديلاً عن العلامة الإعرابية فى تمييز العناصر ، حيث تخفى العلامة الإعرابية أو تتعذر .

يقـــول ابـــن يعيش : " والإعراب الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها . ألا ترى أنك لو قلت : ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ، ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخـــير مـــا يوجد بوجود الإعراب . ألا ترى أنك تقول : ضرب زيد عمراً ، وأكـــرم أخاك أبوك ، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه ، سواء تقدم أو تأخر ، فـــإن قـــيل : فأنت تقول : ضرب هذا هذا ،وأكرم عيسى موسى ، وتقتصر فى البيان على المرتبة قيل : هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما . ولو ظهر الإعراب فيهما أو فى أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جـــاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو : ضرب عيسى زيدٌ ، فظهور الرفع فى زيد عرفك أن عيسى مفعول ، ولم يظهر فيه الإعراب ، وكذلك لو قيل : أكل كمثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر إلى أن الكمثرى مأكول ، وكذلـــك لـــو ثنيـــتهما أو نعتهما أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول : ضرب الموسيان العيسيين ، وضرب عيسى الكريم موسى ، فحينئذٍ يجوز التقديم والتأخير فـــى ذلـــك كلـــه لظهور المعنى بالقرائن " (١) . النص واضح الدلالة على تعاون العلامة الإعرابية والرتبة فيما سماه هنا ابن يعيش بالاتساع .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٧٢/١ .

هـــذا الاتســـاع بالتقديم والتأخير الذى أمكن بناء الجملة العربية من الغنى والتـــنوع ، بحيـــث اتســـعت لتصرف الشعر العربى اعتماداً على نهوض الرتبة بالإيضاح عند خفاء العلامة الإعرابية أو تعذرها .

وعندما تكون الرتبة ضرورية فى ترابط الجملة ، بحيث تصبح الحرية فيها مفضـــية إلى الغموض أو الإلباس تجد النحاة ينصون على ضرورة الالتزام بها . ولذلـــك كـــان مـــن الضرورى اعتبارها وسيلة من وسائل الترابط ، حيثما كانت ملتزمة أو مقيدة .

الترابط بين عنصرى الإسناد :

فـــى الجملة البسيطة يكون عنصرا الإسناد هما المكونين فقط لها : المبتدأ والخـــبر فـــى الجملة الاسمية ، والفعل والفاعل فى الجملة الفعلية ، والوصف مع مـــرفوعه فـــيما يمكـــن أن يطلـــق عليه الجملة الوصفية . فالرابطة الكبرى بين العنصرين المكونين هى : الإسناد ، غير أن الإسناد قد يوجد ، ولا توجد الجملة .

وقـــد بقيـــت الإشارة إلى أن وظيفة الفاعل من الممن أن توجد فى المركب الاســـمى الذى يكون عنصراً واحداً فى جملة ، ولا تكون الجملة فعلية إلا إذا كان ما يطلب الفاعل هو الفعل الصرفى ، وأقصد بالفعل الصرفى ما يكون على صيغة الفعل ، فاشتراط الصيغة المعينة فى الفعل أساس الوجود الجملة الفعلية لا لوجود الفـــاعل . والإسناد بما أنه رابطة معنوية بين الفاعل وما يطلبه يكون موجوداً فى كـــل تركيب به فاعل ، كما يكون موجوداً بين المبتدأ والخبر ، كما يكون موجوداً بيـــن الوصـــف والمـــرفوع بعده ، ولذلك ينبغى التفريق بين نوعين من الإسناد ، أحدهمـــا يكـــون فى جملة ، والآخر فى مركب اسمى يعد عنصراً فى جملة ، ولا بـــأس أن نســـمى الـــنوع الأول " إسناد الجملى " وتحته أنواع ، والآخر " الإسناد الإفرادى " .

والإســـناد الجملى : هو الرابطة المعنوية الكبرى بين طرفى الإسناد ، ولو تجـــرد الكـــلام من الإسناد لكان فى حكم الأصوات التى ينعق بها غير معربة كما

يقـــول الزمخشرى [1] ، وقد عبر الرضى عن الإسناد بأنه رابطة " وذلك لأن أحد أجــزاء الكلام هو الحكم أى الإسناد الذى هو رابطة " [2] ، والإسناد بطبيعة الحال "جزء" غير منطوق به فى الجملة ، ولكن تحكمه أمور أخرى متعددة تتلاحم معه ، بحيث تشكل جميعاً بناء متماسكاً يمكن تتبعها فيما يأتى :

بين المبتدأ والخبر :

يرتــبط المبــتدأ والخبر عن طريق الإسناد الخبرى ، وتتعاون مع الإسناد الخبرى أمور مختلفة كلها يعمل على وضوح الترابط بينهما ، منها :

أ- الصـــيغة الاسمية للمبتدأ ، فلا يكون المبتدأ إلا اسماً أو مركباً اسمياً (مصدر مـــؤول مثلاً) ، ومن هنا كان ما ليس اسماً يجب تأويله ليكون كذلك ، كما سبق .

ب- التعييـــن فى المبتدأ ، بمعنى أن يكون أحد المعارف (الضمير ، العلم ، اسم الإشارة ، الاسم الموصول ، المعرف بأل ، المضاف لواحد منها) أو نكرة مخصصـــة أو مـــا هو فى حكمهما حتى تحصل الفائدة فى الإخبار ؛ لأن الإخبار حكم ، ولا يحكم على مجهول .

ج- الحالـــة الإعرابية للمبتدأ الرفع ، وقد لا يظهر فى الصيغة المنطوقة ، ذلك إذا كـــان مبنـــياً فيكون فى محل رفع أو مجروراً بحرف جر زائد أو كان مما تقدر فيه العلامة الإعرابية ، والحالة الإعرابية للخبر ، كذلك الرفع إذا كان مما يقبل علامته وإلا قدرت أو كان فى محل رفع .

د- لابد من المطابقة بينهما فى النوع (أى فى التذكير والتأنيث) – إذا كان الخبر مفرداً – فلا يذكر أحدهما ويؤنث الآخر ؛ لأن ذلك يحل عقدة الترابط ، ولا يخـــرج الكلام عن هذه المطابقة إلا فيما يسمح الوضع اللغوى به مثل قوله

---

(1) الزمخشرى : المفصل ٢٤ .

(2) الرضى : شرح الكافية ٨/١ .

تعالى : ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ [1] ، حيث اكتسب المبتدأ (كل) التأنيث من المضاف إليه "نفس" فأخبر عنه بمؤنث ؛ لأن معنى " كل نفس " النفوس.

هـ - والمطابقة في العدد (أي الإفراد والتثنية والجمع) فلا يقال : " المحمدان ناجح ولا المحمدون ناجح ، ولا محمد ناجحان ولا محمد ناجحون " ولا يخرج الجزآن عن هذا الضرب من المطابقة إلا في مواضع يسمح بها الوضع اللغوي مثل ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ [2] ، حيث جاء الخبر (ظهير) مفرداً مع كون المبتدأ " الملائكة " جمعاً ؛ لأن الخبر (ظهير) على وزن فعيل وهو مما تجريه اللغة أحياناً مجرى المصدر فيلزم الإفراد والتذكير ؛ لأن " المصدر لا يثنى ولا يجمع ، بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع " [3] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صلياً ﴾ [4] ، و ﴿ نحن أعلم بما يقولون ﴾ [5] ، و ﴿ هم أحسن أثاثاً ورئيا ﴾ [6] . حيث جاء الخبر اسم تفضيل " أعلم " و " أولى " و " أحسن " وقد أخبر به عن ضمير يدل على الجمع " نحن " و " هم " ولم يطابقه في العدد ، بل ظل مفرداً ؛ وذلك لأن أفعل التفضيل هنا يلزم أن يكون مفرداً مذكراً لأنه مجرد من " ال " والإضافة .

و - يتحمل الخبر المفرد ضميراً يعود على المبتدأ مطابقاً له إذ كان الخبر مشتقاً مثل " محمد قائم " أي هو ، أو جامداً مؤولاً بالمشتق مثل " محمد أسد " فأسد بمعنى " جاع " وهي مشتقة ، وإذن يتحمل الخبر ضميراً يعود على المبتدأ .

---

(1) سورة آل عمران : ١٨٥ .

(2) سورة التحريم : ٤ .

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ٩٣/١ .

(4) سورة مريم : ٧٠ .

(5) سورة طه : ١٠٤ .

(6) سورة مريم : ٧٤ .

وبالغ الكوفيون فقالوا : إن كل خبر مفرد ، سواء أكان جامداً أم مشتقاً يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ فإذا قلت : " محمد أخوك " ففي الخبر هنا ضمير يعود على المبتدأ كذلك ، وظاهرهم في ذلك علي بن عيسى الرماني من البصريين ؛ لأن الجامد عندهم في هذه الحالة يكون معناه معنى المشتق فأخوك تساوي في دلالتها " قريبك " وإذا قلت : " عمرو غلامك " فغلامك معناها " خادمك " و " قريبك وخادمك يتضمن كل منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ " [1] .

إن الذي دفع الكوفيين إلى هذا هو الإحساس بشدة التماسك بين المبتدأ والخبر وقوة الترابط بين جزأي الكلام ، ومع ذلك لا يلزمون إبراز هذا الضمير المتحمل إذا جرى على غير من هو له في المعنى إلا عند الخوف من اللبس فقط مستشهدين بقول الشاعر :

قومي ذُرا المجدِ بانوها وقد علمتْ

بِكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

ولو كان إبراز الضمير المستكن في الخبر واجباً إذا جرى على غير من هو له في المعنى لأبرز الضمير هنا فقال : " قومي ذرا المجد بانوها هم " ولكن لما أمن اللبس امتنع إبراز الضمير [2] .

قد يحذف المتكلم أحد جزئي الجملة الاسمية : المبتدأ أو الخبر ، ويكون هذا الجزء المحذوف معروفاً لدى السامع لوجود قرائن في الكلام تدل عليه ، بحيث لا يكون في حاجة ملحة إلى ذكره ، بل يصبح ذكره وحذفه سواء ، وذلك نحو ما إذا سألك سائل :

- مَنْ معك ؟

---

(1) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦ (المسألة السابعة) وانظر : الأشموني ١٩٧/١ ، وشرح المفصل ٨٨/١ .

(2) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثامنة ٥٧/١ .

فتجيب :

– محمدٌ .

فالإجابـــة هنا كلمة واحدة ، ولكن هناك كلمة أخرى لم تذكرها ؛ لأن دلائل الحـــال تشـــير إلـــيها ، فكـــأنك قلت : " معى محمدٌ " . فـــ " محمدٌ " مبتدأ خبره محذوف تقديره " معى " ، وقد يحلو لك أن تجيب إجابة كاملة فتقول " معى محمدٌ " فحذفُ الخبر هنا حذفٌ جائز .

وإذا سألك سائل آخر قائلاً : أينَ أبوكَ ؟

– فى عمله

– كيف حاله ؟

– بخيرٍ .

ففـــى الإجابـــة المختصرة على السؤالين جملتان اسميتان ، ولكن المذكور المنطوق أحد جزئى الجملة وهو الخبر وأما المبتدأ ، فقد حذف لعدم حاجة السامع الملحـــة إليه ، ونستطيع أن نتبين المبتدأ المحذوف بسهولة ، ويمكن لك أن تجيب إجابةً مكتملة فتقول فى إجابتك عن السؤال الأول : " أبى فى عمله " وعن السؤال الـــثانى " حالُه بخيرٍ " ، فالمبتدأ عندما حذف قد حذف حذفاً جائزاً ؛ لأنه فى مثل هذه الحالة يجوز حذفه وذكره ، كما فى قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام:

﴿ وما تلك بيمينك يا مُوسى ؟

قال : هِىَ عَصاى ﴾ (١)

فقد اختار التركيب ذكر المبتدأ (هى) ليبسط الكلام ، حيث الإصغاء مطلوب ، وقـــد كـــان بوسعه أن يقول : " عصاى " اكتفاء بذكر الخبر لمعرفة المبتدأ من الإشارة إليه فى السؤال .

ويـــرى البلاغـــيون أن أغراض ذكر المبتدأ متعددة ، إما لأنه الأصل ولا مقتضـــى للحذف ، وإما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة ، وإما للتنبيه على

---

(١) سورة طه : ١٧ ، ١٨ .

غباوة السامع ، وإما لزيادة الإيضاح والتقرير ، وإما لإظهار تعظيمه ، أو إهانته ، وإما للتبرك بذكره ،وإما لاستلذاذه ،وإما لبسط الكلام ، حيث الإصغاء مطلوب(١).

وتتضح هذه الحالة من خلال هذا النص عن أبى هريرة قال : " كان النبى - ﷺ - بارزاً يوماً للناس فأتاه جبريل فقال : ما الإيمان ؟

قال : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه ورسلِهِ وتؤمن بالبعث .

قال : ما الإسلام ؟

قـال الإسـلام أن تعـبدَ اللهَ ولا تُشْرِكَ به وتُقيمَ الصلاة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان .

قال : ما الإحسان ؟

قال : أن تعبدَ اللهَ كأنَّك تراه فإن لم تكن تراه فإنَّه يراك .

ففـى هذا الجزء من الحديث ثلاثة أسئلة ، ولكل سؤال منها جوابه ، وفى إجابة السؤال الأول والثانى قال الرسول - ﷺ - الإيمانُ أن تؤمن بالله .. والإسلامُ أن تعـبدَ الله .. فأجـاب بجملة اسمية تامة لم يحذف منها شيء ، وكان يمكن أن يقـول :أنْ تؤمن بالله .. وأن تعبدَ اللهَ .. فيحذف المبتدأ فى كلتا الجملتين ، ولكنه - ﷺ - آثـر الإجابـة الكاملة ؛ لأن الموقف تعليمى يقتضى التأكيد القوى لهاتين الحقيقتين الأساسيتين : الإيمان والإسلام ، وفى إجابة السؤال الثالث قال : أنْ تعبدَ الله .. وكان بوسعه أن يقول كما قال فى الإجابة عن السؤالين السابقين : الإحسانُ أن تعـبدَ الله " فـيذكر المبتدأ والخبر معاً ، ولكنه اكتفى هنا بالخبر وحده اعتماداً على فهم المبتدأ من سياق الكلام ، ولعله رأى أن هذه الحقيقة ليست فى حاجة إلى التأكيد كسابقتيها .

وهناك أمثلة كثيرة لحذف أحد طرفى الجملة الاسمية فى القرآن الكريم :

﴿ وما أدراك ما سجينٌ . كتابٌ مرقوم ﴾ (٢) .

(حذف المبتدأ والتقدير : هو كتابٌ) .

---

(١) انظر القزوينى : الإيضاح فى علوم البلاغة ١/١١١ .

(٢) سورة المطففون : ٩ .

﴿ وما أدراك ما علّيون . كتاب مرقوم ﴾ (1) .

(حذف المبتدأ . والتقدير : هو كتاب) .

﴿ وما أدراك ما العقبة . فكُّ رقبة ﴾ (2) .

(فكّ : خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هي ") .

﴿ وما أدراك ما هيه . نارٌ حامية ﴾ (3) .

﴿ وما أدراك ما الحُطَمَة . نارُ الله الموقدة ﴾ (4) .

ومن الشعر :

[1] قال لي : كيفَ أنتَ ؟ قلتُ عليلٌ

سَهَر دائمٌ وحزنٌ طويلُ

[2] سأشكرُ عمراً إن تراخت منيتي

أياديَ لم تمنَنْ وإن هي جلَّتِ

فتى غيرُ محجوب الغنى عن صديقه

ولا مظهر الشكوى إذا النَّعل زلَّتِ

[3] أضاءت لهم أحسابهم ووجوهم

دجى الليل حتّى نظَّم الجزع ثاقبُهْ

نجومُ سماءٍ كلّما انقضَ كوكبٌ

بدا كوكبٌ تأوي إليه كواكبُهْ

[4] سريعٌ إلى ابن العمّ يلطم وَجْهَهُ

وليس إلى داعي النَّدى بسريع

---

(1) سورة المطففون : 19 ، 20 .

(2) سورة البلد : 12 ، 13 .

(3) سورة القارعة : 10 ، 11 .

(4) سورة الهمزة : 5 ، 6 .

حريصٌ على الدنيا مضيعٌ لدينه

وليس لما في بيته بمُضيع

ويذكـــر البلاغيون أن أغراض حذف المسند إليه وهو هنا المبتدأ – متعددة فإمـــا أن يكـــون لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، وإما لذلـــك مع ضيق المقام ، وإما لتخييل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل ، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ ، من حيث الظاهر ، وكم بين الشهادتين .

وإما لاختيار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه ، وإما لإيهام أن في تـــركه تطهـــيراً له عن لسانك أو تطهيراً للسانك عنه ، وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكـــار إن مســـت إليه حاجة ، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء ، وإما لاعتبارٍ آخر مناسب لا يهدى إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم [1] .

إذن يجوز حذف كل من المبتدأ أو الخبر إذا دل على المحذوف منهما دليل بشـــرط أن يكـــون المعـــنى واضحاً غير ملبس . وكما يجوز حذف الخبر المفرد للدلالـــة علـــيه وعدم اللبس يجوز حذف الخبر الجملة إذا دل عليه دليل من سياق الكلام نحو قوله تعالى :﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهنّ ثلاثة أشهر ، واللائي لم يحضن ﴾ [2] . ففي هذه الآية جملتان اسميتان الأولى هي " واللائـــي يئســـن مـــن المحيض من نسائكم – إن ارتبتم – فعدتهن ثلاثة أشهر " والمبتدأ فيها هو " اللائي وخبره جملة " فعدتهن ثلاثةُ أشهرٍ " وهي جملة اسمية في محل رفع .

والجملـــة الثانـــية هـــي " واللاّئـــي لم يَحِضْنَ " ، والمبتدأ فيها هو الاسم الموصـــول " اللائـــي " وخبرها محذوف ؛ لأنه مفهوم من سياق الكلام والتقدير : واللائي لم يحضنَ فعدتهن ثلاثة أشهر ولكن جملة الخبر حذفت لدلالة الأول عليه.

وقـــد أشـــار ابن مالك في الألفية إلى مسألة جواز حذف ما يعلم من المبتدأ والخبر بقوله :

([1]) الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ١/١٠٩ .

([2]) سورة الطلاق : ٤ .

وحذفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ كَمَا

تقول : زَيدٌ بعد : مَنْ عندنا ؟

وفى جواب : " كيف زيدٌ " قُلْ : دَنِفٌ

فَزيدٌ استُغْنِىَ عنْه إذ عُرِفْ

فــى البيت الأول إشارة إلى مبدأ عام ، وهو أن كل ما يعلم يجوز حذفه ؛ لأن المقصــود مــن الكــلام هو الإبلاغ ، فإذا كان أحد عناصر الكلام التى يراد إبلاغهــا مفهومــا لسبب من الملابسات المحيطة أو الموقف أو لأى داع آخر فإن حذفه حينئذ هو الذى يكون ملائماً للغرض ، وأما إذا ذكر فإن ذكره فى هذه الحالة يكــون لغــرض مقصود فوق الدلالة المرادة من الكلام ، وقد قدم ابن مالك مثالاً لحذف الخبر ؛ لأنه معروف من السؤال :

من عندك ؟

زيدٌ .

(زيد) هنا مبتدأ حذف خبره ، وتقدير الخبر " زيدٌ عندَنا " ولما كان الخبر مفهوماً من وقوعه جواباً لسؤال ، جاز هنا حذفه .

وفــى البيت الثانى ذكر ابن مالك مثالاً لحذف المبتدأ لوقوعه جواباً لسؤال يتضمنه .

– كيفَ زيدٌ ؟

– دَنِفٌ .

فكلمــة " دنــف " – ومعناها مريض – خبر لمبتدأ محذوف تقديره : " هو دنــفٌ " أو " زيــد دَنِفٌ " وحذف المبتدأ وهو " زيد " ؛ لأنه مذكور فى السؤال " كــيف زيد ؟ " فالسائل يعرف زيداً ، ولكنه لا يعرف حالته ، والجواب يتعلق هنا بالحالة التى يراد إثباتها لزيد ، ولذلك يعمد المتكلم إلى المقصود رأساً فيقول "دنف" ويجــوز أن يقــول : " زيد دنف " ، ولكنه إذا ذكر المبتدأ هنا يكون هناك غرض إضافى يقصد من وراء ذكره . وقد أشرت إلى بعض هذه الأغراض آنفاً .

وهناك تراكيب معينة أخرى يجعلها النحاة منتمية إلى بنية الجملة الاسمية ، بالرغم من أن التركيب لم يستوف عنصرى الجملة الاسمية : المبتدأ والخبر معاً ، بل ذكر فيه أحدهما فحسب ، وأما العنصر الآخر فإنه محذوف وجوباً ، فمما حذف فيه الخبر وجوباً ما يأتى :

١- إذا وقــع المبتدأ بعد لولا الامتناعية وكان الخبر كوناً عاماً مثل ﴿ لولا أنتم لكـنا مؤمنيـن ﴾ (١) ، ومثل قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ﴾ (٢) .

٢- إذا كـان المبـتدأ أيضــاً فى اليمين مثل قوله ﴿ لعمرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون ﴾ (٣) .

٣- إذا عطــف علــى المبتدأ اسم آخر بواو هى نص فى المعية وهى المسماة بواو المصاحبة مثل " كل رجلٍ وضيعته " و " كل صانع وصنعته " .

٤- إذا وقــع بعد المبتدأ حال لا تصلح أن تكون خبراً لمباينتها المبتدأ ، وذلك فــيما إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده ، هــذه الحــال هى التى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به مثل " ضربى العبد مسيئاً " ، و " أتم تبيينى الحق منوطاً بالحكم " وقول الرسول ﷺ " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " .

وكلما كان الحذف واجباً للاختلاف فى نسبة التركيب إلى البنية الأساسية ، ولذلــك وقــع خلاف بين النحاة حول تفسير المسائل السابقة التى قيل فيها بحذف الخبر وجوباً (٤) .

---

(١) سورة سبأ : ٣١ .

(٢) سورة البقرة : ٢٥١

(٣) سورة الحجر : ٧٢ .

(٤) الرضى : شرح الكافية ١/١٠٤ – ١٠٨ .

وهناك مواضع أخرى قيل فيها بحذف المبتدأ وجوباً إذا أخبر عنه بواحد مما يأتى :

١- النعت المقطوع للرفع مثل : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ [١] ، حيث يجوز في " رب " الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هو " وقد التزموا في هذا حذف المبتدأ للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت أو للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم [٢] التى يفيدها النعت .

٢- مخصوص نعم أو بئس المؤخر مثل " نعم الرجل أبو بكر " فأبو بكر يعد في أحد تفسيرين خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره " هو " وإنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة ، وهذا إذا قُدِّر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدماً بأن قلنا " أبو بكر نعم الرجل " فهو مبتدأ لا غير ، ومثل نعم ، بئس .

٣- إذا كان الخبر نصاً في اليمين مثل " في ذمتى لأفعلن " فالمبتدأ واجب الحذف هنا لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله ؛ لأن المبتدأ هنا واجب التأخير أيضاً ؛ لأن تقديره : في ذمتى عهد أو ميثاق أو يمين .

٤- المصدر المرفوع الذى يؤتى به بدلاً من اللفظ بفعله نحو " سمعٌ وطاعة " ومثل قوله تعالى : ﴿ فصبر جميل ﴾ [٣] ، والتقدير : أمرى سمعٌ وطاعة ، وفأمرى صبرٌ وطاعة .

ويرى بعض النحاة أن الأصل في هذا ونحوه " أسمع سمعاً وأطيع طاعة ، وحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاءً للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التى هى النصب ؛ إذ يجب فيها حذف الفعل " [٤] .

---

(١) سورة الفاتحة : ٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢٢٠/١ .

(٣) سورة يوسف : ٨٣ .

(٤) حاشية الصبان على الأشمونى ٢٢١/١ .

وقد سبق أن المصدر المنصوب الذي يكون بدلاً من اللفظ بفعله يحذف فعله وجوبـــاً أيضاً ، ولعل هذا القول السابق يجعل هذين النوعين من المصادر من واد واحـــد فيمـــا ينتميان جميعاً إلى البنية الأساسية للجملة الفعلية ، غير أن المصدر المـــرفوع عرض له الرفع من أجل إفادة الدوام الذي تفيده الجملة الاسمية وبذلك صار التركيب جملة اسمية لا فعلية وأصبح المقدر مبتدأ لا فعلاً .

تـــوزع الحديث عن نفى الجملة الاسمية تبعاً للعلامة الإعرابية التي تحدثها أداة الـــنفى ، فدرســـت " لـــيس " مع كان وأخواتها ، ودرس النفى بـــ (لا) مع المشبهات بليس ، وفي باب خاص ملحق بإن وأخواتها ؛ وذلك لأن التصنيف الذى تـــبعه كثـــير مـــن الـــنحاة كـــان يخضع للعلامة الإعرابية أحياناً فيعقدون أبواباً للمـــرفوعات وأخـــرى للمنصوبات وثالثة للمجرورات وهكذا ، أو يخضع للعامل النحوى فيتحدثون عن كان وأخواتها ، وإن وأخواتها وهكذا .

وإذا جمعنا ما تفرق فى أبواب تحت نفى الجملة الاسمية اجتمعت لنا وسائل نفى الجملة الاسمية وما يصحبه من تغيير إعرابى مع بعض أدوات النفى قد يحدث حـــتى مـــع نقض النفى أو تحوله إلى معنى آخر غير النفى كالتأكيد بالحصر عن طـــريق نقض النفى بـــ [إلا] ، والتقرير أو الإنكار بمضامة أداة الاستفهام لأداة النفى .

عـــندما تـــنفى الجملة الاسمية بـــ [ليس] يصحب دخول هذه الأداة تغيير إعـــرابى فى عنصر الجملة الإسناديين ، حيث يطلق على المسند إليه فى التحليل الـــنحوى [اسم ليس] ويكون مرفوعاً ، ويطلق على المسند [خبر ليس] ويكون منصوباً ، ونصب المسند هو التغيير الواضح عند النفى بـــ [ليس] . ويظل هذا التغيير باقياً لا يتغير حتى مع انتقاض النفى بـــ [إلا] أو خروج النفى عن معناه بمضامة حرف الاستفهام .

وتقول د/ عائشة عبد الرحمن حيث تقول [1] : " وقد نلحظ فى آيات قرآنية أن الباء تقترن بخبر المنفى بـــ [ليس] فلا تؤكد النفى ، بل تنقضه وترده تقريراً

---

(1) د/ عائشة عبد الرحمن : الإعجاز البيانى للقرآن ١٧٠ ، دار المعارف .

وإلزاماً كمثل قوله تعالى : ﴿ أليس الله بكافٍ عبده ﴾ [1] ، الباء فيها لم تؤكد النفى ، بل هى تنقضه وتجعله تقريراً وإثباتاً " والباء لا تنقض نفياً ولا تحوله إلى تقرير وإثـبات لا فـى هذه الآية ولا فى أى نص آخر من النصوص القرآنية وغيرها ، ونقـض الـنفى فى هذه الآية وأمثالها آتٍ من مضامة همزة الاستفهام لأداة النفى فصـارت الجملـة إلى معنى جديد لا هو استفهام خالص ولا هو نفى ، وإنما هو معنى جديد أكد من الإثبات المجرد.

وإذا أريـد نفى الجملة الاسمية التى يكون المبتدأ فيها معرفة لزم أن تتكرر [لا] ، وهى صورة أخرى من صور النفى بها مثل :

لا زيدٌ فى الدار ولا عمروٌ .

وكذلك يجب أن تتكرر إذا تقدم الخبر على المبتدأ مثل :

﴿ لا فيها غولٌ ولا هم عنها يُنزفون ﴾ [2] .

لا فى الدار رجل ولا امرأة .

وإذا كان المبتدأ معرفة ، أو تقدم عليه الخبر لا يكون لها تأثير فى إعراب المبتدأ أو بنائه ، ولكن يظل النفى بها قائماً .

---

(1) سورة الزمر : ٣٦ .

(2) سورة الصافات : ٤٧ .

الباب الثانى

دراسة الجملة

دراسة الجملة :

المبتدأ والخبر هما ركنا " الجملة الاسمية " فإذا وجدت مبتدأ لابد أن تبحث لــه عن الخبر ، وإذا وجدت خبراً لابد أن تبحث له عن المبتدأ ، حتى تتكون لدينا جملة مفيدة .

ويطلق النحاة على المبتدأ مصطلح " المسند إليه " ، وعلى الخبر مصطلح " المسند " ، فإن قولنا : الشمسُ مشرقة :

الشمس	مبتدأ [مسند إليه]
مشرقة	خبر [مسند]

[١] المبتدأ :

ما هو؟ هــو المتحدث عنه فى الجملة الاسمية [= المحكوم عليه – المخبر عنه – المسند إليه] .

موقعـــه : موقعـــه أولّ الجملـــة الاســـمية لفظاً : السلام عليكم . أو رتبة : عليكم السلام .

حكمه : الرفع .

علامته : لا يوجد قبله عامل مرئى [قد تسبقه بعض الأدوات غير العاملة فلا تؤثر فيه ، مثل : لأنتَ أخى - ما نَيْلُ المطالب بالتمنّى – هل أخوك حاضر ؟ – إنما الحياة كفاح] .

فالمبتدأ اسم مرفوع صريح أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة المجرد مخبر عنه أو وصف مستغن بمرفوعه فى الإفادة وإتمام الجملة .

فالاســـم الصريح نحو قولك : اللهُ ربنا ومحمدٌ نبينا . والذى بمنزلته كقوله تعالى: ﴿ وأن تصوموا خيرٌ لكم ﴾ [١] – ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرْهم ﴾ [٢] – ﴿ وأن تعفوا أقربُ للتقوى ﴾ [٣] ، وقولهم [تسمعَ بالمعيدىِّ خيرٌ من أن تراه – أن ترد الماء أكيسُ] .

والمجـــرد من العوامل اللفظية للصريح والمؤول والذى بمنزلة المجرد عن العوامـــل اللفظية ما دخل عليه حرف جر زائد أو شبهه كقوله تعالى : ﴿ هل منْ خالق غير الله ﴾ [٤] ، ونحو : بحسبك درهم ؛ لأن وجود الحرف الزائد كلا وجود ومنه عند سيبويه قوله تعالى : ﴿ بأيكم المفتون ﴾ [٥] ، ومنه عند بعضهم قوله ﷺ : " ومن لم يستطع فعليه بالصوم " ، فالصوم مبتدأ مؤخر .

ومـــثال مـــا يشبه الزائد قوله لعلَّ أبي المغوار منك قريبٌ . وقولك : ربَّ رجلٍ صالح قائم ، فمجرور لعل ورب فى موضع رفع بالابتداء ؛ لأن لعل ، وربَّ أشـــبها الحـــرف الـــزائد فى كونهما لا يتعلقان . والوصف نحو : أقائم هذان وما مضـــروب العمران وهو حسن الوجهانِ . وهل أحسنُ فى عين زيد الكحل منه فى عيـــن غـــيره ، وما قرشى أبواك والذى بمنزلة الوصف نحو قولهم : لا نولكَ أن تفعل . فنولك : مبتدأ وهو بمنزلة الوصف ، وأن تفعل فاعل سد مسد الخبر .

وخـــرج بقوله مخبر عنه أو وصف ، نحو : نزال ، فإنه لا مخبر عنه ولا وصـــف . وشرط الوصف أن يكون سابقاً فليس منه نحو : أخواك خارج أبوهما لعدم سبقه ، وشرط مرفوعه أن يكون منفصلاً ، سواء أكان ظاهراً أم ضميراً نحو : أقـــائمٌ أنتما . وشرطه أيضاً أن يكون كافياً أى : مغنياً عن الخبر ليخرج نحو : أقائم أبواه زيد فإن الفاعل فيه غير مغن ؛ إذ لا يحسن السكوت عليه فزيد فيه مبتدأ

---

(١) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٢) سرة البقرة : ٦ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٧ .

(٤) سرة فاطر : ٣ .

(٥) سورة القلم : ٦ .

مؤخـــر ، وقائم خبر مقدم . وشرطه أيضاً تقدم نفى أو استفهام بأى أدواتهما مثل [ما ، ولا ، وإن ، وغير] ، فالنفى بالحرف كقول الشاعر :

خليلى ما وافٍ بعهدى أنتما   إذا لم تكونا لى على من أقاطعُ

والنفى بالفعل مثل : ليس قائمٌ الزيدانِ ، وبالاسم كقول أبى نواس :

غير مأسوفٍ على زمـــن   ينقضى بالهم والحزن (1)

والاستفهام يكون (بالهمزة ، وهل ، وما ، ومن ، ومتى ، وأين ، وكيف ، وكـــم ، وأيان) ، هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع [ما والهمزة] ، وقصره أبو حيان عليهما ؛ إذ لم يسمع سواهما ، فمثال الاستفهام بالهمزة قول الشاعر :

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعنا

إن يظعنوُا فعجيبٌ عيشُ من قطنا

وبالاســـم نحـــو : كـــيف جالسٌ العمران ، ولم يشترط الكوفيون والأخفش الاعـــتماد عليهما ، وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بقبح وجعل منه قول بعض الطائيين .

خبيرٌ بنو لِهبٍ فلا تكُ ملغيا

مقالةَ لِهبى إذا الطيرُ مرتِ

وأجيـــب بـــأن " خبيراً " خبر مقدم ولم يطابق ؛ لأن باب فعيل لا يلزم فيه المطابقـــة ، فيصـــح الإخبار به عن المفرد والمثنى والجمع على حد قوله تعالى : ﴿ والملائكـــة بعد ذلك ظهير ﴾ (2) ، ثم إن هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهه بـــه ولأجـــل ذلـــك مـــنع ما يمنع منه الفعل ، فلا يخبر عنه ولا يصغر فلا يقال أضَيْرِبٌ الزيدان ولا يوصف فلا يقال : أضاربٌ عاقلٌ الزيدان ، ولا يعرف بأل ، فـــلا يقـــال : القـــائم أخواك ، ولا يثنى ولا يجمع ،فلا يقال : أقائمان أخواك ، وأقائمون إخوتك ، على أن أخواك وإخوتك فاعل إلا على لغة [أكلونى البراغيث]

---

(1) السيوطى : الهمع 1/94 ، والأشمونى 1/191 .

(2) سورة التحريم : 9 .

، أو يتعاقبون فيكم ملائكةٌ ، وزعم بعضهم جواز ذلك بناء على قوله ﷺ : " أو مخرجيَّ هم " .

وإذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية ، وجواز الأمرين ، فإذا لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو : أقائمٌ أخـواك ، وإن طابق الوصف ما بعده فى غير الإفراد – التثنية – الجمع ، تعينت خبريته ، نحو : أقائمان أخواك ، وأقائمون إخوتُك ، فالوصف فيهما خبر مقدم ، والمرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر ولا يجوز غير ذلك ، وإن طابقه فى الإفراد احتملهما على السواء نحو : أقائم أخوك ، وأقائمة أختك ، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ أو خبراً مقدماً .

وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه لا بالابتداء ولا بهما ، وهذه الأقوال الثلاثة عن البصريين ، وعن الكوفيين أنهما ترافعا وحجتهم أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر ، فكان كل منهما عاملاً فى صاحبه ، كما أن " أيا الشرطية " عاملة فى الفعل بعدها وهو عامل فيها .

الخبر :

ما هو؟ هو المتحدث به فى الجملة الاسمية [= الحكم – المخبر به – المسند] ، وبه يتم معنى الجملة .

موقعه : موقعه آخر الجملة الاسمية لفظاً : فضلك معروف ، أو رتبة : معروف فضلك .

حكمه : الرفع .

والخبر : ما أُسند إلى المبتدأ ، وهو الذى تتم به مع المبتدأ فائدة ، والجملة المؤلفة من المبتدأ ، والخبر تُدعى جملة اسمية ، فالخبر هو الجزء الذى به تتم الفائدة مع المبتدأ أو هو النتيجة الحاصلة للمبتدأ ، وبدونه تصير الجملة مبهمة .

إنّ مجمـــوع معنى المبتدأ ومعنى الخبر يعطى المعنى المقصود من الجملة الاسمية قوله ﷺ : " البرُّ حُسْنُ الخُلُق ".

فهـــذا الحديث جملة اسمية ، وإنما أقيمت الجملة الاسمية من أجل توصيل معـــنى الخـــبر " حســنُ الخلـــق " إلى المستمع أو القارئ ، وقوله ﷺ : " أكملُ المؤمنين إيماناً أحسنهم أخلاقاً " .

ويجـــب أن يكون هناك توافق وتلازم بين معنى المبتدأ والخبر ، فليس كل خبر يصح للإخبار به عن مبتدأ معين مذكور .

ونجد مدى تطابق ذلك على الحديث ، حيث نرى الخبر " أحسنهم " متوافقاً مع المبتدأ " أكمل " ، بل يتضافر كل من المبتدأ والخبر ؛ ليوصلا إلينا معنى مفيداً ودلاله معينة ، هى دلالة الحديث .

وخـــرج من التعريف بقولنا مع المبتدأ ، الفاعل ونائب الفاعل ، فإنه تتم به الفـــائدة ، ولكن مع فعل ، كما خرج بقولنا : مع غير الوصف ، مرفوع الوصف المكـــتفى به ، مثل : المجدان ، فى قولك : أناجح المجدان ؟ فلا يسمى خبراً ، بل هو فاعل سد مسد الخبر .

ولا يشـــترط أن يأتى الخبر مباشرة بعد المبتدأ ، بل قد يفصلهما فاصل أو أكـــثر ، ويستدل دائماً على الخبر ، أنه الجزء المتمم للفائدة والذى تنتظم منه مع المبـــتدأ جملـــة مفيدة ، مثل : الإصلاحُ الزراعيُّ مفيدٌ (الإصلاحُ : مبتدأ مرفوع بالضمة – الزراعيُّ :نعت مرفوع بالضمة – مفيدٌ : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة).

لـــو قلـــنا : الإصلاح الزراعى وسكتنا لكان المعنى ناقصا ، ولا يكتمل إلا بالخبر وهو " مفيد " ، مثال آخر : " صوتُ البلبلِ جميلٌ " [صوت : مبتدأ مرفوع بالضـــمة – البلـــبل : مضاف إليه مجرور بالكسرة – جميلٌ : خبر المبتدأ مرفوع بالضـــمة] . ولـــو قلنا " صوت البلبلِ " وسكتنا لا يكتمل المعنى إلا بالخبر وهو " جميلٌ " .

مسائل خاصة تتعلق بالمسند إليه عموماً والخبر :

ثمة مواضع معينة فى التركيب الإسنادى الأصلى يتوقف فهمها وإدراك الإسناد فيها خاصة على النظر إليها فى ضوء علاقتها بجانبى اللفظ أو الشكل والمعنى ، وتتحدد هذه المواضع فيما يأتى :

[أ] المسند إليه من حيث اللفظ والمعنى :

الإسناد من حيث اللفظ والمعنى نوعان : معنوى ولفظى ، فأما المعنوى – وهو المشهور – ففيه ينسب حكم ما إلى الاسم ، من حيث هو اسم يراد به ذات معينة ، ومثال ذلك نسبة القيام إلى تاء الفاعل التى تدل على ذات المتكلم ، كما فى : قمتُ ، ونسبة الإسلام إلى ذات المتكلم المدلول عليها بالضمير (أنا) كما فى : أنا مسلم .

وأما الإسناد اللفظى فهو أن يُنسب حكم إلى " لفظ " ما باعتبار لفظه مراداً بـه حكايته ، وعندئذ يجعل هذا اللفظ اسماً حتى لو كان حرفاً بعد أن كان لا يصح الإسناد إليه لكونه غير اسم فى الأصل ، ومن هذا : " ضرب " : فعل ماضٍ ، و "من" : حرف جر [1] .

وهذا الإسناد يسرى على الجملة أيضاً فيسوغ وقوعها فى مواقع لم تكن تجوز لها من قبل ، ويتضح ذلك بأن الإسناد اللفظى يسوغ جعل الجملة نائباً عن الفاعل ، كما فى الجملة المحكية بالقول فى مثل قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض ﴾ [2] ، ويسوغ جعلها مبتدأ أيضاً ، كما فى " لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة " ، وكما فى المثل : " زعموا مطية الكذب " ، كما يسمح للجملة كذلك أن تكون خبراً مستغنياً عن الرابط ؛ لأنها عندئذ فى قوة المفرد ، ومثال ذلك : " نطقى الله حسبى " ، و " قولى لا إله إلا الله " [3] .

---

(1) الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ٣٩/١ .

(2) سورة البقرة : ١١ .

(3) ابن هشام : مغنى اللبيب ٤٠٢/٢ ، والأزهرى : شرح التصريح ١٦٣/١ ، ١٦٤ .

[٢] صورهما :

[أ] المبتدأ :

لابد أن يعنى النحو وقواعد اللغة بدراسة طبيعة الجملة ، من حيث مدلولها الذاتي أو الموضوعي ، ومن حيث علاقتها بالمفاهيم التي توجد في الخارج .

لابد من الإلمام بأقسام الكلام ، من حيث وجود الفكرة التي يعبر عنها في الخارج – كما يقول البلاغيون – ، ومن حيث إنشاء المتكلم إياه من دون أن يكون له في الخارج ما يثبته أو ينفيه .

ومن المآخذ التي يدركها المتأمل في النحو : أن دراسة الجملة فيه لا تعير هذا الجانب أدنى قدر من الاهتمام ، وإنما هي تنظر إلى الجمل ، مهما اختلفت أساليبها وتعددت أغراضها ، نظرة واحدة تكاد تقتصر على معرفة آثار الألفاظ بعضها في بعض ، من حيث حركة الآخر ، حتى إنها تنصرف عن المعنى وعن الغرض انصرافاً مُخِلاً يحيل تلك النظرة نظرة مادية سطحية آلية .

صورتا المبتدأ :

ينبغي ابتداء التعرف على معاني الكلمات الثلاث [الاسم الصريح – الاسم المؤول بالصريح – الوصف] .

الاسم الصريح : كما يدل عليه اسمه – ما له صورة منطوقة ، وأكثر ما يرد هذا النوع مما يعبر عنه صرفياً بالاسم الجامد ، سواء أكان اسم ذات أم اسم معنى ، مثل [شجرة – زهرة – نبات – طائرة – شجاعة – إقدام – انتصار – حرية – إعجاب] .

المؤول بالصريح : يقصد به اسم المعنى [المصدر] المأخوذ من حروف المصادر ، وما دخلت عليه ، وحروف المصادر خمسة [أنَّ – أنْ – كي – ما – لو] والمشهور منها الأربعة الأولى ، أما الحرف الأخير فلا شهرة له ، ويستعمل حرفاً مصدرياً بعد الفعلين [ودَّ – يودّ] .

الوصف: يقصــد به – كما جاء فى كتب النحو – ما دل على معنى وصاحبه وهو من الأسماء المشتقة [اسم الفاعل – اسم المفعول – أمثلة المبالغة – الصفة المشبهة – اسم التفضيل] مثل [ناقد – مشهور – ذوّاق – أديب – نبيه – أسمى – أجمل] .

فلنتأمل الأمثلة الآتية :

[أ] القلبُ سرُّ الإنسان ، واللّسانُ عنوانُه والمرءُ بأصغرَيْه ، قلبه ولسانه

[المبتدأ اسم صريح] .

[ب] وأن تُفْشِــى أسرارك لغيركَ وبالٌ عليك ، فمن المفيد لك أن تحتفظ بأسرارك لنفسك [المبتدأ اسم مؤول بالصريح]

[ج] أضائقٌ صدرُكَ بسرِّك فتفشيه للناس ! [المبتدأ]

أضامنٌ أنت حينذاك ألاّ يُشاع ويذاع ؟! [وصف]

يا صاحبى : ما نافعٌ إفشاءُ الأسرار ، لكن قد يضرّ [وصف]

الصورة الأولى : مبتدأ له خبر :

يقصــد بها : ما كان المبتدأ فيها اسماً صريحاً أو مؤولاً بالصريح ، تقول [القرآنُ كتابُ الإسلام ومحمدٌ رسولُه] ، وفى القرآن ﴿ وأن تصوموا خيرٌ لكم ﴾ ، وفى القرآن ﴿ ومن آياته أنّك ترى الأرضَ خاشعة ﴾ .

الصورة الثانية : مبتدأ له مرفوع يغنى عن الخبر :

ويقصــد بهـا : ما كان المبتدأ وصفاً ، تقدمه نفى أو استفهام ، ورفع بعده اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

وفـى هـذا الوصف السابق للجملة التى يأتى فيها المبتدأ من هذه الصورة تلاحظ الصفات الآتية :

[أ] أن يكون المبتدأ وصفاً – وقد سبق بيان ذلك .

[ب] أن يتقدم على الوصف نفى أو استفهام .

[ج] أن يكـــون الاســـم المـــرفوع بالوصف ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ، فالصـــفات الثلاث السابقة ينبغى أن تتحقق مجتمعة فى الجملة التى يـــأتى فيها المبتدأ من الصورة الثانية ، وحينئذ يكون الاسم المرفوع بعد الوصف مغنياً عن خبره ومن ذلك :

قول القرآن : ﴿ أراغبٌ أنت عن آلهتى يا إبراهيم ﴾ [1] .

قول الشاعر :

خليلىّ ما وافٍ بعهدىَ أنتما إذا لم تكونا لى على من أقاطعُ

وقول الآخر :

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنَا إن يظعنوا ، فعجيبٌ عيشُ من قطنا

إعراب : ما نافع إفشاء الأسرار :

ما : حرف نفى نافع : مبتدأ مرفوع بالضمة .

إفشاء : فاعل لكلمة [نافع] مرفوع بالضمة سد مسد الخبر .

الأسرار : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

ومثل : أناجح المجدان ؟ أمسافر أنتما ؟ ومثل : ما محبوب المهملان ، فما نافـــية ، محـــبوب : مبتدأ ، المهملان : نائب فاعل سد مسد الخبر ، ومثل : أسار ذان ؟ ، فالهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، وذان : فاعل سد مسد الخبر .

ويشترط فى الوصف الرافع للمستغنى به عن الخبر : ثلاثة شروط :

الأول: أن يكون معتمداً على استفهام ،أو نفى [وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش] ، مثل : أمقيم الضيفان ؟ وما غائب الشاهدان ، فإن لم يعتمد الوصف على نفى أو استفهام لم يكن مبتدأ عند البصريين .

---

[1] سورة مريم : ٤٦ .

الثاني: أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً مثل : أناجح الطالبان ؟ أو ضميراً منفصلاً ، مثل : أحافظ أنتما العهد ؟ [وفي الضمير المنفصل خلاف] .

فــإذا رفع الوصف ضميراً مستتراً : لا يكون مبتدأ ، فلا يقال في مثل : ما محمــد قائم ولا قاعد : إن قاعداً مبتدأ ، والضمير المستتر فاعل سد مسد الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، بل تعرب " قاعد " معطوف على قائم ، الواقع خبراً .

الثالث: أن يــتم الكلام بالمرفوع المذكور ، فإذا لم يتم به الكلام ، لم يكن الوصف مبتدأ ، ففي مثل : هل حاضر أخواه علي ؟ لا يجوز أن : تعرب " حاضر " مبتدأ ؛ لأنه لا يستغني بمرفوعه ؛ إذ لو قلنا : أحاضر أخواه ؟ وسكت : لا يتم الكلام ، لأن الضمير لابد له من عائد .

وإنما تعرب الوصف إعراباً آخر فنقول : حاضر ، خبر مقدم ، وعلي مبتدأ مؤخر ، وأخواه ، فاعل لحاضر ، ويكون التقدير : أعلي حاضر أخواه .

ويــتلخص أن الوصف لا يعرب مبتدأ إذا لم يعتمد على استفهام أو نفي أو إذا رفع ضميراً مستتراً ، أو إذا رفع اسماً ظاهراً لا يتم به الكلام .

وقــد قلــنا : لابد أن يعتمد الوصف على استفهام أو نفي ولا فرق بين أن يكــون الاســتفهام بالحرف ، كما مثلنا ، أو بالاسم مثل : كيف جالس الضيفان ؟ ومتى ذاهب أخواك ؟ ، ومن ضارب الصديقات ؟ ، وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، أو بالفعل ، أو بالاسم .

فمــثال الــنفي بالحــرف ، مــا قدمنا . ومثال النفي بالفعل ، ليس راحل الصديقان ، فليس فعل ماض ناقص ، وراحل : اسم ليس ، والصديقان : فاعل سد مسد خبر .

ومــثال الــنفي بالاسم : قولك : غير ناجح المهملان ، فغير مبتدأ ، وناجح مضاف إليه مجرور ، المهملان : فاعل ناجح ، سد مسد خبر غير ؛ لأن المعنى : ما ناجح المهملان ، فعومل " غير ناجح " معاملة " ما ناجح " .

ومن النفي بالاسم قول الشاعر :

غيرُ لاهٍ عِداكَ فاطرح اللـــهو ولا تَغْتَرِر بعارضِ سلم

فغير مبتدأ ، ولاه : مجرور بالإضافة ، وعداك : فاعل سد مسد خبر غير ، ومن ذلك قول الآخر :

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ينقضي بالهمّ والحزن

فغير : مبتدأ ومأسوف : مجرور بالإضافة

وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل ، وقد سد مسد خبر " غير " .

وقد سأل أبو الفتح عثمان بن جني ولده عن إعراب هذا البيت ، فارتبك في إعرابه .

الخلاف بين البصريين والكوفيين :

قلنا إن البصريين يشترطون اعتماد الوصف على استفهام أو نفي فلا يكون الوصـــف – عندهم – مبتدأ مكتفياً بمرفوعه ، إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، وعلى ذلك : فلا يجوز عندهم مثل : قائم الزيدان .

ومذهـــب الأخفش والكوفيين : عدم اشتراط ذلك ، فأجازوا ، قائم الزيدان فقائم عندهم مبتدأ ، والزيدان : فاعل سد مسد الخبر .

وابـــن مـــالك : أجاز ذلك بقلة ، حيث أشار إليه بقوله : وقد يجوز نحو : "فائــز أولو الرشد " أي : قد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ اكتفينا من غير أن يســبقه نفي أو استفهام . وزعم ابن مالك أن سيبويه أجاز ذلك على ضعف ، وقد استشــهد الكوفــيون علـــى مذهبهم بما ورد من الشعر ، ومما ورد من ذلك قول الشاعر :

فخير نحنُ عِندَ النّاسِ منكم

إذا الدّاعي المثوّب قالَ : يا لا

فخير : مبتدأ ، ونحن : فاعل سد مسد الخبر ، ولم يسبق الوصف " خير " بنفي ولا باستفهام ، وجعل منه قول الشاعر :

خَبير بَنُو لهبٍ فلا تكُ مُلْغِياً   مقالة لهبى إذا الطير مَرّتِ

فخبير: مبتدأ ،وبنو لهب : فاعل سد مسد الخبر ،ولم يسبق بنفى أو استفهام.

[ب] الخــبر:

ينقسم الخبر إلى مفرد ، وجملة ،وشبه جملة ، وإليك الحديث عن كل نوع بالتفصيل :

[١] الخبر الجملة:

يقع الخبر جملة ، سواء أكانت فعلية ، مثل : محمد سافر ، وسعاد نجحت ، أم اسمية ، مثل : محمد أخلاقه كريمة ، والربيع جوه معتدل .

شروط جملة الخبر:

هناك شروط أجمع عليها النحاة ، وهى :

١- أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ .

٢- ألاّ تكون الجملة ندائية .

٣- ألاّ تكون الجملة مصدرة بأحد الحروف : [لكنْ ، بَلْ ، حتى] .

وجملــة الخــبر : إما أن تكون هى المبتدأ في المعنى – أولاً . فإن لم تكن الجملة هى المبتدأ في المعنى ، فيشترط فيها أن تكون مشتملة على رابط ، يربطها بالمبتدأ ، كالضمير فى الأمثلة السابقة .

وهــذا الرابط ضرورى ، لابد منه ، إذ بدونه تكون جملة الخبر أجنبية عن المبــتدأ ، ويكون الكلام لا معنى له ، فلا يصح أن تقول : محمد يشتد الحر ، أو سعاد يحضر القطار ؛ لأن الجملة خالية من الربط ، والرابط أنواع كثيرة منها :

[١] الضــمير ، الــذى يرجع إلى المبتدأ ، سواء أكان ظاهراً ، مثل : الولد فضله كبير ، والبنت نجح أخوها ، أو مستتراً ، مثل : محمد سافر ، أى هو ، وقد يكــون الضمير مقدراً ، أى محذوفاً للعلم به ، مثل : الثوب متران بدينار ،

والتقدير : متران منه ، والسمن منوان بدرهم ، أى منوان منه ، والفاكهة أقة بعشرة قروش ، أى : أقة منها ، ففى كل هذا حذف الضمير الرابط للعلم به .

[٢] *الإشارة إلى المبتدأ* ، كقوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ ، فى قراءة مع رفع كلمة " لباس " .

ولباس : مبتدأ ، وجملة " ذلك خير " خبر ، والرابط الإشارة إلى المبتدأ ، أى : ذلك اللباس ، ومثله قولك : جهاد الأعداء ذلك واجب القناعة ، تلك كنز لا يفنى الحرية تلك أمنية غالية .

[٣] *إعادة المبتدأ بلفظه* مثل ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾ [١] ، و﴿ القارعة ما القارعة ﴾[٢] ، فالحاقة مبتدأ أول ، وما : اسم استفهام مبتدأ ثان ، والحاقة " الثانية " خبره ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره : خبر المبتدأ الأول ، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه . إعادة المبتدأ بلفظه ،أكثر ما يكون فى مواضع التفخيم والتهويل ، كالآيتين السابقتين . ومثله : الحرية ما الحرية ؟ الحرب ما الحرب ؟ ، وقد يستعمل فى غيرها [كالتحقير] مثل : زيد ما زيد ، وسعاد ما سعاد .

[٤] *العموم* : وذلك بأن يكون فى جملة الخبر عموم ، يدخل تحته المبتدأ ، مثل : محمد نعم الرجل ، فجملة نعم الرجل : خبر عن محمد ، والرابط العموم الذى فى الرجل ؛ لأن لفظ الرجل يشمل محمداً وغيره .

---

[١] سورة الحاقة : ١ .

[٢] سورة القارعة : ١ .

الجملة التي لا تحتاج إلى رابط :

وإذا كانت جملة الخبر ، هي المبتدأ نفسه في المعنى ، لا تحتاج إلى رابط ، مثل : نطقي الله حسبي ، فنطقي : مبتدأ أول ، الله : مبتدأ ثان ، حسبي : خبره ، والجملة من المبتدأ الثاني ، وخبره خبر المبتدأ الأول ، واستغنت جملة الخبر عن الرابط ؛ لأن قولك : الله حسبي ، هو " نطقي " ، كأنك قلت : منطوق هذا الكلام ، ونحوه : قولي : لا إله إلا الله ، فقولي : مبتدأ ، وجملة " لا إله إلا الله " خبر ، استغنى عن الرابط ؛ لأنه المبتدأ نفسه . ومثله كلامي : الجو معتدل ، وحديثي الحمد لله ، ورأيي السفر معتدل .

فجملة الخبر في الأمثلة : هي المبتدأ نفسه في المعنى ، ولذا لم يحتج إلى رابط ، فالجملة الخبرية : إن كانت المبتدأ نفسه في المعنى ، لم تحتج إلى رابط مثل : نطقي الله حسبي ، وإن لم تكن المبتدأ نفسه في المعنى ، فيشترط وجود الرابط ، والرابط إما ضمير المبتدأ ، أو الإشارة إليه أو إعادته بلفظه ، أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، والأمثلة والتفصيل قد تقدم .

[٢] الخبر المفرد :

تقدم الحديث عن الخبر الجملة ، أما المفرد : فهو ما ليس جملة ولا شبه جملة ، وهو نوعان : جامد ، ومشتق .

[أ] المفرد الجامد :

فإن كان الخبر جامداً [أي غير مشتق] كان فارغاً من ضمير يعود على المبتدأ ، مثل : هذا إبراهيم ، ومحمد أخوك ، والذهب معدن : فالخبر في كل الأمثلة ، فارغ من الضمير ؛ لأنه جامد .

ومذهب الكوفيين : أن الخبر الجامد يتحمل الضمير مطلقاً ، ففي مثل : محمد أخوك ، والذهب معدن ، التقدير عندهم : محمد أخوك هو ، والذهب معدن هو ، ومذهب البصريين أن الجامد ، إما أن يكون مؤولاً بالمشتق ، أولاً : فإن

كـــان الجـــامد مؤولاً بالمشتق : أى متضمناً معنى المشتق : تحمل الضمير مثل : الجندى أسد ، أى :شجاع ، وقلب الظالم حجر ، أى قاس .

وإن كـــان غـــير مؤول بالمشتق : كان فارغاً من الضمير ، مثل : محمد أخوك ، والذهب معدن ، وبقية الأمثلة .

المفرد المشتق :

والمشتق نوعان : جار مجرى الفعل ، وغير جار مجرى الفعل .

١- فإن كان الخبر مشتقاً : جارياً مجرى الفعل ، هو اسم الفاعل واسم المفعول ، والصـــفة المشبهة ، وأفعل التفضيل : تحمل ضميراً يعود على المبتدأ ، إذا لـــم يرفع الظاهر ، مثل : محمد ناجح ، أى هو : والورد ساحر ، أى هو ، وفاطمة محبوبة ، ومحمد كريم ، وعلى أكرم من خالد ، فأنت ترى أن الخبر فى الأمثلة تحمل ضميراً ؛ لأنه مشتق وغير رافع للظاهر . فإن رفع المشتق الاسم الظاهر ، لم يتحمل الضمير ، مثل : محمد ناجح أخوه ، والـــورد ساحر ألوانه ، وكذلك إن رفع الضمير البارز ، مثل : محمد سائر أنت إليه .

٢- وإن كـــان الخبر المشتق ليس جارياً مجرى الفعل ، وهو اسم الآلة كمفتاح ومكنســـة ، واســـم الزمان ، والمكان ، مثل : مرمى ، وموعد لم يتحمل الضمير ، تقول : هذا مفتاح ، وتلك مكنسة ، بدون ضمير فى الخبر ، كما تقول : هذا مرمى على ، والامتحان موعد المجدين بدون ضمير فى الخبر ، أيضاً ؛ لأنه مشتق غير جار مجرى الفعل .

الخـــبر الجـــامد لا يـــتحمل الضمير عند ابن مالك ، ويتحمل الضمير عند الكوفيين، وعند البصريين إن كان مؤولاً بالمشتق ، تحمل الضمير وإن لم يتحمل.

والمشـــتق : إن كان جارياً مجرى الفعل ، ولم يرفع الظاهر تحمل الضمير نحو : محمد مجتهد ، أى هو ، وإن رفع الظاهر ، أو لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً ، مثل : هذا مفتاح ، ومحمد مسافر أخوه .

حكم إبراز الضمير، أو استتاره في الخبر المشتق:

الخبر المشتق الذى يتحمل الضمير : إما أن يكون جارياً على من هو له ، أو غير جار .

١- فإن كان المشتق جارياً على من هو له ، استتر الضمير فيه ، مثل : محمد قائم ، وعلي مسافر، والجندى منصور ، أى هو " نفى الوصف ضمير مستتر " فإذا أتيت بعد المشتق بالضمير وأبرزته فقلت : محمد قائم هو ، كان لك فى إعراب الضمير البارز وجهان : على رأى " سيبويه " أحدهما : أن يكون " هو " توكيد للضمير المستتر فى " قائم " ، والثانى : أن يكون فاعلاً بقائم والأول أصح .

٢- وإن كان الخبر جارياً على غير ما هو له : وجب إبراز الضمير ، سواء أمن اللبس ، أم لم يؤمن اللبس : عند البصريين .

معنى جريانه لغير ما هو له :

ولتوضيح ذلك نقول : الخبر الجارى لما هو له : هو الذى يكون وصفاً لمبتدئه ، ويحمل ضميره مثل : محمد مسافر ، فالمسافر هو محمد – والخبر الجارى لغير ما هو له هو الذى يكون ، وصفاً لغير مبتدئه ، مثل : محمد سعاد ضاربها ، فضارب خبر لسعاد ، ولكن الضارب ليس سعاد ، بل محمد – وقد يحتمل المثال أمرين – وذلك فى مثل : محمد خالد ضاربه – فمحمد : مبتدأ ، وخالد : مبتدأ ثان ، وضارب : خبر للمبتدأ الثانى ، وفيه ضمير مستتر فإن كان الضارب هو خالد ، والمضروب هو محمد . كان الخبر قد جرى على ما هو له "وهو الأصل" .

وإن كان العكس ، أى : الضارب هو محمد ، كان الخبر قد جرى على غير ما هو له فهذه الحالة حالة لبس ، لاحتمال الأمرين وعدم وضوح المراد ، ولكن ما الذى يحدد المراد ؟ ويزيل اللبس ؟ يقول النحاة : إن كان الخبر هنا جارياً

على غير ما هو له ، وجب إبراز الضمير ، فيقول محمد خالد ضاربه هو ، ليكون إبرازه دليلاً على ذلك .

وإن كان جارياً على ما هو له استتر الضمير ، فنقول : محمد خالد ضاربه ، أمـــا حالة عدم اللبس ، فمثل : محمد سعاد ضاربها ، فالمعنى واضح وهو : أن محمداً هو الضارب ، وسعاد هي المضروبة ، وأن الخبر جار على غير ما هو له ، ولكـــن مـــع وضـــوح المعنى : هل نبرز الضمير ؟ أم لا ، رأيان – وبعد ذلك التفصيل :

حكم الخبر الجاري على غير ما هو له :

إذا كـــان الخـــبر المشتق جارياً على غير ما هو له ، وجب إبراز الضمير "عند البصريين " ، سواء أمن اللبس ، أم لم يؤمن .

فمثال أمن اللبس : زيد هند ضاربها [هو] والشقيق الأم مساعدها هو .ومثل خوف اللبس : محمد خالد ضاربه [هو] ، والجندي العدو قاتله هو بوجوب إبراز الضمير في النوعين،ليكون إبرازه دليلاً على أنه قد جرى على غير ما هو له.

أمـــا الكوفيون ، فقالوا : إذا أمن اللبس : جاز الوجهان : إبراز الضمير أو اســـتتارة ، ففي مثل : زيد هند ضاربها هو : إن شئت أتيت بالضمير [هو] وإن شئت لم تأت به .

وإذا خـــيف اللـــبس وجب إبراز الضمير ، مثل : محمد خالد ضاربه هو لـــيكون إبـــرازه دليلاً على أن محمداً هو الضارب ، وأن الخبر البارز ، وقلت : محمد خالد ضاربه : احتمل أن يكون " محمد " هو الضارب وأن يكون "خالد" هو الضارب .

وقـــد اســـتدل الكوفيون على مذهبهم بما ورد عن العرب ، فقد سمع قول الشاعر :

قَومِي ذرا المَجدِ بانُوها وقد علمت

بِكُنهِ ذلك عدنانٌ وقحطان

والتقدير : بانوها هم فحذف الضمير ، لأمن اللبس كما هو مذهب الكوفيين وإلى ما سبق من إبراز الضمير إن جرى الخبر على غير ما هو له .

١- إذا جرى الخبر المشتق على ما هو له : استتر الضمير فيه ، مثل : محمد فاهم .

٢- وإذا جـــرى على غير ما هو له : وجب إبراز الضمير [عند البصريين] مطلقاً ، سواء أمن اللبس ، أم لم يؤمن .

٣- وأما الكوفيون ، فقالوا : إذا أمن اللبس جاز إبراز الضمير ، وجاز استتاره وإذا خيف اللبس : وجب إبراز الضمير ، ليكون دليلاً ، وقد وردَ السماع بمذهبهم ، والأمثلة والتفصيل قد تقدمت .

[٣] الخبر شبه الجملة :

تقـــدم أن الخـــبر : يكـــون مفرداً ، ويكون جملة ، كما يكون شبه جملة : الظرف ، أو الجار والمجرور .

ويخبر بهما : بشرط أن يكونا تامين ، بأن يكون في الإخبار بهما فائدة مثل : محمد عندك ، والحق معك ، وسعاد في البيت ، والطلاب في المكتبة ، فكل من الظرف أو الجار والمجرور ، متعلق بمحذوف واجب الحذف هو الخبر في الحقيقة ، ويكـــون الـــتقدير : محمـــد كائن عندك ، أو محمد استقر عندك ، تبعاً لاختلاف النحاة في نوع المتعلق هل هو مفرد أو جملة .

اختلاف النحاة في المتعلق ، هل هو اسم ، أو فعل ؟

وقـــد اختلف النحاة في الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور ، هل هو من قبل الإخبار بالمفرد ؟ فيكونُ المتعلق المحذوف اسماً ؟ أو من قبيل الإخبار بالجملة فيكون المتعلق فعلاً ؟

١- فذهـــب الأخفـــش : إلى أن الإخبار بهما من قبيل الإخبار بالمفرد ، وأن المـــتعلق المحذوف هو اسم فاعل : نحو : كائن ، أو مستقر : ونسب هذه لسيبويه .

٢- وذهب جمهور البصريين إلى أنهما من قبيل الإخبار بالجملة وأن المتعلق المحذوف هو فعل نحو : استقر ، ونسب هذا لسيبويه أيضاً .

٣- وقيل : يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد ، فيكون المتعلق المقدر اسماً ، ويجوز أن يجعلا من قبيل الجملة ، فيكون المقدر ، فعلاً .

٤- وذهب فريق منهم : ابن السراج إلى أن كلاً من الظرف والجار والمجرور ، قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة ، ولكن الحق خلاف هذا المذهب ، وهو : أنهما متعلقان بمحذوف وجوباً .

وهـذا المـتعلق واجب الحذف ، فلا يجوز أن يصرح به ، وقد صرّح به شذوذاً في قول الشاعر :

لكَ العز إنْ موْلاك عزّ وإنْ يَهن

فأنت لدى بحبُوحَة لهُون كائن

فأنـت : مبتدأ ، ولدى : ظرف متعلق بكائن ، الواقع : خبراً ، وقد صرح بالمتعلق شذوذاً .

حـذف مـتعلق الظرف والجار والمجرور : في غير الخبر ، وكما يجب حذف متعلق عامل الظرف والجار والمجرور إن وقعا خبراً .

كذلـك يجب حذفه ، إذا وقعا صفة ، نحو : مررت برجل عندك ، وبغلام في المسجد . أو وقعا حالاً ، نحو : مررت بمحمد عندك ، وبعلي في المنزل ، أو وقعا صلة ، نحو : جاء الذي عندك ، والتي في الدار .

لكـن يجـب في الصلة أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً ، والتقدير : جاء الذي استقر عندك ، والتي استقرت في الدار ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة . أما الصفة أو الحال فحكمها حكم الخبر ، قد يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً .

وإلـى ما تقدم من الإخبار بالظرف والجار والمجرور ومتعلقهما . اختلف النحويون في الإخبار بالظرف والجار والمجرور ، هل من قبيل الإخبار بالمفرد ، فيكون المتعلق اسماً،أو هو من قبيل الجملة،فيكون المتعلق فعلاً-أو هو قسم برأسه.

الإخبار بالزمان أو المكان عن اسم الذات واسم المعنى :

وينبغي أولاً التعرف على معاني الكلمات الآتية :

اسم الذات : يقصد به ما دل على شيء له حجم من إنسان أ، غيره أو بتعبير أحد المحدثين : " والمراد به الجسم في أي وضع كان " وذلك مثل [خالد – أحمد – كتاب – ورقة – زهرة] .

اسم المعنى : وهو الاسم الذي يدل على المعنى المجرد ، ويمثله في اللغة العربية المصدر بأنواعه المختلفة مثل [شجاعة – عزم – إصرار – حرية – انتصار – فرح] .

اسم المكان : وهو ما يدل على مساحة من الأرض أو الفضاء مثل [أمام – خلف – قدام – حيث – عند – لدى – إزاء – هنا – هناك] .

اسم الزمان : وهو ما يدل على وقت مثل [يوم – ليلة – لحظة – شهر – حول – ساعة – لحظة – برهة] .

واسم الزمان أو المكان إذا استعملا ظرفين – باستيفاء شروط الظرف – فإنهما يقعان خبراً مما أطلق عليه [شبه جملة] تقول [النيّة قبل العمل] وتقول : [النصرُ مع الصبر] .

فإذا لم يستوفيا شروط الظرف ، فإن اسم الزمان أو المكان – كأي اسم آخر – يحتل الوظائف النحوية المختلفة – مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو غيرها – تقول : [اليومُ العيدُ وهو يومٌ مبارك ، وقد أظلّتنا ساعاته ونحن في سرورٍ وأمنٍ وحريّة].

من المتصور إذن في جملة المبتدأ والخبر أن يكون المبتدأ فيها اسم ذات ، أو اسم معنى ، وأن يكون الخبر مع كل واحد منهما اسم الزمان أو اسم المكان ، فتلك أربع صور من الناحية العقلية .

لكن هناك فكرة مهمة جداً ، احتكم إليها علماء النحويين أوردوا المستعمل من هذه الصور الأربع وغير المستعمل ، تلك الفكرة تلخصها عبارة واحدة هي : يصحّ الأخبار باسم الزمان والمكان عن غيره مطلقا إذا أفاد .

" الفـــائدة " هـــي أساس ما يقبل وما يرفض ، والفائدة يقصد بها أن تؤدي الجملة معنى تاماً متكاملاً يمكن أن يصمت بعده المتكلم ، ويقنع به السامع دون نبوّ أو نشاز .

وقـــد أدّى اســـتقراء الكلام العربي لمعرفة ما يفيد وما لا يفيد من الصور الأربع السابقة إلى ما يلي :

أولاً : ما يفيد – وهي صور ثلاث :

- الأولـــى : أن يكـــون المبـــتدأ اسم معنى والخبر اسم زمان ، كقولك (الباطلُ ساعةٌ والحقُّ إلى يوم السّاعة) .
- الثانية : أن يكون المبتدأ اسم معنى والخبر اسم مكان ، كقولك (العدلُ قبل الرّحمة والعفْو عند المقدرة) .
- الثالثة : أن يكون المبتدأ اسم ذات والخبر اسم مكان ، كقولك (شارفنا نهاية الرحلة بالطائرة والمدينةُ تحتنا والمطارُ قربنا) .

هـــذه الصور الثلاث السابقة هي التي استعملتها اللغة ، والحديث بها مفيد كما ترى في الأمثلة السابقة .

ثانياً : ما لا يفيد :

وهـــي صورة واحدة ، حيث يكون المبتدأ اسم ذات والخبر اسم زمان وهي صـــورة يرفضـــها الاستعمال اللغوي ، لأنها لا تفيد شيئاً ، إذ ما معنى أن نقول (الشـــجرةُ المســـاعة – الورقة الآن – الصحيفةُ الحين) – هذا كلام لا معنى له ولا فائدة فيه ، ومن أجل ذلك لم تستعملها اللغة ، ونص النحاة على رفضها .

لكـــن ، أوردت كتب النحو بعض عبارات قديمة فيها الإخبار باسم الزمان عن اسمَ الذات ومن أشهرها :

- قول امرئ القيس : اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ
- قول امرئ القيس : اليومَ قِحَافٌ وغداً نِقَافٌ .

* قول العرب : الرُّطَبُ شَهْرَيْ ربيع .
* قول العرب : الليلةَ الهلالُ .
* قــول الشاعر : أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَه يُلْقِحه قَوم وتنتجونه وقد خضعت هــذه العــبارات لــتأويلات لا طــائل تحتها ، والحق أن المتأمل لهذه الاســتعمالات يحسّ نُبُوّها عن الذّوق اللغوى السليم ، وينبغى الاقتصار على ما سمع منها .

[٣]الــربط :

روابط جملة الخبر :

ترتبط جملة الخبر بالمبتدأ بأحد الروابط الآتية :

١- الضــمير مــثل : العــالمُ أخلاقه كريمةٌ ، إيناسُ تهتم بأداء الواجب ، فالضمير فى الجملة الأولى ظاهر ، وفى الثانية مقدر " تهتم هى " .

٢- الإشارة المبتدأ مثل : (ولباس التقوى ذلك خير) [١] .

٣- وجود عموم في الخبر يشمل المبتدأ مثل : نعم الخُلُقُ الصدقُ ، فالعموم فى الخلق يشمل الصدق وغيره .

٤- إعادة المبتدأ بلفظه مثل : (الحاقة ما الحاقة) [٢] .

٥- وهــناك أخــبار لا تحتاج إلى روابط وهى أن يكون الخبر هو المبتدأ نفســه فى المعنى مثل : نطقى : الله حسبى ، وقول القرآن : (وآخر دعواهم أن الحمدُ لله رب العالمين) [٣] .

---

(١) الأعراف : ٢٦ .
(٢) الحاقة : ١ .
(٣) يونس : ١٠ .

ربط الخبر الجملة بالمبتدأ :

إذا كـــان الخبر جملة فإن الترابط ضرورى بين المبتدأ والخبر حتى لا يفهم مـــن جملـــة الخـــبر أنها مستقلة عن المبتدأ ، وهنا نجد أن الضمير يقوم بوظيفة أساســـية فـــى الـــربط بين المبتدأ والخبر ، وهذا الضمير المشترط فى الخبر هو ضمير المبتدأ نفسه ، فكأن المبتدأ يذكر مرة أخرى فى جملة الخبر ، لأن الضمير ومـــا يعود عليه واحد في المعنى ، ولذلك إذا كان المبتدأ بلفظه موجوداً فى جملة الخـــبر لم تكن هناك حاجة إلى الضمير مثل قوله تعالى : (الحاقة ما الحاقة) [1] وقـــوله تعالى : (القارعة ما القارعة) [2] فكل من الحاقة الثانية والقارعة الثانية خبر عن المبتدأ الثاني (ما) ، ولا فرق فى المعنى بين الأولى والثانية ، ولو كان الضمير هو المستعمل بدلاً من إعادة اللفظ نفسه لقيل " الحاقة ما هى والقارعة ما هى " . ومن ذلك أيضا قوله تعالى : (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) [3] . وقوله : (وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال) [4] .

ومـــن هنا يذهب بعض الدارسين إلى أن الضمير وسيلة استحدثتها العربية بعـــد مراحل من التطور ليقوم بوظيفة الربط بالإضافة إلى ما يقوم به من وظائف أخرى ، ويرون أن العربية كانت تستعمل فى مراحل متقدمة إعادة اللفظ نفسه مثل قول سوادة بن عدى :

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شئ   نغّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا

وقول الجعدى :

إذا الوحشُ ضم الوحش فى ظللاتها   سواقط من حروقد كان أظيرا

---

(1) الحاقة : ١ و ٢ .
(2) القارعة ١ و ٢ .
(3) الواقعة : ٢٧ .
(4) الواقعة : ٤١ .

وقول الفرزدق :

لعمرك ما مَعْنٌ بتاركِ حقه ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا مُتيَسر [١]

وقول المجنون :

فيارب ليلى اغمت في كل موطن وأنت الذى فى رحمة اللّه أطمع [٢]

وقول عمر بن أبى ربيعة :

كم قد ذكرتك لو أُجزىَ بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر [٣]

أو أن العربية كانت تستعمل " ال " بدلاً من الضمير في الربط ، وقد يجدون بعض الشواهد التى قال عنها النحاة إن " ال " نابت فيها عن الضمير ، مثل قوله تعالى : (فإن الجنة هى المأوى) [٤] وقولهم : " مررت برجل حسنِ الوجهِ ، وضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ " [٥] ويرون أن التقدير : فإن الجنة هى مأواه ، وحسن وجهه ، وضرب زيد ظهره وبطنه . ولكن نيابة " ال " عن الضمير ليست مسلمة من النحاة جميعاً ، فإن الكوفيين هم الذين يجيزون ذلك ، أما البصريون فيقدرون ضميراً فى هذه الأمثلة .

ويقول الأستاذ على النجدى ناصف إن هذه الوسائل من الربط بغير الضمير من إعادة الظاهر بنفسه أو استعمال " ال " لهذا الغرض " قد تكون بقية من أساليب اللغة فى العصر الذى نزعم أنها كانت فيه خلواً من الضمير وأشهر هذه الروابط اثنان : تكرار الاسم الظاهر ثم الألف واللام " [٦] ولكن هذه الشواهد لا تنهض دليلاً قوياً على أن اللغة كانت فى فترة ما من فترات تاريخها خلواً من الضمير ، لأن هذه الشواهد نفسها تشتمل على ضمائر ، ولأن هذه الفترة المزعومة لابد أن تكون ضاربة فى القدم ، ولا توجد آثار تكشف لنا خلو اللغة من الضمائر .

---

(١) سيبويه الكتاب ٦٢/١ ، ٦٣ .

(٢) الشنقيطى : الدرر اللوامع على همع الهوامع ٦٤/١ القاهرة ١٣٢٨هـ .

(٣) السابق نفسه ٦٤/١ .

(٤) النازعات : ٤١ .

(٥) ابن هشام : مغنى اللبيب ٥٢/١ .

(٦) على النجدى ناصف : فلسفة الضمير بحث بمجلة المجمع اللغوى .

والـــذى يمكن أن يكون أدنى إلى الصواب – وهو أيضا افتراض يقوم على مشاهدة النماذج لا على أساس من البحث التاريخي – أن الضمائر استعملت للربط بالإضــــافة إلــــى مـــا تقـــوم به من وظائف أخرى في الخطاب والتكلم والغيبة ، استمراراً للدور الذى منحته لها اللغة وهو الإيجاز والاختصار ، فاستعمل الضمائر للربط هو الذى يمكن أن يكون قد طرأ عليها ، ومهما يكن من أمر فإن البحث في هـــذه المسألة مما ينتمى إلى البحث في نشأة اللغة وهو مما لا يجد قبولاً لدى كثير من الباحثين .

لكـــن الـــذى يعنينا هنا هو ارتباط الخبر الجملة بالمبتدأ ، وهو يقوم أساساً على فكرة أن الخبر هو المبتدأ في المعنى أو منزل منزلته ، يقول سيبويه :" واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو " [1] .

وشـــرح ابـــن يعيش كون الخبر هو المبتدأ في المعنى أو بمنزلته قائلاً :" فالأول نحو قولك ، زيد منطلق ، ومحمد نبينا ، فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبى – ﷺ– ويزيـــد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ أن يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ، ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك : زيد منطلق فقيل : من زيد هذا الـــذى ذكرته ؟ لقلت : هو المنطلق ، ولو قيل : من المنطلق ، لقلت : هو زيد ، فلمـــا جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو . وأما المنزلة منزلة ما هو هو فنحو قولهم : أبو يوسف أبو حنيفة ، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة ، إنما سد مسده في العلم وأغنى غناءه ، ومنه قوله تعالى : (وأزواجه أمهاتهم) [2] أى هن كالأمهـــات في حرمة التزويج ولسن بأمهات حقيقة ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم ﴾ [3] فبقى ألا تكون أمهات حقيقة إلا الوالدات"[4].

---

(1) سيبويه : الكتاب ١٢٧/٢ .

(2) الأحزاب : ٦ .

(3) المجادلة : ٢ .

(4) ابن يعيش : شرح المفصل ٨٧/١ .

ومــن هنا كان الخبر الجملة عند ما تكون المبتدأ نفسه في المعنى لم تحتج إلــى رابــط يــربطها بالمبتدأ ، ولا يتحقق كون الخبر جملة هي المبتدأ نفسه في المعــنى إلا إذا كــان المبتدأ يدل فيما يدل على كلام ، وتأتي جملة الخبر بلفظها لــتحدد هذا الكلام الذي يدل عليه المبتدأ ، فالمبتدأ في مثل هذه الحالة " مفرد يدل علــى جملــة كالحديــث والخــبر والشأن والكلام والقول واللفظ والأمر والقصة والحكايــة وضــمير الشأن وخبر المضاف إلى مفرد كذلك كخبر الكلام لا إله إلا الله " [1] ومــثل ذلــك " نطقــي اللّه حسبي " لأن المراد بالنطق " المنطوق به " والمنطوق به هو اللّه حسبي ومثل ذلك " قولي لا إله إلا الله " . ولذلك نظر بعض الــنحاة إلى مثل هذه الجمل الواقعة أخباراً بلا رابط لأنها المبتدأ نفسه في المعنى علــى أنهــا مــن الجمل المراد بها لفظها ، والتي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفــردات ، ويقــول صاحب شرح التصريح ، " والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخــبار بالجملة بل المفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو " لا حول ولا قوة إلا باللّــه كــنز مــن كنوز الجنة " [2] . فالحكم على الخبر بأنه جملة هنا إنما هو بحســب الظاهــر أما في الحقيقة فمفرد لأن المقصود بالجملة لفظها ، فإذا قلنا " نطقي باللّه حسبي " فإنها مثل " زيد منطلق " فكما أن المنطلق هو زيد ، وزيداً هو المنطلق ، فكذلك " نطقي " هو " اللّه حسبي " ، و" اللّه حسبي " هو " نطقي " على طريقة محاجة ابن يعيش .

ومــا عــدا هذا الضرب من الجمل الواقعة خبراً هو الذي يحتاج إلى رابط يــربطها بالمبتدأ ، وهذا الرابطُ هو ضمير المبتدأ أو ما يتصل به حتى لو كان هذا الضــمير الرابط غير ملفوظ به بأن كان مستتراً أو مقدراً ، أو في جملة معطوفة على جملة الخبر " وإنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل فــإذا قصــدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض [3] .

---

(1) الأهدل : الكواكب الدرية ٩١/١ .
(2) خالد الأزهري : شرح التصريح ١٦٤/١ .
(3) الرضي : شرح الكافية ٩١/١ .

ولا يعـدل التركيـب عـن الضمير إلا لغاية يتغياها ومعنى يريد إليه في مواقف معينة تقتضي ذلك ، وقد نظرا لنحاة لوسائل الربط الأخرى على أنها نائبة مـن الضمير ، على اعتبار أن الضمير هو الأصل في الربط ، ومرادهم بالأصل أنـه الأكـثر الشـائع في الاستعمال ، لا الأصل الذي تتفرع عنه فروع أخرى ، ووسائل الربط غير الضمير يمكن حصرها –رغم توزيع النحاة لها – فيما يأتي:

١– إعادة المبتدأ بلفظه مثل قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) [١] وأكثر ما يكون ذلك في مواضع التفخيم والتهويل والتعظيم [٢] ، أو إعادته بمعناه " نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان أبو عبد الله كنية له أجازه أبو الحسن " [٣] ويدخل في إعادة المبتدأ بمعناه في الخبر ما قال النحاة من وجود عموم فـي الخبر يدخل تحته المبتدأ مثل " زيد نعم الرجل " فإذا كانت " ال " في الـرجل للعهد فهو من إعادة المبتدأ بمعناه إذ الرجل هو زيد . وإذا كانت للجنس فالمراد بها أيضاً زيد على سبيل المبالغة .

٢– الإشـارة إلـى المبتدأ مثل قوله تعالى : ﴿ والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عـنها أولـئك أصحاب النار ﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ إن السمع والبصر والفـؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ [٥] ، وقوله تعالى : ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات –لا نكلف نفساً إلا وسعها – أولئك أصحاب الجنة ﴾ [٦] ، وقولـه تعـالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ [٧] ، في أحد الأوجه التي تحتملها هذه الآيات .

---

(١) الحاقة ١ و٢ الرضي : شرح الكافية ٩١/١ .
(٢) انظر ابن هشام : المغني ١٠٧/٢ .
(٣) السابق : ١٠٧/٢ .
(٤) البقرة : ٣٩ .
(٥) سورة الإسراء : ٣٦ .
(٦) سورة الأعراف : ٤٢ .
(٧) سورة الأعراف : ٢٦ .

وفضـــلاً عن أن أسم الإشارة يعده بعض الباحثين المحدثين من الضمائر ، ويســـميه " الضمير الإشارى " وأن بعض القدامى أشكل عليهم أمره فجعلوه قسماً ثالثاً بين الأسماء الظاهرة والمضمرة ؛ لأن له شبهاً بالظاهرة وشبهاً بالمضمرة [1] ، فضـــلاً عـــن ذلك فإن فى استعماله هنا للربط بين جملة الخبر والمبتدأ معنى لا يـتحقق بغـيره ، فالضمير يمكن استعماله بدل هذه الأسماء الإشارية ، ولكن اسم الإشـــارة فـــى موضـــعه يكشـــف عن ضرب من التوكيد والإحاطة والحصر لا تستشعره مع الضمير لو استعمل مكانه ، وقد أشار البلاغيون إلى كثير من الأمور التى تترتب على جعل المسند إليه اسم إشارة [2] ، والرابط فى هذه الآيات ونحوها هو أسم الإشارة الذى يشير إلى المبتدأ ، وهو مسند إليه فى جملة الخبر .

لزوم الفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر :

يقع المبتدأ أحياناً بعد (أما) ، وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، وعندئذ يجـــب الإتيان بالفاء ؛ لأنها إنما تدخل فى الكلام لتتبع شيئاً بشيء وتعلق ما دخلت علـــيه مـــن الكـــلام بما قبله " [3] ، وقد قال سيبويه عن (أما) إنها من حروف الابـــتداء ، وإنهـــا تصرف الكلام إلى الابتداء " ألا ترى أنهم قرءوا ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [4] ، وقبله نصب [5] ؛ وذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء ، إلا أن يقـــع بعدها فعل ، نحو : أما زيداً فضربت " [6] ، وسواء أكان خبر المبتدأ الواقع بعدها مفرداً مثل " أما زيد فمنطلق " أم جملة كما فى الآية فإنه لابد من وجود هذه الفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر ، وشواهدها كثيرة مثل قوله تعالى : ﴿ فأما الذين آمـــنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا

([1]) ابن يعيش : شرح المفصل ١٢٧/٣ .
([2]) القزوينى : الإيضاح فى علوم البلاغة ١٥٥/١ .
([3])ابن السراج : الأصول فى النحو ٦٧/١ ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ١٩٧٢ ، النجف الأشرف.
([4]) سورة فصلت : ١٧ .
([5]) قبلها قوله تعالى : ﴿ فأرسلنا عليهم ريحاً صرصراً ﴾ ، سورة فصلت : ١٦ .
([6]) سيبويه : الكتاب ٩٥/١ .

مثلاً ﴾ (1) . وقوله تعالى : ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر ﴾ (2) ، وقولـــه : ﴿ وأمـــا الغلام فكان أبواه مؤمنين ﴾ (3) ، وقوله : ﴿ وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين فى المدينة ﴾ (4) .

وقد أوجب النحاة وجود هذه الفاء بعد (أما) ، ولذلك حكموا على ما ورد فى الشعر بدون هذه الفاء بأنه ضرورة من ضرورات الشعر ، وعلى ما ورد فى القرآن الكريم بأنه مؤول على تقدير قول محذوف(5) ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب ﴾ (6) ، حيث يرى جمهور الـــنحاة أن الـــتقدير هو " فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم " فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء ، ويرى بعضهم أن الفاء فى جواب " أما " لا تحذف مطلقاً فى غـــير ضرورة الشعر ، ولذلك يرون أن جواب (أما) فى الآية هو قوله تعالى : ﴿ فذوقوا العذاب ﴾ وأن ما بينهما اعتراض .

---

(1) سورة البقرة : ٢٦ .
(2) سورة الكهف : ٧٩ .
(3) سورة الكهف : ٨٠ .
(4) سورة الكهف : ٨١ .
(5) الرضى : شرح الكافية ٣٩٧/٢ ، وابن هشام : المغنى ٥٣/١ .
(6) آل عمران : ١٠٦ .

روابط إضافية بين المبتدأ والخبر :

هناك وسيلتان للربط بين المبتدأ والخبر غير ما تقدم ، ولكنهما غير لازمتين ، بمعنى أن الجملة بدونهما لا يختل فيها وجه الإسناد ، ولا يحدث فيها لبس يؤدى إلى عدم وضوح عنصرى الإسناد ، وتكون وسيلة الربط الإضافية بين المبتدأ وخبره بالفاء فى مواضع معينة ، وضمير الفصل أو العماد فى مواضع معينة .

[١] الربط الإضافى بالفاء :

تدخل الفاء على خبر المبتدأ إذا كان باقياً على كونه مبتدأ فلم يدخل عليه أحد النواسخ إلا إذا كان متقدماً ، وكان واحداً مما يأتى :

[أ] الموصول الذى صلته فعل ليس معه حرف شرط مثل " الذى يأتينى فله درهم "(١) ، وقوله تعالى : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ (٣) .

[ب] الموصول الذى صلته ظرف أو جار ومجرور مثل " الذى عندك فله درهم " و " الذى فى الدار فله درهم " .

[ج] الاسم المنكر المنعوت بالفعل الذى لا شرط فيه أو المنعوت بالظرف أو بالجار والمجرور مثل " رجل يأتينى فله درهم " و " رجل يسألنى فله درهم " و "رجل فى المسجد فله بر " .

[د] الاسم المضاف إلى الموصول السابق (فى ، أ ، ب) مثل " كل الذى تفعل فلك أو عليك " و " غلام الذى عندك فلا درهم معه " .

---

(١) سيبويه : الكتاب ١/١٣٩ ، وانظر الأشمونى ١/٢٢٤ ، ٢٢٥ .
(٢) سورة البقرة : ٢٧٤ .
(٣) سورة الأحقاف : ١٣ .

[هـــ] كلمة " كل " المضافة إلى المنكر المنعوت السابق فى (ج) مثل " كل رجل يـــتقى الله فسعيد " . ويجيز الرضى أن تكون مضافة لغير المنعوت السابق مثل " كل رجل فله درهم ، لمضارعته لكلمات الشرط فى الإبهام ، وكذلك " كل رجل عالم فله درهم " [1] .

[و] الاســم الموصـــوف بالموصـــول الســـابق (فى أ ، ب) بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة مثل " السعى الذى تسعاه فستلقاه"، وقوله تعالى: ﴿ إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾ [2] .

[ز] الوصـــف المعـــرف بـــالألف واللام – عند غير سيبويه – مثل قوله تعالى : ﴿والســـارق والســـارقة فـــاقطعوا أيديهما ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ [4] ، فكل من السارق والزانية هـــنا مبتدأ خبره ما دخلت عليه الفاء ، ولكن سيبويه يجعل الخبر محذوفاً ، والجملة التى دخلت عليها الفاء مستأنفة يقول " وأما قوله عز وجل:﴿الزانية والـــزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ والسارق والســـارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ فإن هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه جاء مثل قوله تعالى : ﴿ مثل الجنة التى وعد المتقون ﴾ [5] ، ثم قال بعد " فيها أنهار من ماء " فيها كذا وكذا .

فإنمـــا وضع المثل للحديث الذى بعده ، فذكر أخباراً وأحاديث ، فكأنه قال ومـــن القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه . والله تعالى أعلم .

---

(1) انظر الرضى : شرح الكافية ١٠٢/١ .
(2) سورة الجمعة : ٨ .
(3) سورة المائدة : ٣٨ .
(4) سورة النور : ٢ .
(5) سورة محمد : ١٥ .

وكذلك " الزانية والزاني " كأنه لما قال جل ثناؤه ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾ [1] ، قال : في الفرائض الزانية والزاني ، أو الزانية والزاني في الفرائض ، ثم قال : فاجلدوا ، فجاء الفعل بعد أن مضى فيهما الرفع ... وكذلك "والسارقة" كأنه قال : وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم . فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث ، ويحمل على نحو من هذا ، ومثل ذلك ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ [2] ، فمثل هذا التركيب عند سيبويه جملتان وعند غيره جملة واحدة .

ولما كان كل شيء في بناء الجملة له غرض وغاية ولا يكون عبثاً من العبث فإن الفاء تدخل في مثل " الذي يأتيني فله درهم " لتفيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الإتيان ، فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك ، واحتمل الإقرار " [3] ، وبدخول هذه الفاء " فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره " [4] ، والسببية أو الترتب من معاني الفاء ، وهي تأتي للربط بين جملة الشرط وجملة الجواب إذا كانت جملة الجواب مما لا يصلح أن يكون شرطاً ، والشرط فيه ترتب شيء على آخر ، ولو لم يصلح من حروف العطف غيرها لأداء هذا الربط الترتبي ، ولذلك نجد أن مثل هذا التركيب مشبه بأسلوب الشرط لمكان الفاء ، وإن كان بدون أداة شرط ، ولعل شيئاً من التوسع في معنى الشرط يدخل مثل هذه التراكيب في أساليب الشرط " ألا ترى أنك لو قلت " الذي يأتيني فله درهم والذي يأتيني فمكرم محمود " كان حسناً. ولو قلت : زيد فله درهم لم يجز ، وإنما جاز ذلك ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء " [5] ، وقد شبه النحاة المبتدأ في هذه التراكيب بأدوات الشرط من وجهين :

---

(1) سورة النور : ١ .
(2) سورة النساء : ١٦ ، ونص سيبويه في الكتاب ١/١٤٢ ، ١٤٣ .
(3) الأزهري : شرح التصريح ١/١٧٤ .
(4) ابن هشام : المغني ١/١٤١ .
(5) سيبويه : الكتاب ١/١٣٩ ، ١٤٠ .

: إفـــادة العموم ، واستقبال صلته ، ولذلك عندما دخلت الفاء على ما صلته ماض مـــثل قوله تعالى : ﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ﴾ [1] ، أولوه على معنى وما يتبين إصابته إياكم .

وقد عقد الرضى مقارنة بين أسلوب الشرط وهذا التركيب من وجوه عدة ، وأوضـــح فـــيها المشـــابهة بينهما " وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك : الذى أتانى فله درهم " والموصول بالظرف نحو " الذى قدامك " أو " فى الدار فله درهم " ، وإنما وصل المبتدأ الذى فـــى خبره الفاء ، أو وصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمـــة الشرط ، والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء ، وأما الصلة والصفة فيكونان كالشـــرط ، وكان حق الموصول على هذا ألا يكون إلا مبهماً كأسماء الشرط نحو مَـــنْ وما الشرطيتين ، وإنما جاز ألا يكون مبهماً كما فى قوله تعالى : ﴿ إن الذين فتـــنوا المؤمنيـــن والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾ [2] ؛ لأنه دخيل فى معنى الشرط ، وكذا كان حق الصلة ألا تكون إلا فعلاً مستقبل المعنى كشرط (مَنْ ، وما) ، إلا أنه لم يكن شرطاً فى الحقيقة جاز ألا يكون صريحاً فى الفعلية ، بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور ، وألا يكون مستقبل المعنى كقولـــــه تعالى : ﴿ إن الذين فتنوا ﴾ ، وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء ، فمن حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها " [3].

وهذا النص يكشف وجوه المشابهة بين التركيبين على أن الرضى يجيز أن يكـــون الموصول خاصاً لا عاماً ، وأن تكون صلته ماضية مستدلاً بالآية السالفة فـــيما نقلـــته عنه ؛ لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن أى الإحراق .

---

(١) سورة آل عمران : ١٦٦ .

(٢) سرة البروج : ١٠ .

(٣) الرضى : شرح الكافية ١/١٠١ ، ١٠٢ .

ولذلك يقول : " والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكــون عامــاً وصــلته مستقبلة كما في أسماء الشرط وفعل الشرط " [1] ، ولهذه المشابهة بين هذا النوع من المبتدأ وأسماء الشرط أوجب بعض النحاة أن تكون له الصــدارة مثلها لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل بعده وكونه سبباً لما بعده ، ولهذا الســبب نفســه لــم يجيزوا دخول النواسخ على مثل هذا التركيب مع وجود الفاء واستثنوا من ذلك (إن) بكسر الهمزة ، و (أن) بفتح الهمزة ، و (لكن) مثل قول الشاعر :

بكل داهية ألقى العداء وقد　　　يُظن أنّي في مكري بهم فزع

كلا ، ولكنّ ما أبديه من فَرِقٍ　　　فكي يُعزّوا فيغريهم بي الطمع [2]

وقول الآخر :

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم　　　ولكنّ ما يقضى فسوف يكون [3]

وذلــك لأن النواسخ تؤثر معنى في الجملة ، وما يؤثر معنى في الجملة لا يدخل علىَ جملة مصدرة بلازم التصدر ، إلا أن هذا النوع من المبتدأ ؛ لأنه غير راسخ العرق في الشرطية – على حد تعبير الرضي – جاز أن يدخله ما لا يؤثر فــي الجملة بعده معنى ظاهراً ، وهو " إن " و " أن " " نص على ذلك في إن وأن سيبويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به " [4] ، كقوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ﴾ [5] ، وقوله تعــالى : ﴿ إن الذيــن يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم ﴾ [6] ، وقوله تعالى : ﴿ واعلموا أنما

---

(1) الرضي : شرح الكافية ١٠١/١ .
(2) انظر الأزهري : التصريح ١٧٤/١ .
(3) الأشموني : ٢٢٥/١ .
(4) السابق نفسه .
(5) سورة آل عمران : ٩١ .
(6) سورة آل عمران : ٢١ .

غنمــتم من شيء فأن لله خمسه ﴾ [1] ، وبهذا يكون حكم الرضي على المالكي بأنه ألحــق بــأن (أن) و (لكــن) من غير سماع ، ولكن قياساً على جواز العطف بالــرفع علــى اسمهما كما يجوز في اسم (إن) حكماً خالفه النص المسموع في القرآن والشعر .

[٢] الربط الإضافي بضمير الفصل :

تقــع بين عنصري الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) صيغة ضمير الرفع المنفصل ، سواء أكانت الجملة الاسمية غير منسوخة أم منسوخة ، وهذه الصيغة يسميها البصريون ضمير الفصل ، ويسميها الكوفيون عماداً ودعامة ، وقد أحسن ابــن الحاجب بتسميته " صيغة مرفوع " ، وهو يرمي إلى أن الصيغة مجردة عن وظيفتها الأصلية ، وهو بذلك يتجنب الخلاف حول هذه الصيغة ، إذ يذهب بعض النحاة إلى أنها اسم ملغى وهذا مما يفهم من كلام سيبويه والخليل .

يقول سيبويه : " فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة " ما " إذا كانت لغواً " [2] ، ونقل عن الخليل أنه كان يقول : " والله إنه لعظيم جعليم " هو " فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة " ما " إذا كانت " ما " لغواً " [3] ، ويذهب بعضهم إلى أنها حرف استتكار لخلو الاسم من الإعراب لفظاً ومحلاً ، ويقول بعض النحاة إنها اسم يكون في الإعراب تبعاً لما قبله أو لما بعده [4] .

وفــائدة الفصــل في الربط هنا أنه يحدد الخبر فلا يجعله يلتبس بالنعت ، ولذلك سماه البصريون فصلاً " لأنه فصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً لأنك إذا قلت : " زيد القائم " جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت

---

(1) سورة الأنفال : ٤١ .

(2) سيبويه : الكتاب ٢/٣٩١ .

(3) السابق نفسه : ٢/٣٩٧ .

(4) انظــر الرضــي : شرح الكافية ٢/٢٧ ، وابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٠٦ ، والسيوطي : الهمع ١/٢٣٥ ، وما بعدها .

بالفصـــل ليتعين كونه خبراً لا صفة " [١] ، وكما يكون الفصل بين المبتدأ والخبر يكون بين اسم كان وخبرها يقول سيبويه : " وإنما فصل لأنك إذا قلت : " كان زيد الظـــريف " فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتاً لزيد ، فإذا جئت بـــ (هو) أعلمت أنهـــا متضـــمنة للخـــبر " [٢] ، فالغرض من دخول الفصل فى الكلام هو " إرادة الإيـــذان بـــتمام الاسم وكماله ، وأن الذى بعده خبر وليس بنعت ، وقيل : أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات " [٣] .

ويـــتفق علماء العربية على أن الفصل – برغم صحة الكلام بدونه – يفيد التوكـــيد والحصر والاختصاص " فوروده من أجل التوكيد المعنوى ، وفيه دلالة على الاختصاص ، فقوله تعالى : ﴿ والكافرون هم الظالمون ﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ ولكـــن كانوا هم الظالمين ﴾ [٥] ، و ﴿ إن ترن أنا أقل ﴾ [٦] ، إلى غير ذلك من الضمائر التى وردت على هذه الصفة فإنها مفيدة للتوكيد كما ترى ؛ لأن الكلام مع ذكـــرها أبلغ ، فأنت لو قلت : " والكافرون الظالمون " ، " ولكن كانوا الظالمين " وأسقطت هذه الضمائر ، فإنك تجد فرقاً بين الحالين فى التوكيد وعدمه ، وكما هى مفيدة للتأكيد كما ترى ففيها دلالة على الاختصاص ؛ لأنه إذا قال (والكافرون هم الظـــالمون) فإنمـــا جـــاء بالضمير ليدل على أنهم لكفرهم اختصوا بمزيد الظلم الفـــاحش ، وقولـــه تعالى : ﴿أولئك هم المؤمنون حقاً ﴾ [٧] ، فيه دلالة على مزيد اختصاصـــهم بالإيمان واستحقاقهم لصفته من بين سائر الخلق فيؤخذ الاختصاص والتأكيد من هذا الضمير " [٨] ، وقد اشترط النحاة لدخوله الكلام شروطاً :

---

(١) السيوطى : الهمع ٢٤/٢ .
(٢) سيبويه : الكتاب ٣٨٨/٢ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١١٠/٣ .
(٤) سورة البقرة : ٢٥٤ .
(٥) سورة الزخرف : ٧٦ .
(٦) سورة الأنفال : ٣٩ .
(٧) سورة الأنفال : ٤ .
(٨) السيوطى : الهمع ٢٤/١ ، والمغنى لابن هشام : ١٠٥/٢ .

[أ] أن يكون بصيغة الضمير المنفصل للرفع ؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد وهو الذى يؤكد به الضمير المتصل .

[ب] أن يكون مطابقاً لما قبله فى العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكر والتأنيث) والشخص (التكلم والخطاب والغيبة) " لأنك إنما تفصل بالذى تعـنى به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول ، وكان خبره ، ولا يكون الفصل ما تعنى به غيره " [1] ، كما يقول سيبويه .

[ج] أن يكـون مـا قـبله معرفة مبتدأ ، أو منسوخاً بأحد النواسخ ، وهنا لا يكون اللـبس الـذى يؤتـى بضمير الفصل لإزالته إلا مع المبتدأ غير المنسوخ ومفعولـى ظـن وأخواتها ، حيث يتحدان فى العلامة الإعرابية ، وأما مع المنسـوخ بكـان أو إحدى أخواتها ، و (إن) أو إحدى أخواتها فلا يكون لبس يرفعه ضمير الفصل ، حيث تتخالف العلامة الإعرابية فى الجزأين ، وكذلـك لا يكـون هـناك لبس عندما يكون المبتدأ ضميراً ؛ لأن الخبر لا يلتبس بالنعت فى هذه الحالة ؛ إذ لا ينعت الضمير مطلقاً ، والنحاة يجعلون دخـول الفصـل من باب التوسع يقول الرضى : " ثم إنه اتسع فى الفصل فـأدخل حيـث لا لبس بدونه أيضاً ، وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر فى الإعـراب نحـو " كان زيد هو القائم ، وما زيد هو القائم ، وإن زيداً هو القائمُ ، وعند كون المبتدأ ضميراً نحو ﴿ أنى أنا الغفورُ الرحيم ﴾ [2] . وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ كقولك :" الدينُ هو النصيحة" [3] ، ولكنى أرى اللبس يمكن أن يكون قائماً فى الأمثلة التى أوردها الرضى ، مـاعدا الآيـة ؛ لأن اسـم أن فيها ضمير ، وذلك عند الوقف على الأمثلة الأخـرى كـان زيـد هو القائم ، وما زيد هو القائم ، إن زيداً هو القائم ، والوقـف على المعرف بأل يكون بالسكون فتختفى هنا العلامة الإعرابية ، وبذلـك يظـل اللبس الذى يرفعه الفصل محتملاً ، وأما المثال الأخير وهو

---

(1) سيبويه : الكتاب ٣٩٤/٢ .
(2) سورة الحجر : ٤٩ .
(3) الرضى : شرح الكافية ٣٥/٢ .

"الديـــن هـــو النصيحة " فعند عدم وجود الفصل يحتمل البدلية ، وليس من اللازم أن يكون الفصل من أجل الفصل بين الخبر والنعت فقط .

[د] أن يكـــون ما بعد الفصل معرفة بالألف واللام أو ما أشبهها "واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طـــال ولـــم تدخلـــه الألف واللام " [1] ، ومرادهم بما أشبه المعرفة أفعل التفضيل الذي لا تدخله الألف واللام .

وقد أجاز بعض النحاة الفصل في مواضع أخرى غير هذه ، ولكن الرضى يقول : " والحق أن كل هذا ادعاء ولم يثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به ... ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل ، كما ذكر سيبويه " [2] .

ومـــا ورد من غير ذلك يمكن أن يفسر على غير الفصل ، كما أن الفصل نفســـه يمكن أن يحلل نحوياً – كما جعله ناس كثير من العرب – على أنه "بمنزلة اســـم مبـــتدأ وما بعده مبنى عليه " [3] ، والمبتدأ والخبر معاً خبر للمبتدأ الأول أو مفعـــول ثـــان لظـــن أو خبر لاسم كان أو إن وأخواتها ، ولهذا عددته من الربط الإضـــافى ، وليس الفصل هنا ضرورياً عندما يكون المبتدأ معرفاً كما يرى بعض الباحثين [4] .

---

(1) سيبويه : الكتاب ٣٩٢/٢ .

(2) الرضى : شرح الكافية ٢٥/٢ .

(3) سيبويه : الكتاب ٣٩٢/٢ .

(4) د/ ســامى أنور : العوامل الداخلية والخارجية فى تفسير الظواهر اللغوية ص ٤٤ [مجلة الحصاد ع (١) ١٩٨١م .

[٤] شروط الصحة :

ولكى تكون الجملة الاسمية صحيحة لابد أن تتوفر فيها عدة شروط :

١- المبـــتدأ يجب أن يكون معرفة ، مثل : النهرُ فسيحٌ ، أو نكرة موصوفة أو مضافة ، مثل : أمرٌ عظيمٌ أتى بك ، ومثل : كتابُ الطالبِ مفتوحٌ .

٢- لابد من المطابقة بين الخبر والمبتدأ فى : التذكير والتأنيث ، والعدد .

٣- لابـــد من وجود ضمير فى الخبر يعود على المبتدأ ، إذا كان الخبر جملة اسمية أو فعلية .

[أ] أحكام المبتدأ :

للمبتدأ خمسة أحكام :

الأول : وجـــوب رفعـــه ، وقـــد يجر بالباء أو من الزائدتين ، أو بربَّ ، التى هى حـــرف جـــر شبيه بالزائد ، فالأول نحو " بحسبك الله " . والثانى : نحو : ﴿ هل من خالقٍ غيرُ اللهِ يرزقكم ؟ ﴾ . والثالث : نحو : " يا رُبَّ كاسيةٍ فى الدنيا عارية يومَ القيامة " .

الثانى : وجوب كونه معرفة ، نحو : " محمدٌ رسولُ اللهِ " أو نكرة مفيدة ، نحو : " مجلسٌ علم يُنتفعُ به خيرٌ من عبادة سبعين سنة " .

وتكون النكرة مفيدة بأحد أربعة عشر شرطاً :

١- بالإضـــافة لفظاً نحو : " خمسٌ صلوات كتبهنّ الله " ، أو معنى ، نحو : " كلٌّ يموتُ " ، ونحو : " قلْ كلٌّ يعمل على شاكلته " ، أى : كل أحد .

٢- بالوصف لفظاً ، نحو : " لعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك " ، أو تقديراً نحو : "شـــرٌّ أهـــرَّ ذا ناب " ، ونحو : " أمرٌ أتى بك " ، أى : شر عظيمٌ وأمرٌ عظـــيمٌ ؛ أو معنىً : بأن تكون مصغَّرة ، نحو : رُجَيْلٌ عندنا " أى : رجلٌ حقيرٌ ؛ لأن التصغير فيه معنى الوصف .

٣- بأن يكون خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً مقدّماً عليها ، نحو ﴿ وفوق كل ذى علمٍ عليمٌ ، ولكل أجلٍ كتاب ﴾ .

٤- بـأن تقـع بعد نفى ، أو استفهام ، أو " لولا " أو " إذا " الفجائية . فالأول نحو : " ما أحدٌ عندنا " ، والثانى ، نحو : ﴿ أإلهٌ مع الله ﴾ ، والثالث كقول الشاعر :

لولا اصطبارٌ لأودى كُلُّ ذى مِقَةٍ

لمّا استقلّتْ مَطاياهُنّ للظُّعْنِ

والرابع نحو : " خرجتُ فإذا أسدٌ رابضٌ " .

٥- بـأن تكون عاملة ، نحو : " إعطاءٌ قرشاً فى سبيل العلم ينهض بالأمة " ، ونحـو : " أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ، ونهيٌ عن مُنكرٍ صدقةٌ " . (فإعطاء ، عمـل النصب فى " قرشاً " على أنه مفعول به ، وأمر ونهى : يتعلق بهما حرف الجر والمجرور مفعول لها غير صريح) .

٦- بـأن تكـون مـبهمة ، كأسماء الشرط والاستفهام و " ما " التعجبية وكم الخبريّة . فالأول نحو : " من يجتهد يُفلحْ " ، والثانى نحو : " من مجتهد ؟ وكـم علماً فى صدرك " ، والثالث نحو : " ما أحسن العلم ! " ، والرابعُ نحو : " كم مأثرٍ لك ! " .

٧- بـأن تكـون مفـيدة للدعاء بخير أو شرٍّ ، فالأولُ نحو : " سلامٌ عليكم . والثانى نحو : ﴿ ويلٌ للمطففين ﴾ [1] .

٨- بـأن تكـون خلفاً عن موصوف ، نحو : " عالمٌ خيرٌ من جاهل " ، أى : رجلٌ عالم ، ومنه المثل : " ضعيفٌ عاذٌ بقرملة " .

٩- بأن تقع صدر جملة حالية مرتبطة بالواو أو بدونها: فالأول كقول الشاعر:

الذّنبُ يطرقُها فى الدّهرِ واحدةً

وكُلّ يوم ترانى مُدْيَةٌ بيدى

([1]) سورة المطففين : ١ .

١٠- بأن يراد بها التنويع ، أى التفصيل والتقسيم ، كقول امرئ القيس :

فأقبلت زحفاً على الركبتين

فثوبٌ لبستُ ، وثوبٌ أجُرّ

وقول الآخر :

فيومٌ علينا ، ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ، ويومٌ نُسَرُّ

١١- بأن تُعطف على معرفة ، أو يُعطف عليها معرفة ، فالأول نحو : " خالدٌ ورجلٌ يتعلمان النحو " ، والثانى نحو : " رجلٌ وخالدٌ يتعلمان البيانَ " .

١٢- بأن تعطف على نكرة موصوفة ، أو يُعطفَ عليها نكرةٌ موصوفة ، فالأول نحو : " قولٌ معروفٌ ومغفرة خيرٌ من صدقة يتبعها أذى ، والثانى نحو ﴿ طاعة وقولٌ معروف ﴾ .

١٣- بأن يراد بها حقيقة الجنس لا فردٌ واحدٌ منه ، ونحو : "تمرةٌ خيرٌ من جرادة " ، و " رجلٌ أقوى من امرأة " .

١٤- بأن تقع جواباً ، نحو : "رجلٌ " فى جواب من قال : " من عندك ؟ " .

ولم يشترط سيبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة . فكل نكرة أفادت إن ابتدئ بها صح أن تقع مبتدأ ، ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التى خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدماً عليها : إن لم تفد . فلا يقال : " رجل من الناس عندنا . ولا عند رجل مال " ، و لا " لإنسان ثوب " ؛ لعدم الفائدة ؛ لأن الوصف فى الأول وتقدم الخبر فى الثانى لم يفيدا التخصيص ؛ لأنهما لم يقللا من شيوع النكرة وعمومها .

الثالث: جواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ ، تقول : " كيف سعيد ؟ " ، فيقال فى الجواب : " مجتهدٌ " أى : هو مجتهدٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها ﴾ ، وقوله : ﴿ سورةٌ أنزلناها ﴾ .

والتقدير فى الآية الأولى " فعمله لنفسه ، وإساءته عليها " ، فيكون المبتدأ ، وهــو العمــل والإساءة ، محذوفاً ، والجار متعلق بخبره المحذوف ، والتقدير فى الآية الثانية : " هذه سورة " .

الـــرابع: وجوب حذفه وذلك فى أربعة مواضع :

١- إن دلّ علــيه جــواب القسم ، نحو : " فى ذمّتى لأفعلنّ كذا " ، أى : فى ذمتى عهدٌ أو ميثاق .

٢- إن كــان خــبره مصــدراً نائباً عن فعله نحو : " صبر جميل " و " سمعٌ وطاعة " أى : صبرى جميل ، وأمرى سمع وطاعة .

٣- إن كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو الذم بعد " نعم وبئس " مؤخراً عنهما ، نحو : نِعمَ الرجل أبو طالب ، وبئسَ الرجلُ أبو لهبٍ ، فأبو ، فى المثالين ، خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هو " .

٤- إن كان فى الأصل نعتاً قطع عن النعتية فى معرض مدحٍ أو ذم أو ترحّم ، " خذ بيدِ زهيرِ الكريم " و " دعْ مجالسة فلانٍ اللئيم " و " أحسن إلى فلانٍ المسكين " . فالمبتدأ محذوف فى هذه الأمثلة وجوباً ، والتقدير : هو الكريم ، وهــو اللئــيم ، وهو المسكين ، ويجوز أن تقطعه عن الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره فى الأول : أمدح ، وفى الثانى : أذم ، وفى الثالث : أرحم .

الخامس: إن الأصــل فيه أن يتقدّم على الخبر ، وقد يجب تقديم الخبر عليه ، وقد يجوز الأمران .

[ب] أحكام الخبر :

لخبر المبتدأ سبعة أحكام :

الأول : وجوب رفعه .

الثاني: أنّ الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة . وقد يكون جامداً ، نحو : "هذا حجرٌ" .

الثالث: وجوب مطابقته للمبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً .

الرابع: جواز حذفه إن دلَّ عليه دليل ، نحو : " خرجت فإذا الأسدُ ، أي : فإذا الأسدُ حاضـــرٌ ، وتقول : " مَن مجتهدٌ ؟ " فيقال في الجواب : " زهيرٌ " أي : " زهـــيرٌ مجـــتهدٌ " ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أُكُلُها دائمٌ وظِلُّها ﴾ ، أي : وظلُّها كذلك .

الخامس: وجوب حذفه في أربعة مواضع :

[١] أن يـــدلّ على صفة مطلقة ،أي : دالة على وجود عام ، وذلك في مسألتين ، الأولى : أن يتعلّق بها ظرفٌ أو جارٌ ومجرور ، نحو : " الجنة تحت أقدام الأمهـــات " و " العلم في الصدور " ، والثانية : أن تقع بعد لولا أو لوما ، نحو : " لولا الدّينُ لهلَكَ الناسُ " و " لوما الكتابةُ لضاع أكثر العلم " .

فـــإن كـــان صـــفة مقيدة (أي دالة على وجود خاص : كالمشي والقعود والـــركوب والأكل والشرب ونحوها) وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل ، نحو : "لـــولا العـــدو سالمنا ما سلم " ، ونحو : " خالد يكتب في داره ، والعصفور مغرد فـــوق الغصن " ، ومنه حديث : " لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم " . فإن دلّ عليه دليل جاز حذفه وذكره ، نحو : لولا أنصاره لهلك" أو " لـــولا أنصـــاره حموه لهلك " ، ونحو : " عليٌّ على فرسه " أو " علي راكب على فرسه " .

[٢] أن يكون خبراً لمبتدأ صريح في القسم ، نحو : " لعمرك لأفعلنّ " ، ونحو : " أيمنُ الله لأجتهدنّ " ، قال الشاعر :

لعمرك ما الإنسان إلا ابنُ يومه

على ما تجلّى يومُهُ لا ابنُ أمسه

وما الفخرُ بالعظم الرّميم ، وإنّما

فخارُ الذى يبغى الفخار بنفسه

فإن كان المبتدأ غير صريح فى القسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم وغيره) جـــاز حذف خبره وإثباته ، تقول " عهد الله لأقولن الحق ، وعهد الله على لأقولن الحق " .

[٣] أن يكـــون المبتدأ مصدراً ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر ، وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبراً ، وإنما تصلح أن تسدّ مسدّ الخبر فى الدلالة عليه ، فـــالأولُ نحو : " تأديبى الغلام مسيئاً " ، والثانى نحو : " أفضلُ صلاتك خالياً مما يشغلك " .

ولا فرق بين أن يكون اسمُ التفضيل مضافاً إلى مصدر صريح ، كما مثّل ، أو مؤوّلٍ ، نحو : " أحسنَ ما تعملُ الخيرَ مستتراً " ، وكذلك لا فرقَ بين أن تكون الحالُ مفردة ، كما ذُكر ، أو جملة : كحديث : " أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجدٌ " ، وقول الشاعر : وقد اجتمعت فيه الحالان : المفردة والمركبة :

خيرُ اقترابى من المولى حليفَ رضاً

وشرُّ بُعدِى عنهُ وهو غضبانُ

فالحال فى الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف (وهو حاصل) سادة مسده ، لكنها غير صالحة للإخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ ؛ إذ لا معنى لقولك: (تأديبى الغلام مسيء ، وأفضل صلاتك خال مما يشغلك) معنى لقولك : (تأديبى الغلام مسيء ، وأفضل صلاتك خال مما يشغلك ، وهلم جرا) .

فإن صحَّ الإخبارُ بالحال ، وجبَ رفعها لعدم مباينتها حينئذ للمبتدأ ، نحو : " تأديبى الغلامَ شديدٌ " ، وشذَّ قولهم : " حُكمكَ مُسمَّطاً " أى : مثبتاً نافذاً ، إذ يصحُ أن تقولَ : " حُكمُكَ مُسمَّطٌ " .

[٤] أن يكونَ بعد واوٍ مُتعيّنٍ أن تكون بمعنى " مَعَ " نحو " كلُّ امرئٍ وما فَعَلَ " ، أي : مــع فعلــه ، فــإن لم يتعيّن كونُها بمعنى " مَعَ " جاز إثباته ، كقول الشاعر :

تمنوا لى الموتَ الذى يُشعَبُ الفتى

وكلُّ امرئٍ والموتَ يلتقيان

السادس: جواز تعدُّده ، والمبتدأ واحد نحو " خليلٌ كاتبٌ ، شاعرٌ ، خطيب " .

السابع: أنَّ الأصل فيه أن يتأخر عن المبتدأ . وقد يتقدم عليه جوازاً أو وجوباً .

[٥] العامل في المبتدأ والخبر:

إن قضــية العــامل مــن القضايا التى شغلت اهتمام النحاة وهيمنت على أفكــارهم وغطــت علــى كثــير من الجوانب الأخرى متأثرين فى ذلك بالفلسفة والمنطق ، وقد كان لهما حظ كبير فى جل قواعد اللغة ودراستها ، وقد نالت هذه القضية النظرية الفلسفية قسطاً كبيراً فى كتب إعراب القرآن ومعانيه ، فيقولون : إن لكل مرفوع رافعاً ، ولكل منصوب ناصباً ، ولكل مجرور جاراً ، على نمط : إن لكل معلول علة ، ولكل مسبب سبباً ، ومن هنا يبدو التأثير الفلسفى جلياً .

وحينما يتحدث النحاة عن بعض قضايا المبتدأ والخبر ، لا يفتأون يذكرون دائماً الرافع لهما ويوغلون فى ذلك ، وقد احتدم الخلاف بينهم حول العامل ، فمن قائل : إنه الابتداء الذى عمل فى المبتدأ والخبر ، وآخر يقول : إن كل واحد منهما عمــل فــى الآخر ، وثالث يرى : إن الابتداء عمل فى المبتدأ ، والمبتدأ عمل فى الخــبر ورابع يرى :إن الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر ، وهناك أقوال أخرى ، وقد علل كل فريق لمذهبه تعليلاً قائماً على المنطق الفلسفى [١] .

وهــذه القضــية التى أولاها النحاة اهتماماً كبيراً لا تقدم للواقع اللغوى أى فائدة عملية ، وكان الأجدر أن يتجه النحاة إلى وصف هذا الواقع اللغوى بعيداً عن

---

(١) انظر ابن يعيش شرح المفصل ٨٤/١ ، والسيوطى : الهمع ٩٤/١ ، ٩٥ .

متاهات الفلسفة والمنطق ، وإذا كان منطقهم الفلسفي أفاد في مجالسهم الكلامية ، فإنه غير مفيد في الدرس اللغوي .

فقد بحث النحاة عن العامل الذي جلب الضمة في كل من المبتدأ والخبر ، ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يؤدي إلى وجود تلك الضمة ، قالوا : إنه مرفوع بالابتداء ، وهو عامل معنوي ، المقصود به كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية الأصلية ، أو كونه واقعاً في أول الجملة ، أما الخبر فالفاعل فيه لفظي وهو المبتدأ ، أي إنه يرفع الخبر . فمذهب سيبويه وجمهور البصريين (وهو المشهور) : أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ .

وعلى ذلك ، فالعامل في المبتدأ معنوي ؛ لأنه الابتداء – والابتداء عامل معنوي ؛ إذ هو التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها . فمثلاً : محمد ناجح ، محمد : اسم مجرد عن العوامل اللفظية فهو مرفوع بالابتداء (وهو أمر معنوي) ، أما الخبر وهو : ناجح ، فإن عامله لفظي وهو المبتدأ .

وقلنا غير الزائدة ؛ لأن العامل الزائد ، أو الشبيه به ، لا يخرج الاسم عن الابتداء ، فمثال الزائد : الباء في مثل : بحسبك درهم : فحسبك مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فإن الباء الداخلة عليه حرف جر زائد .

ومثال الشبيه بالزائد : رب في مثل : رب رجل قائم ، فرجل : مبتدأ ، وقائم خبره ، والدليل على أنه مبتدأ ، رفع المعطوف عليه ، مثل : رب رجل قائم وامرأة .

مذاهب أخرى في العامل :

وذهـــب قوم إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر معاً : هو الابتداء ، فالعامل فـــيهما معنوى . وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، أما الخبر فهو مرفوع بالابتداء والمبـــتدأ ، وقيل : إنهما رافعاه ، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخـــبر وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه (الأول) وهذا الخلاف لا ثمرة فيه ، إن العـــامل فـــى المبتدأ ، وهو الابتداء : وهو أمر معنوى والعامل فى الخبر هو المبتدأ وهو أمر لفظى ، وهذا هو أحسن الآراء وقيل : العامل فيهما : هو الابتداء وقيل : كل منهما عمل فى الآخر ، إلى غير ذلك من الخلافات التى لا تجدى .

هل يقع المبتدأ بعد (إنْ) و (إذا) الشرطيتين ؟

هذه قضية مهمة ، وقد اختلف فيها النحاة اختلافاً بيناً ، فالكوفيون يرون أن هـــذه الأدوات ليست مختصة بالأفعال ، وعلى ذلك فالأسماء المرفوعة التى تليها تعرب مبتدأ [1] ويدخل ذلك فى دائرة المركب الاسمى الإسنادى ويمكن تطبيق ذلك على النصوص التالية :

قال الله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ﴾ [2] .

قال الله تعالى : ﴿ إذا الشمسُ كوّرت وإذا النجوم انكدرت ﴾ [3] .

قال الله تعالى : ﴿ إن امروٌ هلك ليس له ولد ﴾ [4] .

وقد علق الفراء وهو أحد أعلام المدرسة الكوفية على الآية الأولى بقوله : " استجارك " فى موضع جزم ، وإن فرق بين الجازم والمجزوم بأحد ، وذلك سهل فـــ (إنّ) خاصة دون حروف الجزاء ؛ لأنها شرط وليست باسم " [5] .

---

(1) الأنبارى : الإنصاف ٦١٥ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١٠/٩ .

(2) سورة التوبة : ٦ .

(3) سورة التكوير : ١-٢ .

(4) سورة النساء : ١٧٦ .

(5) معانى القرآن ٤٢٢/١ .

ويفهم من قوله أنه لا يقدر فعلاً بعد (إن) ؛ إذ لو قدر فعلاً بعدها ، لما كان هناك فصل بين (إن) والفعل .

أما البصريون فيرون أن هذه الأسماء المرفوعة تعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور ، وذلك لاختصاص (إنْ) و (إذا) بالدخول على الأفعال ومثلهما في ذلك (لو) كما في قوله تعالى : ﴿ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق ﴾ [1] .

وعلى ذلك فما بعد هذه الأدوات يندرج تحت المركب الفعلى (الجملة الفعلية) ، وقد سار (النحاس) فى كتابه (إعراب القرآن) على المذهب البصرى ، حيث أعرب جميع الأسماء المرفوعة التى تلى (إنْ) و (إذا) و (لو) فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور [2] .

والمذهب الكوفى يقترب من المنهج الوصفى فى دراسة النص اللغوى ، وبعده عن التعسف فى التأويل والتقدير الذى عمد إليه المذهب البصرى .

هذا ، وبالرغم من أن كتب المتأخرين أطبقت على أن جميع البصريين يقدرون فعلاً بعد (إنْ) أو (إذا) إذا ورد بعدهما الاسم المرفوع ، إلاّ أننا نجد سيبويه قد أجاز وقوع الاسم بعد (إذا) مرفوعاً على الابتداء وليس بتقدير فعل قال : " والرفع بعدهما (أى بعد حيث وإذا) جائز ؛ لأنك قد تبتدئ بالأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس " [3] ، ورغم إجازته لذلك إلاّ أنه وصفه بالقبح [4] ، كما أوجب تقدير الفعل فى بعض الأماكن من كتابه [5] .

---

(1) سورة الإسراء : ١٠٠ .

(2) النحاس : إعراب القرآن : ٢٦٤ ، ٤١٨ ، ٥٩٧ ، ١٤١٢ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤٨ ، تحقيق زهير غازى زاهد ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦م .

(3) سيبويه : الكتاب ١٠٧/١ .

(4) السابق نفسه : ١٠٦/١ ، ١٠٧ .

(5) السابق نفسه : ١٣٤/١ ، ١١٢/٣ ، ١١٤ .

ومما ورد عنده مرفوعاً بعد (إذا) قول ذى الرمة :

إذا ابنُ أبى موسى بلالٌ بلغته   فقام بفأسٍ بين وصلبك جازرٌ

قال سيبويه معقباً على هذا البيت: " فالنصب عربى كثير ، والرفع أجود"(١) ، ويعنى بالرفع أن يكونَ مبتدأ .

وقد اعترض المبرد على سيبويه فى تجويز رفع الابتداء بعد (إذا) الشرطية (٢) ، وردّ ابن ولاد على المبرد منتصراً لسيبويه (٣) .

وقد أجاز الأخفش الوجهين ورجّح تقدير الفعل بعد (إنْ) فى قوله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ﴾ فقال فى كتابه (معانى القرآن) : "فابتدأ بعد (إنْ) وإن كان رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين ؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها ، إلا أنهم قالوا ذلك فى (إنْ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء ، وليس بعدها فعل مجزوم فى اللفظ كما قال الشاعر :

عاودْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبَا

ثم قال : وقد زعموا أن قول الشاعر :

أتجزعُ إن نفسٌ أتاها حِمامُها   مهلاً التى عن بين جنبيك تدفَعُ

لا ينشد إلا رفعاً ، وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، هذا وقد ابتدئ بعد (إنْ) ، وإن شئت جعلته رفعاً بفعل مضمر " (٤) .

فالأخفش إذن يجيز الوجهين ويؤيد ذلك ويعضده ما ذهب إليه ابن جنى حينما عرض لقول الشاعر (ضيغم الأسدى) :

إذا هو لم يَخفنى فى ابن عمّى   وإن لم ألقه الرّجلُ الظّلُومُ

وبين أن (هو) فى البيت مبتدأ وليس بفاعل لفعل محذوف (٥) .

---

(١) سيبويه : الكتاب ٨٢/١ .

(٢) المبرد : المقتضب ٧٦/٢ ، ٧٧ .

(٣) ابن ولاد : الانتصار ٣٠ ، ٣٣ ، تحقيق عبد الحميد السيورى ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ١٩٦٩م .

(٤)الأخفش :معانى القرآن٢١٧ ،٢١٨ ،تحقيق فائز فارس ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة، ١٩٧٧م.

(٥) ابن جنى : الخصائص ١٠٤/١ ، ١٠٥ .

قال في خصائصه (١) : " وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد (إذا) الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى : ﴿ وإذا السماء انشقّتْ ﴾ (٢) ، ﴿ وإذا الشّمس كُوِّرتْ ﴾ (٣) .

ومن هنا نستبعد ما أشار إليه الأنباري في الإنصاف من أن الأخفش يرى تعين الابتداء بعد هذه الحروف (٤) .

[٦] المطابقة :

سبق أن ذكرنا أن المبتدأ له صورتان :

[١] الصورة الأولى مبتدأ ذو خبر :

والسمة العامة لهذه الصورة وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ في النوع : (التذكير والتأنيث) والعدد (الإفراد ، والتثنية ، والجمع) ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :

[أ] إذا كان الخبر مشتقاً يستوي فيه المذكر والمؤنث كمجيئه على وزن (فَعِيل) بمعنى : (مَفْعُول) نحو قولك : المرأة قتيل ، والبقرة ذبيح ، فلم يحدث تطابق بينهما في النوع .

[ب] إذا كان المبتدأ جمعاً لغير العاقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمع تكسير أو جمعاً سالماً مؤنثاً كقولك : الأشجار عالية ، أو عاليات ، أو أعالٍ .

[ج] إذا كان الخبر دالاً على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ في العدد كقولك مثلاً : الناسُ صنفان ، الطلاب نوعان ، الجيش فريقان .

---

(١) ابن جني : الخصائص ١/١٠٥ .

(٢) سورة الانشقاق : ١ .

(٣) سورة التكوير : ١ .

(٤) ابن الأنباري : الإنصاف ٦١٦ ، ٦٢٠ .

[د] إذا دلّ المبـــتدأ على أفراد متعددة ، ولكن نزل منزلة المفرد ، جاء الخبر فى هذه الصورة مفرداً كقولك مثلاً : التجاربُ مرشد حكيم ، والمقاتلون رجل واحد ، والشعوب العربية يد واحدة .

الصورة الثانية : مبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر :

والمبـــتدأ فى هذه الصورة مختلف عن الصورة الأولى ، فيرد على أنواع ثلاثة :

النوع الأول : التطابق في الإفراد : كقولك : " أراغبٌ أنت فى العلم " .

النوع الثاني : التطابق في غير الإفراد : كقولـــك مثلا : أمؤديان أنتما حق الله عليكما ، أمـــؤدون أنـــتم حق الله عليكم ، فالمثال الأول للتطابق فى التثنية والأخير للتطابق فى الجمع .

ويلزم فى هذه الصورة إعراب الوصف خبراً مقدماً ، والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز إعراب الوصف مبتدأ ، والمرفوع بعده سدّ مسدّ الخبر ؛ لأن الوصـــف فى هذه الحالة يكون عاملاً فيما بعده الرفع ، أى عاملاً عمل الفعل والفعل فى اللغة الفصحى لا يثنى ولا يجمع ، فكذلك ما عمل عمله وهو الوصف.

النوع الثالث : عدم التطابق :

ويندرج تحت هذا النوع صورتان :

الأولى : أن يكون الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو جمعاً كقولك : أمتصدق الأغنياءُ على الفقراء ؟ وأراحل أخواك غداً ؟

ويتعين فى هذه الصورة أن يكون الوصف مبتدأ ، والمرفوع بعدهما فاعل أغـــنى عـــن الخبر ، ويمتنع إعراب الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخر ، لعدم التطابق بينهما .

الثانية : أن يكون الوصف مثنى أو جمعاً والاسم المرفوع مفرداً ، وهذه الصورة يأباهـــا الاستعمال اللغوى ويرفضها فلا يقال مثلاً : أمتصدقان الغنى على

الفقـــراء ؟ أو أمتصدقون الغنى على الفقراء ؟ لأن اللغة لم تستعمل ذلك ، ومن نطق به كان هذا خطأ لغوياً (١) .

بـــتأمل ما تناوله النحويون من صور التطابق بين المبتدأ والخبر نلحظ أنهم قـــد أقـــروا ضمناً بوجوب التوافق بين كل من المبتدأ والخبر فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

ويمكن توضيح ذلك إذا تناولنا موقفهم من الخبر بالتفصيل ؛إذ نجد فى هذا المجال أن النحاة :

أولاً : يقسمون الخبر إلى مفرد وغير مفرد ، والمفرد هنا لا يقابل المثنى والجمع ، وإنما يقال فى مقابلة الجملة الاسمية أو الفعلية أو شبهها ،ومن ثم فإن الخبر المفرد هو ما ليس بجملة ، ويتناول على هذا الأساس المثنى والجمع (٢) .

كذلك يقسم النحاة المفرد إلى جامد ومشتق :

ويعـــرفون الجـــامد بأنـــه " ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالـــنظر إلى القياس الاستعمالى " (٣) ، كزيد ، فإنه لا يدل على معنى : زاد المال زيـــادة ، وكأسد – إذا أريد به شجاع – فإنه وإن كان فى الاستعمال مشعراً بمعنى الفعـــل ، لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة وهو [شجع] . وكصاحب فإنه وإن كـــان مشـــعراً بمعنى صحب لكن لا يحسب القياس الاستعمالى ، بل بحسب القياس الأصلى ، وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال .

وأمـــا المشـــتق عـــندهم فهو " ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى ، كقائم ، فإنه دال على معنى قام " (٤) .

---

(١) د/ محمد عيد : النحو المصفى ٢٢٢ – ٢٢٣ ، مكتبة الشباب ، القاهرة .

(٢) ابن هشام : مغنى اللبيب ص ٣٧٨ .

(٣) السيوطى : همع الهوامع ٩٥/١ .

(٤) الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ١٦٠/١ .

ويقسم النحاة الجملة التى تقع خبراً إلى قسمين ؛ لأنها إما أن تكون المبتدأ نفسه فى المعنى أو غير المبتدأ فى المعنى [1] .

كذلك يلحق النحاة بالخبر الجملة ، ما يسمونه شبه الجملة ، وهو أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً [2] .

ثانياً : فى تحديد الصلة بين كل من نوعى الخبر المفرد وبين المبتدأ نلحظ :

١- وجود التطابق بين الخبر الجامد وبين المبتدأ فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، ويؤيد ذلك ما قرره النحاة من أن الخبر الجامد " لا يتحمل ضمير المبتدأ ، نحو : هذا زيدٌ وهذا أسدٌ ، وهذا صاحبٌ ، فليس فى شيء منها ضمير يعود على المبتدأ " [3] ، وذلك اكتفاء بما هو مقرر عندهم من أن " الخبر المبتدأ نفسه فى المعنى " [4] ، ومن ثم وجب التطابق بينهما فى فروع التذكير والإفراد .

٢- وجود التطابق فى مختلف فروع الإفراد والتذكير فى الخبر المشتق ويظهر ذلك فى حالتيه :

ففى الحالة التى يقرر النحاة أنه قد رفع ضميراً مستتراً يظهر التوافق بين المبتدأ والخبر عند النحاة فى التطابق بين المبتدأ والضمير المستكن فى الخبر لذى يجب عند النحاة تحمل الخبر له وتطابقه مع المبتدأ ، نحو : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، وهند قائمة ، والهندان قائمتان ، والهندات قائمات .

فالخبر فى هذا كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ " ويستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له ".

---

(1) السابق ١/١٦٢ – ١٦٣ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١/٨٨ .
(2) ابن هشام : المغنى ١/٣٧٦ .
(3) السيوطى : همع الهوامع ١/٩٦– ٩٧ .
(4) الأزهرى :شرح التصريح ١/١٦٠ .

وإذا رفـــع الخبر اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً منفصلاً فإن التطابق يتضح فـــي الضـــمير الرابط ، نحو : زيد قائم أبوه ، وزيد قائم أنت إليه . والزيدان قائم أبوهمـــا ، والـــزيدان قـــائم أنـــت إليهما . والزيدون قائم أبوهم ، والزيدون قائم أنـــت إلـــيهم . ومـــثلها : هـــند قائم أبوها ، والهندان قائم أبوهما ، والهندات قائم أبوهن ... إلخ [1] .

ثالثاً : في تحديد الصلة بين كل من نوعي الخبر الجملة وبين المبتدأ نلحظ :

١- أن الجملـــة الـــتي تقع خبراً إذا كانت المبتدأ نفسه في المعنى فإنها تتطابق بالضـــرورة مع المبتدأ ، بحكم كونها ليست إلا تفسيراً له " والمفسِّر عين المفسَّـــر " ، ومثالها : ﴿ هو الله أحد ﴾ [2] ، و ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ ، على تقدير أن (هو) و (هي) ضمير الشأن والقصة ، فهـــو مبـــتدأ ، والله أحـــد : جملة خبره ، وهي عينه في المعنى ، وهي : ضـــمير قصـــة مبتدأ ، وشاخصة في موضع خبر هي ، وهي عينها في المعنى .

٢- أن الجملـــة الـــتي تقـــع خبراً إذا لم تكن المبتدأ نفسه في المعنى وجب أن تحتوي على رابط يعكس التطابق اللازم وجوده بين كل من المبتدأ والخبر وهو ما قرره النحاة من أن " غير المبتدأ في المعنى لابد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له " [3] .

ومعـــنى المبـــتدأ الذي اشترطه النحاة قد يكون مرادفه أو ضميره أو اسم يتضمنه ، كما يشمل بالضرورة لفظه [4] .

([1]) ابن يعيش : شرح المفصل ٨٧/١ – ٨٨ .

([2]) سورة الإخلاص : ١ .

([3]) السيوطي : همع الهوامع ٩٧/١ ، والأزهري : شرح التصريح ١٦٤/١ .

([4]) المصادر السابقة .

وهكذا يستوى أن يكون الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر :

- إعادة لفظ المبتدأ فى جملة الخبر ، نحو : ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾ (١) .
- اشــتمال جملة الخبر على ضمير المبتدأ مذكوراً أو مقدراً ، نحو : زيد قائم أبوه ، و ﴿ كل وعد الله الحسنى ﴾ .
- اشتمال جملة الخبر على اسم أعم من المبتدأ ، نحو : محمد نعم الرجل ، ومنه قول الرماح بن ميادة :

ألا ليت شعرى هل إلى أم معمر   سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

رابعاً : أن توضيح التطابق بين المبتدأ والخبر شبه الجملة – وهو الظرف والجار والمجرور – يتطلب تحليلاً لموقف العلماء من الخبر شبه الجملة .

فابــن هشــام (٢) وجماعــة يرون أن الخبر فى الحقيقة هو متعلَّق الظرف والجار والمجرور المحذوف ، وهو اتجاه جمهور البصريين .

ومعــنى ذلك أن التطابق – عند أصحاب هذا الاتجاه – موجود بين المبتدأ والخــبر – إذ هو المتعلق المحذوف ، ومن ثم فسر كثير من أصحاب هذا الاتجاه المــتعلق المحذوف بأنه اسم مشتق تقديره كائن أو مستقر " وحجتهم أن المحذوف هــو الخــبر فــى الحقيقة ، والأصل فى الخبر أن يكون اسماً مفرداً " (٣) ، وذلك ليتضح التطابق بين المبتدأ والخبر .

وعلــى الــرغم مــن أن جماعــة مــن البصريين – كالأخفش والفارسى والزمخشــرى – قدروا المتعلق المحذوف الذى يقع خبراً ، قدروه فعلاً ، فإن ذلك لا يمــنع التطابق بين المبتدأ وجملة الخبر ؛ لأن الجملة المقدرة عند النحاة يشترط فيها ما يشترط فى الجملة الملفوظة من تضمن معنى المبتدأ .

---

(١) سورة الحاقة : ١ .
(٢) محمد عبد العزيز النجار ، وعبد العزيز حسن : منار السالك ٩٧/١ ، الفجالة لجديدة ١٩٥٤م .
(٣) الأزهرى : شرح التصريح ١٦٦/١ .

وثمــة اتجاه آخر يعبر عنه موقف الكوفيين وابنى طاهر وخروف ، ويرى أصــحاب هــذا الاتجاه أنه لا تقدير للخبر المحذوف ، كما يذهب أصحاب الاتجاه الأول ؛ إذ الظرف والجار والمجرور هما الخبر نفسه [1] .

ومــن الواضح أن الاتجاه الثانى أقرب إلى المنهج السليم ، وإن كان بدوره قد وقع فى أخطاء ، أبرزها محاولة أصحابه البحث عن عامل النصب فى الظرف والعامل فى الجار والمجرور ، وهو ما فتح الباب لأقوال لا تستند إلى أسس لغوية وإنما ترتكز على مجموعة من المصادرات المذهبية .

وإذا كـنا نرجح كون الظرف والجار والمجرور خبراً ، فهل هناك تطابق بيــن المبــتدأ والخبر ، أو أن شبه الجملة – كما يصطلح عليه النحاة – يفتقد هذا التطابق ؟ .

نحســب أن مــن خصــائص شبه الجملة – كما يكشف عنها تحليل بعض نماذجهــا – صلاحيتها للاستعمال فى المواقف اللغوية المختلفة ؛ إذ تتضمن غالباً تحديداً للمكان أو الزمان أو العلاقة ، ويطرد ذلك فى الظرف والجار والمجرور ، فإن (فى الدار) و (عند محمد) لا يعنى سوى تحديد مكان المبتدأ ، ومن ثم فإن هذا التحديد صالح للإخبار به عن كل مبتدأ .

معــنى ذلك أن هذا النوع من الخبر – وهو شبه الجملة – لا يفتقد التطابق مع المبتدأ ؛ إذ الخبر نفسه صالح لتحديد المبتدأ ، لا لاشتماله على ضمير موجود فى المتعلق المفرد أو الجملة كما تصور البصريون .

وعلى ذلك فإن التطابق بين المبتدأ والخبر يكون عن طريقين :

[أ] الطريق المباشر ، وذلك إذا كان الخبر جملة أو مفرداً .

[ب] الطــريق غير المباشر ، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة ، ومرد التطابق فى هــذا النوع إلى صلاحية الخبر لكل مبتدأ ، إذ أن شبه الجملة هنا وظيفتها تحديــد المكــان أو الــزمان أو العلاقة ، وهى جميعاً تسع المفرد والمثنى والجمع ، مذكراً أو مؤنثاً .

---

[1] الأزهرى : شرح التصريح ١٦٦/١ .

[٧] التعدد :

اشتمال الجملة على أكثر من مبتدأ :

الإسلام دعوته خالدة [جملة اسمية كبرى صدر الثانية اسم] .

اشتمال الجملة على أكثر من خبر :

قد تشتمل الجملة على أكثر من خبر : الطريق طويلٌ وَعِرٌ ، بخلاف قولك : الطريق طويل ووعر (مع حرف العطف) .

[أ] تعدد المبتدأ :

يكـثر أن يكـون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر ؛ مثل : (المتنبي شاعر ، حكيمٌ) ، فكلمة " المتنبي " مبتدأ ،و " شاعرٌ " خبر ، و " حكيمٌ " خبر ثان ، وكذلك : " شوقيٌ " شاعر ، ناثر ، حكيم ؛ فكلمة " شوقي " مبتدأ ، و " شاعر " خبر ، و " ناثر " خبر ثان ، و " حكيم " خبر ثالث .

ويصح أن يتعدد الخبر ، ولو كان المبتدأ محذوفاً ، كقول الشاعر :

غريبٌ ، مشوقٌ ، مُولَعٌ بادِ كاركم   وكل غريب الدار بالشوق مُولَعُ

أي : أنـا غريـب ... ، غـير أن التعدد ثلاثة أنواع ؛ لكل منها خواصه وأحكامه :

[ب] تعدد الخبر :

تعدد الخبر ثلاثة أنواع :

النوع الأول : تعـدد في اللفظ والمعنى ، وفي هذا النوع يكون كل واحد من الخبرين أو الأخبار ، وأنه يجوز فيه العطف وعدمه ، ومن أمثلة هذا ما يلي :

قوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الودود . ذو العرش المجيد . فعال لما يريد ﴾[١] .

---

[١] سورة البروج : ١٤ – ١٦ .

قول رؤبة :

من يك ذابتٌ فهذا بتيّ   مقيّظٌ مصيّفٌ مشتّيّ (١)

وتقـول : هـم سراةٌ شعراء ، وعلى كاتب شاعر ، وإبراهيم قائم ضاحك ، وزيد قاعد ضاحك ، ومن البيّن من هذه الأمثلة الأخيرة أن الخبر المتعدد يمكن أن يختلف إفراداً وجملة هنا (٢) .

النوع الثاني : تعـدد فـي اللفـظ دون المعنى ، وضابط هذا النوع أنه لا يصح فيه الاقتصار على أحد الخبرين دون الآخر ؛ لأنه يقصد بهما وجودهما معاً في المبتدأ ، ولذا فالصّحيح في هذا الضرب عدم جواز العطف " لأن الخبرين في المعنى شيء واحد والعطف يقتضي خلاف هذا " (٣) .

ومن أمثلة ذلك قولهم : (الرمان حلو حامض) ، أي مُزٌّ ؛ لأنه جامع بين الحـلاوة والحموضة ، وقولهم : (هذا أعسر يسر) ، أي أضبط في العمل ؛ لأنه يعمل بكلتا يديه .

وهنا تنبيهان : الأول يتعلق بمثل قول حميد بن ثور يصف الذئب :

ينام بأحدى مقلتيه ويتقى

بأخرى الأعادى فهو يقظانُ هاجعُ (٤)

فقـد ذكر الأشموني هذا على أنه من قبيل النوع الأول السابق – وهو تعدد الخـبر في اللفظ والمعنى – وذلك بناء على أن قوله " فهو يقظان هاجع " معناه : يقظان من وجه ، نائم من وجه آخر ، ولكن يجوز أيضاً – كما بين الصبان – أن يكـون من النوع الثاني ، أي التعدد لفظاً فقط ، بناء على أن معناه أنه جامع بين اليقظة والهجوع .

---

(١) انظر شرح العيني على شرح الأشموني : ٢٢١/١ ، ٢٢٢ .
(٢) انظر الأزهري : شرح التصريح ١٨١/١ .
(٣) حاشية الصبان : ٢٢٢/١ .
(٤) انظر : شرح الأشموني ٢٢٢/١ .

والتنبيه الثاني يتمثل في إشارة بعضهم إلى أن الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرب أخباراً ثواني ، بل يتعين إعرابها صفة ، وهذا يصدق في رأيهم خاصة على مثل : الإنسان حيوان ناطق [١] .

النوع الثالث: تعدد الخبر لتعدد المبتدأ حقيقة أو حكماً ، وهذا النوع يجب فيه العطف.

وتعدد المبتدأ حقيقة بأن يكون دالاً بلفظه على أكثر من واحد كأن يكون جمعاً ، نحو : بنوك محام ، ومهندس وطبيب ، أو أن يكون مثنى مثل قول الشاعر :

يداك يدٌ خيرها يُرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

فيداك مبتدأ ، و " يد " خبر و " أخرى " معطوف عليه وهو في المعنى خبر آخر ، وما بعد كل منهما صفة .

وأما تعدد المبتدأ حكماً فإن يكون مفرداً ، ذا أقسام فيجعل في حكم الجمع ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد ﴾ [٢] .

فما كان بهذه الصورة من المبتدأ ، فالخبر فيه متعدد بالعطف تبعاً لتعدد المبتدأ ، ولا يتعارض مع الخبرية في هذا النوع العطف وكون الثاني تابعاً ؛ لأن المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على المبتدأ مبتدأ والمعطوف على الصلة صلة [٣] .

والذي يعنينا هنا مما تبين في الأنواع الثلاثة السابقة أن الخبر – وهو المسند في الجملة الاسمية – من حيث الشكل يمكن أن يأتي في حالة من الحالات الثلاث الآتية :

---

(١) انظر : حاشية الصبان ١/٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢) سورة الحديد : ٢٠ .

(٣) انظر شرح الأشموني : ١/٢٢١ – ٢٢٣ .

١- أن يكـــون لفظاً واحداً أو أكثر يجوز عطفه ، ويكفى فى هذا الحال اللفظ المفرد لكى يتم الخبر أو المسند .

٢- أن يكون لفظين غير متعاطفين ، كل واحد منهما لا يغنى عن الآخر ؛ لأن المسند يتكون من مجموعهما معاً .

٣- أن يكون أكثر من لفظ يجب عطفه ، وفى هذه الحال لا يمكن الاكتفاء بلفظ واحد ؛ وذلك لأن كلاً من المبتدأ والخبر يكون متعدداً ، وتعدد الخبر يكون لفظـــاً ومعـــنى ومتلبساً بصورة العطف ، أما تعدد المبتدأ فيكون حقيقة أو حكماً .

[٨] تعريفهما وتنكيرهما :

هل يجوز أن يبدأ التركيب النحوى بنكرة ؟

الأصـــل أن يبدأ التركيب بمبتدأ معرفة ، ولا يجوز أن يبدأ بنكرة ؛ إلا إذا كانـــت مفيدة معنى معيناً ، وتتحقق هذه الفائدة فى مواضع عدّها بعض النحاة فى حوالى أربعين موضعاً ، نختار هنا أشهر هذه المواضع وروداً واستعمالاً :

[أ] أن يأتى الخبر شبه جملة تقدمت على المبتدأ كقول القرآن : ﴿ وللمطلقات متاعٌ ... ﴾ (١) ، وقولـــه : ﴿ لهـــم ما يشاؤون فيها ، ولدينا مزيد ﴾ (٢) ، وهو ما يسمى بالخبر المختص لتقدمه .

[ب] أن يكـــون المبـــتدأ نكرة تخصصت بالوصف أو بالإضافة ، كقول القرآن : ﴿ ولعبدٌ مؤمن خيرٌ من مشرك ﴾ (٣) ، وقولنا : خمسُ صلوات فرضهن الله.

[ج] أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، كما فى قول القرآن : ﴿ كلٌ له قانتون ﴾ (٤) ، أو قولنا : مَنْ بالدار ؟ . وقد ترد النكرة العامة فى سياق النفى أو الاستفهام ؛

---

(١) سورة البقرة : ٢٤١ .

(٢) سورة ق : ٣٥ .

(٣) سورة البقرة : ٢٢١ .

(٤) سورة البقرة : ١١٦ .

كما فى قول القرآن : ﴿ أإله مع الله بل هم قوم يعدلون ﴾ (١) ، وكقولنا : ما أحدٌ أفضل من رسول الله ﷺ .

[د] أن يقصد بالنكرة الدعاء ، كما فى قول القرآن : ﴿ سلامٌ على آل ياسين ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ ويلٌ للمطففين ﴾ (٣) .

[هـ] أن يقصد بالنكرة التعجب كقولنا : ما أرقى مشاعر المسلم ! وقولنا : عجبٌ لتكاسلكم ، وقول شاعرهم :

عجبٌ لتلك قضية ، وإقامتى

فيكم على تلك القضية أعجبُ

[و] أن تقع النكرة بعد " لولا " ، كقول القرآن : ﴿ ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم ﴾ (٤) ، وقول شاعرهم :

لولا اصطبار لأودى كلُّ ذى مِقةٍ

لما استقلت مطاياهن للظعن

[ز] أن تقع النكرة بعد " إذا الفجائية " كقولك : استيقظت فإذا لصٌّ بالمنزل .

[ح] أن تقع النكرة فى أول جملة الحال كقولك : سرتُ فى الطريق ليلاً وعنايةٌ تحرسنى ، وكقول الشاعر :

سرينا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا

مُحيَّاه أخفى ضوؤه كلّ شارق

[ط] أن يكون الإسناد إلى النكرة من الخوارق ، كقولك مجازاً : حائطٌ تحرك ، وبقرةٌ نطقت .

---

(١) سورة النمل : ٦٠ .

(٢) سورة الصافات : ١٣٠ .

(٣) سورة المطففين : ١ .

(٤) سورة هود : ١١٠ .

[ى] أن تقع النكرة بعد كم الخبرية ، كقول الفرزدق فى هجاء جرير :

كم عمةٌ لك يا جرير وخالة

فدعاءُ قد حلبت علىّ عشارى

[ك] أن ترد النكرة اسماً مصغراً ؛ كقولك : جُبيلٌ فى طريق المتسابقين .

... إلى آخر هذه المسوغات التى تحقق فائدة فى النكرة ، فتكسبها حق الابتداء بها.

شروط الابتداء بالنكرة:

الأصـــل فى المبتدأ أن يكون معرفة ، ولا يكون نكرة ؛ لأن معناها مجهول غير معين ، والإخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة وتظهر هذه الفائدة فى الحالات الآتية :

١- أن يكـــون خـــبر النكرة ظرفاً مضافاً لمختص ، أو مجروراً مختصاً ، أو جملة فاعلها مختص ، " والمقصود بالمختص هنا أن يكون صالحاً للإخبار عـــنه " وأن يتقدم الخبر على المبتدأ ، حتى لا يلتبس الخبر بالصفة ، مثل :عند على زائر ، وفى الحجرة ضيف ، واستقبلك رسوله عظيم . فكل من (زائـــر ، وضـــيف ، وعظـــيم) مبـــتدأ ، وما قبله خبر عنه ، وكل من المضـــاف إليه فى المثال الأول ، والمجرور فى المثال الثانى ، والفاعل فى المثال الثالث معرفة ، فهى صالحة للإخبار عنها . فإذا لم تكن مختصة لم يصح ، فلا نقول : عند رجل زائر ، ولا فى حجرة ضيف ، ولا ولَد له رجل .

٢- أن تكـــون النكرة عامة إما بنفسها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام مثل : من يزرنى أكرمه ، وما تفعله أفعله ، ومثل :من زارك ؟ وما عندك ؟

فكل منْ مَنْ الشرطية فى المثال الأول والاستفهامية فى المثال الثالث ، وما الشـــرطية فـــى المثال الثانى والاستفهامية فى المثال الرابع قد وقعت مبتدأ ، وما بعدها هو الخبر ، وإنما ساغ الابتداء بها لما فيها من عموم .

أو تكـــون عامـــة بغيرها وهى الواقعة فى سياق نفى أو استفهام مثل : ما رجـــل فـــى المنزل وما خل لنا ، وأإله مع الله ؟ وهل فتى فيكم ؟ لأن النكرة فى ســـياق الـــنفى تعم ، فمدلولها جميع أفراد الجنس والاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب :

٣- أن تخصـــص النكرة بوصف ملفوظ به مثل قوله تعالى : ﴿ ولعبدٌ مؤمن خير من مشرك ﴾ ، ومثل قول ابن مالك : رجل من الكرام عندنا .

فـــإذا كان الوصف غير مخصص لم يجز مثل : رجل من الناس جاءنى ، لعـــدم الفـــائدة فى ذكره . أو تخصص بوصف مقدر مثل قوله تعالى : ﴿ ثم أنزل علـــيكم من بعد الغم أمنة نعاساً يغشى طائفة منكم ، وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ ، فإن المراد طائفة من غيركم ، والمقصود بهم المنافقون .

ومـــن ذلـــك قـــول العرب : السمن منوان بدرهم ، أى منوان منه على ما عرفت ، فالجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ، ومنه قولهم : شرٌ أهرٌ ذا ناب ، أى شر عظيم .

أو تخصص بوصف معنى بأن تكون الصيغة نفسها دالة على الوصف ، لا أن يفهـــم الوصـــف من مقدر مثل : شجيرة نبتت فى الحديقة ، أى شجرة صغيرة نبتـــت ، ومـــن ذلك النوع ما التعجبية مثل : ما أجمل الوفاء ؛ لأن المعنى شيء عظيم جمّل الوفاء .

٤- أن تكـــون النكرة عاملة فيما بعدها ، سواء أكان عملها الرفع مثل : فائز أولو الرشـــد ، على رأى من يجيز وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفـــى أو اســـتفهام . أم كان عملها النصب ، مثل قول الرسول ﷺ : " أمر بمعـــروف صدقة ، ونهى عن منكر صدقة " ، وقول ابن مالك : رغبة فى الخـــير خير ، وقولك : أفضل منك عندنا ؛ لأن المجرور فى كل من هذه الأمـــثلة منصوب المحل بالمصدر فى الأمثلة الثلاثة الأولى ، وبالوصف فى المثال الرابع .

أو كان عملها الجر مثل قول الرسول ﷺ : " خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة " ، فخمس : مبتدأ ، وصلوات : مضاف إليه ، وجملة " كتبهن الله " إما صفة ، والخبر في اليوم والليلة ، وإما خبر وفي اليوم والليلة خبر بعد خبر ، ومن ذلك قولهم : مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود ، فمثلك وغيرك مبتدءان ولا يبخل ولا يجود خبران ، ومثل وغير لا يتعرفان بالإضافة إلى معرفة لتوغلهما في الإبهام .

٥- أن تكون النكرة قد عطف عليها ما يصح الابتداء به ، أو تكون هي قد عطفت على ما يصح الابتداء به ، والمراد بما يصح الابتداء به المعرفة أو النكرة التي يصح أن يبتدأ بها لوجود مسوغ الابتداء ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروف فإذا عزم الله ﴾ [1] ، فطاعة : مبتدأ ، ومسوغ الابتداء بها عطف قول عليها ، وهي نكرة موصوفة ، أي طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، أو أحسن لهم .

ومن هنا أيضاً قوله تعالى : ﴿ قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خير من صدقة يتبعها أذى ﴾ [2] ، فقول : مبتدأ ، وهي نكرة موصوفة بقوله معروف ، ومغفرة :معطوفة على المبتدأ ، وخير : خبر .

وإنما كان العطف مسوغاً ؛لأن حرف العطف مشرك،فهو يجعل المتعاطفين كالشيء الواحد ، فوجود المسوغ في أحدهما كاف ومغن عن وجوده في الآخر .

٦- أن يراد بالنكرة الحقيقة ، من حيث هي فتفيد العموم ، مثل قولك : رجل أقوى من امرأة ، فالمراد : حقيقة الرجل أقوى من حقيقة المرأة ، وإن وجد من بعض أفراد المرأة من هو أقوى باعتبار ما اشتمل عليه من الصفات الخاصة . ومن ذلك قولهم : تمرة خيرمن جرادة ، فالمراد أن جنس التمرة خير من جنس الجرادة .

---

(1) سورة محمد : ٢١ .

(2) سورة البقرة : ٢٦٣ .

٧- أن تكـــون النكرة في معنى الفعل ، سواء أريد بها الدعاء لشخص أو عليه ، مثل قوله تعالى : ﴿ سلامٌ على آل ياسين ﴾ (١) ، فإن المعنى : أسلم على آل ياســين ، أو ســلم أو ادع بالسلام عليهم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ويلٌ للمطففين ﴾ (٢) ، أي : هلاك للمطففين . أو أريد بها التعجب ، مثل : عجبٌ لك ، ومن ذلك قول الشاعر :

عجبٌ لتلك قضيةٍ وإقامتي   فيكم على تلك القضية أعجبُ

فعجب : مبتدأ ، ولتلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر .

ومـــن هـــذا الـــنوع مـــثل : قاهم الطالبان ، عند من أجاز وقوعه مستغنياً بمـــرفوعه دون أن يعتمد على نفى أو استفهام فيكون فيه مسوغانِ : كونه بمعنى الفعل ، وعمله الرفع فيما بعده .

٨- أن يكـــون وقـــوع الخبر من النكرة الواقعة مبتدأ مما لم تجر به العادة ، ومن ذلـــك قولهـــم : بقـــرة تكلمت ، ورجل عوى ، فوقوع التكلم من البقرة ، والعـــواء من الرجل مما لم تجر به العادة ، والعواء من الرجل مما لم تجر به العادة ، فغرابة صدوره عنه مسوغ للابتداء به .

٩- أن تكون النكرة فى أول الجملة الحالية ، سواء كانت الجملة مقترنة بالواو أو كانت مشتملة على الضمير ، فالمقترنة بالواو مثل قول الشاعر :

سرينا ونجمٌ قد أضاءَ فمذْ بَدا   محياك أخفى ضوؤه كلَّ شارق

والمشتملة على الضمير مثل قول الشاعر :

الذئبُ يطرقُها فى الدهر واحدةً   وكلَّ يوم تراني مديةٌ بيدى

فــــ " نجـــم " في الشاهد الأول ، و " مدية " فى الشاهد الثانى ، كل منهما نكرة سوغ الابتداء بها وقوعها فى أول الجملة الحالية .

---

(١) سورة الصافات : ١٣٠ .

(٢) سورة المطففين : ١ .

١٠- أن تقـــع الـــنكرة بعد إذا المفاجأة مثل : خرجت فإذا زائر بالباب ، فزائر : مبتدأ ، وبالباب:جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر،ومن ذلك قول الشاعر:

حسبتك فى الوَغى مِرْدَى حروب

إذا خَوَّر لديك فقلت سُحْقا

وهذا على أن إذا حرف كما قال الأخفش ووافقه ابن مالك .

فـــإذا كانت ظرفاً كما يقول بعض النحاة كانت هى الخبر ، والنكرة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها وصفها بما بعدها .

١١- أن تقع النكرة بعد لولا ، ومن ذلك قول الشاعر :

لولا اصطبارٌ لأودَى كلُّ ذى مِقَة

لما استقلَّت مطاياهن للظَّعن

فـــــ " اصـــطبار " : مبـــتدأ ، وخبره محذوف وجوباً لوقوعه بعد لولا ، وتقديره : موجود أو حاصل .

١٢- أن تقـــع النكرة بعد لام الابتداء ؛ لأن النكرة تتخصص بما تفيده لام الابتداء من التوكيد ، مثل : لصديق حاضر ، ولرجل مسرع ، فكل من " صديق ، ورجل " مبتدأ وما بعده خبر .

١٣- أن تقع النكرة فى جواب سؤال ، كما إذا سئلت : من عندك ؟ فتقول : زائر . فـــإن التقدير : زائر عندى ؛ لأن الجواب يسلك فيه مسلك السؤال غالباً ، وقد وقع المبتدأ فى جملة السؤال فى الأول ، فليكن المبتدأ فى جملة الجواب فى الأول .

١٤- أن تقع النكرة بعد كم الخبرية ، مثل قول الفرزدق :

كم عمةٌ لك يا جرير وخالةٌ

فدعاءُ قد حلبت علىّ عِشارى

فـــــ " عمـــة " : مبـــتدأ ، ولك : صفة للمبتدأ ، وجملة " قد حلبت " خبر ،فيكون فى المبتدأ مسوغان .

١٥- أن يكون إيهام النكرة مقصوداً ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

مُرَسَّعةٌ بين أرْسَاغِه ... به عَسَم يبتغي أرنبا

فـ " مرسعة " : مبتدأ ، و " بين أرساغه " خبر .

[٩] التقديم والتأخير :

إننا نستطيع أن نقر بأصل التعبير حقيقة في التقديم والتأخير ، فإننا لابد أن نعترف بأصل تعبيري محدد يكون أساساً لما نسميه بالتقديم والتأخير ، وإلا لم يكن تقديم وتأخير .

فإننا نقر أن المبتدأ أصله التقديم والخبر أصله التأخير فإذا قلت : محمد حاضر ، جرى ذلك على الترتيب الأصلي للتعبير ، فإن قدمت الخبر فقلت: (حاضرٌ محمد) كان في الكلام تقديم وتأخير .

تحديد الوظيفة في الجملة الاسمية :

[أ] الأصل أن يكون الطرف الأول في الجملة الاسمية هو المبتدأ والطرف الثاني هو الخبر :

- القناعة كنْزٌ لا يَفْنَى .
- عدو عاقل خيرٌ من صديق جاهل .
- الدينُ النَّصيحة .
- الرازق هو ربُّنا .

[ب] إذا اختلف الطرفان تعريفاً وتنكيراً تكون المعرفة هي المبتدأ والنكرة هي الخبر :

- ممنوع التدخين .
- التدخين ممنوعٌ .
- مَن أخوك ؟
- كيف حالك ؟

[ج] إذا كـان أحـد الطرفيـن شبه جملة يتعين شبه الجملة للخبر والطرف الآخر للمبتدأ :

- في البيت ضيفٌ .
- عندك حقٌ .
- الفضلُ لَديْك .
- مَنْ عندك ؟

الترتيب بين ركني الجملة الاسمية :

[أ] الأصل صلاحية كل طرف ؛ لأن يتقدم أو يتأخر :

- في التأني السلامة . — السلامة في التأني .
- عندي أخوك — أخوك عندي .
- ممنوع التدخين — التدخين ممنوعٌ .

[ب] قد يلزم تقديم المبتدأ [مما يعني بالضرورة لزوم تأخير الخبر] :

١- كم كتب في مكتبتي [كم الخبرية] .
٢- من يعملْ صالحاً يُجزَ به [الشرط] .
٣- مَنْ عندك ؟ - ابنُ مَنْ عندك ؟ [الاستفهام] .
٤- ﴿ ولأَمةٌ مؤمنة خير من مشركة ﴾ [لام الابتداء] .
٥- أخوك سَنَدي – عدوٌّ عاقل خيرٌ من صديق جاهل [تساوي الطرفين تعريفاً وتنكيراً] .
٦- الزهر يبتسم [الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير يعود عليه] .
٧- في الحالة التي يلزم فيها تأخير الخبر .

[ج] قد يلزم تأخير المبتدأ [مما يعني بالضرورة لزوم تأخير الخبر] :

ما عادلٌ إلا الله –إنما نافعٌ عِلْمُك [المبتدأ محصور بـ " إلاّ " أو " إنّما "].

[د] قد يلزم تقديم الخبر [مما يعني بالضرورة لزوم تأخير المبتدأ] .

١- عندي فِكْرَةٌ – في العدو جَهَالَةٌ (الخبر شبة جملة والمبتدأ نكرة) .

٢- ما اسمُك ؟ – أين المقرُّ ؟ – مَنْ أنت ؟ (الخبر اسم استفهام) .

٣- في المنزل صاحِبُهُ (اشتمال المبتدأ على ضمير يعود على الخبر) .

٤- في الحالة التي يلزم فيها تأخير الخبر .

(هـ) قد يلزم تأخير الخبر (مما يعني بالضرورة لزوم تقديم المبتدأ) :

إنمــا اللّه إلهٌ واحدٌ – ما محمدٌ إلا رسولٌ (إذا كان الخبر محصوراً " بإلاّ" أو " إنما ") .

الترتيب بين عنصري المركب الاسمي الإسنادي:

لاشــك في أن قرينة الترتيب أو بعبارة أدق (الرتبة) لها أهميتها وأثرها الفعــال فــي التمييز بين المركب الاسمي والإسنادي ، والمركب الفعلي أي بين : الجملــة الاسمية والفعلية فالترتيب بين عنصري الجملة الفعلية (الفعل + الفاعل) أمــر حــتمي وملــتزم ، فــلا يمكن التغاضي عنه ، فلو تقدم الفاعل على الفعل لأصبحت الجملة اسمية ، ولذلك رأى النحاة أن الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة ، فــلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل كما لا يجوز أن يتقدم جزء من الكلمة عن جزئها الآخر [١] .

أمــا الجملــة الاســمية فالأمر مختلف فيها عن الفعلية ، فالترتيب فيها له صورتان :

الصورة الأولى: الترتيب الحرّ أو الجائز:

وهــذه الصــورة تــتأتى حينما لا يكون هناك مانع يمنع من جواز التقديم والتأخير، ولا يترتب عليه إخلال أو فساد يعود إلى الصيغة أو التركيب أو السياق.

---

(١) ابن الأنباري : أسرار العربية ص٥٤ طبعة بريل ليدن ١٨٨٦ م .

والخبر المحتمل تقديمه في هذه الصورة له أشكال ثلاثة :

١- أن يكون مفرداً .

٢- أن يكون جملة اسمية .

٣- أن يكــون شــبه جملــة شريطة أن يكون المبتدأ معرفة ، أو نكرة لها مســوّغ آخــر سوى تقدم الخبر شبه الجملة ويمكن التطبيق على ذلك بالنصوص الآتية :

- قال الله تعالى : ﴿ محمدٌ رسولُ اللّهِ ﴾ (١) الخبر مفرد .
- قال الله تعالى : ﴿ حسبي اللّه ﴾ (٢) الخبر مفرد .
- قــال الله تعالى : ﴿ والسّابقون السّابقون . أولئكَ المقرّبون ﴾ (٣) الخبر جملة اسمية .
- قــال الله تعالى : ﴿ المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض ﴾ (٤) الخبر جملة اسمية .
- قــال الله تعــالى : ﴿ للذّيــن اتقــوا عند ربّهم جنّاتٌ تجرى من تحتها الأنهار ﴾ (٥) الخبر شبه جملة .
- قــال الله تعــالى : ﴿ وعنده مفاتحُ الغيب لا يعلمها إلا هو ﴾ (٦) الخبر شبه جملة .

فالخبر في أنواعه السابقة جائز التقديم والتأخير ، لعدم المانع .

---

(١) الفتح : ٢٩ .
(٢) التوبة : ١٢٩ .
(٣) الواقعة : ١٠ - ١١ .
(٤) التوبة : ٦٧ .
(٥) آل عمران : ١٥ .
(٦) الأنعام : ٥٩ .

وقـد نسـب إلـى الكوفيين منع تقدم الخبر على المبتدأ [١] ، ولكن الواقع اللغـوى أثبت جواز ذلك ، ويدعم هذا قوله تعالى : ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تـنذرهم ﴾ [٢] وقوله تعالى : ﴿ وسواءٌ عليهم محياهم ومماتهم ﴾ ، فكلمة سواء فى الآيتيـن خبر مقدّم ، والمعنى فى الآية الأولى : الإنذار وعدمه سواء ، وفى الآية الثانية : محياهم ومماتهم سواء ، وقد جئ بالخبر مفرداً لأنه مصدر ، وهو لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظه الواحد عن المثنى والجمع [٣] .

وذهـب بعـض الـنحاة إلى إعراب كلمة (سواء) مبتدأ فى الآية الأولى وجملة (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) هى الخبر .

وورد فى كلام العرب قولهم :" مشنُوّ مَنْ يشنؤك ، وتميمىٌّ أنا " فمشنوّ خبر مقـدّم ، ومـن يشنؤك مبتدأ مؤخر ، وتميّى خبر مقدّم ، وأنا مبتدأ مؤخر كل ذلك يدعـم ويقـوى مذهب البصريين فى جواز التقديم والتأخير ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ سلامٌ هِيَ مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾ [٤] وقوله فى آية آخرى ﴿ وآيةٌ لهم اللّيلُ نَسْلَخُ منه النهار ﴾ [٥] .

ونجد الفراء – وهو علم من أعلام الكوفيين يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فى هذه المسألة ، إذ تراه يجيز ما منعه البصريون ، وهو تقد الخبر إذا كان جملة فعلـية ، فهو فى قوله تعالى : (ثم عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ فيهم) [٦] أجاز فى أحد الأوجـه التى عرضها فى إعراب (كثير) – أن يعرب (كثير) مبتدأ مؤخراً ، والفاعل قبله خبراً مقدماً [٧] .

---

(١) ابن الأنبارى : الإنصاف ٦٥ – ٧٠ .
(٢) البقرة ٦ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٩٣/١ .
(٤) القدر : ٥ .
(٥) يس : ٣٧ .
(٦) سورة المائدة : ٧١ .
(٧) الفـراء : معانى القرآن ٣٦١/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٨ ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢١٥/٢ .

الصورة الثانية : الترتيب المقيد أو الملتزم :

إذا كان الترتيب فيما سبق ترتيباً حراً مطلقاً وظروف النص هي التي تميز المبتدأ من الخبر ، فإنه قد يطرأ على النص من الظروف التي تعود إلى الصيغة التركيبية أو السياق أو المقام ، ما يجعل الترتيب مقيداً وملتزماً ، فنجد أحياناً ما يستدعي التزام الترتيب الأصلي (المبتدأ أولاً وهو مكانه الطبيعيّ ثمّ الخبر) وأحياناً نجد العكس (الخبر أولاً ثم المبتدأ) أي الخروج عن الترتيب الأصلي ويسمّي النحويون الحالة الأولى (وجوب تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، ويمكن أن نطلق عليها (التزام الترتيب الأصلي) .

أما الحالة الثانية وهي (تقديم الخبر وتأخير المبتدأ وجوباً) فيمكن أن نطلق عليها (التزام الخروج عن الترتيب الأصلي) .

وهاك تفصيل القول في هاتين المسألتين :

أولاً : التزام الترتيب الأصلي بين المبتدأ والخبر :

١- إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها ماضي أو مضارع كقوله تعالى : ﴿ واللّهُ فضّل بعضكم على بعض في الرّزق ﴾ (١) الخبر جملة فعلية فعلها ماض .

﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ (٢) الخبر جملة فعلية فعلها مضارع .

﴿ والوالداتُ يُرْضِعْن ﴾ (٣) الخبر جملة فعلية فعلها مضارع .

فالخبر في الآيات قد ورد جملة فعلية ، فهو من حيث الصيغة جاء فعلا ، ولهذا امتنع تقديمه ، لأنه يترتب على التقديم الخروج عن المركب الاسمي الإسنادي والدخول في فلك المركب الفعلي أي تتحول الجملة من الاسمية إلى الفعلية وهو غير مراد أصلاً ، لأن لكل منهما أغراضاً وأهدافاً حددتها اللغة ، فلا

---

(١) سورة النحل : ٧١ .
(٢) سورة البقرة : ١٥ .
(٣) سورة البقرة : ٢٣٣ .

يصـلح التعبـير بالفاعلـية مكـان الاسمية ، ولا العكس ، فكل منهما له مجالاته ومقاصده .

٢- إذا كـان المبـتدأ له الصدارة إمّا بنفسه أو بغيره ، فالأول كأسماء الاستفهام والشرط ، والثاني كاتصاله بما له الصدارة نحو لام الابتداء .

ويمكن التطبيق على ذلك بالآتي :

- قـال الله تعالى : ﴿ مَنْ يهْدِ اللَّهُ فَهُو المُهتد ومَنْ يُضلِلْ فلن تَجِد لَه وليًا مُرشدا ﴾ (١) .

- قال الله تعالى : ﴿ ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ ولو أعجبكم ﴾ (٢) .

وكقولـك مثلاً : (مَنْ لي مَعُيناً وناصراً ؟) فمن اسم استفهام مبتدأ ، ولي خبر ومعيناً : حال ...

فالذي أوجب التقديم هنا ظروف راجعة إلى الصيغة ذاتها ، أو بصيغة شئ آخر يوجب التقديم كما هو الحال بالنسبة للام الابتداء .

٣- أن يتسـاوى كـل مـن المبتدأ والخبر في درجة التعريف أو التنكير ، بحيث يصلح وضع أحدهما مكان الآخر ، ولا قرينة يعرف بها المبتدأ من الخبر ، فـيكون الوسـيلة لمعرفة كل منهما هي قرينة الرتبة والترتيب فيحكم على المـتقدم بأنه المبتدأ وعلى المتأخر بأنه الخبر ، وبذلك لا يحدث ارتباك في تحديد وظائف الكلمات في الجملة الاسمية .

ويمكن التطبيق على ذلك بالأمثلة الآتية :

(الحق الباقي ، الباطل الفاني) (الأصدقاء المخلصون) (أخي صديقي) وقول الرسول (الدين المعاملة) .

فكـل مـن عنصري الجملة الاسمية صالح لأن يكون مبتدأ أو خبراً والذي يميز بينهما قرينة الرتبة .

---

(١) سورة الكهف : ١٧ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢١ .

وإذا كانـــت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر وكانا جميعاً معرفتين فللنحاة في إعرابها أربعة أقوال :

أولها : المقـــدم هو المبتدأ ، والمؤخر هو الخبر ، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين .

ثانيها: يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما.

ثالثها: إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً ، فالمشتق هو الخبر سواء تقدم أو تأخر ، وإلاَّ بأن كانا جامدين أو كان كلاهما مشتقاً ، فالمقدم هو المبتدأ.

رابعها: أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء تقدم أم تأخر فإن تساويا فالمقدم هو المبتدأ [1] .

١- إذا وجـــدت قريـــنة توضـــح المراد وتمنع اللبس ، ويعرف بواسطتها كل من المبتدأ والخبر ، لا يلزم الترتيب بل تكون الرتبة حرة غير مقيدة ، ويمكن التطبيق على ذلك بالنصوص والأمثلة التالية :

قال الكميت :

كلامُ النبيّين الهداة كلامُنا   وأفْعَالُ أهْلِ الجاهلية نَفعلُ

قال حسان بن ثابت هاجياً :

قبيلةٌ ألأم الأحياء أكرمُها   وأغْدَرُ الناس بالجيران وافيها

وقول الشاعر :

بَنُونَا بَنُو أبْنَائنا وبناتُنا   بَنُوهنّ أبْنَاءُ الرجَال الأباعِدِ

ومن ذلك العبارة المأثورة في قولهم : أبو يوسف أبو حنيفة .

وكقولك : ضوء القمر ضوء الشموع ، وأبي أخي في الشفقة .

فالخبر هذه النصوص المذكورة متعين بسياق الكلام ووجدت قرينة معنوية تدل عليه ، لذلك لا يتعين الترتيب .

---

(1) شرح ابن عقيل ٢٣٢/١ .

وأصل الجملة فى البيت الأول : كلامنا كلام النبيين ، فالمبتدأ هو (كلامنا) والخبر هو (كلام النبيين) وكل منهما متعين من سياق الكلام .

وأصلها فى البيت الثانى ، أكرمها ألأم الأحياء ، ووافيها أغدر الناس بالجيران فكل من المبتدأ والخبر متعين ، إذ هو مفهوم من سياق الكلام .

وفى البيت الثالث أصل التركيب : بنو أبنائنا بنونا ، إذ المراد الحكم على بنى أبنائهم وهم الأحفاد بأنهم كبنيهم .

والمراد فى العبارة المأثورة تشبيه أبو يوسف (تلميذ أبو حنيفة) بأبى حنيفة وهو أستاذه وبهذه القرنية وهى التشبيه يتعين أن يكون (أبو يوسف) مبتدأ و (أبو حنيفة) خبراً سواء تقدم أو تأخر .

وبهذه القرنية المعنوية وهى التشبيه يتعين فى المثالين المذكورين أن يكون (ضوء القمر) هو الخبر وإن تعدّم ، و (ضوء الشموع) المبتدأ وإن تأخر .

ويتعين أن يكون (أبى) هو الخبر و (أخى) هو المبتدأ ، فالمسألة إذن رهن بوجود القرينة التى يمكن بواسطتها التعرف على كل من المبتدأ والخبر .

٢- إذا كان الخبر محصوراً بإنما أو النفى والاستثناء .

ومن المعلوم أن موضع المحصور فيه التأخير دائماً ، وإذا وجب تأخير المحصور فيه وهو الخبر ، فهذا يعنى وجوب تقديم المبتدأ .

وهذا ما يشير إليه البلاغيون عند حديثهم عن القصر وتقسيماته واصطلحوا على ما تسميته : (قصر موصوف على صفة) .

ويمكن التطبيق على ذلك بالنصوص الآتية :

- قال اللّه تعالى : ﴿ إنما اللّهُ إلهٌ واحد ﴾ [1] .

- قال اللّه تعالى : ﴿ وما محمدٌ إلا رسول ﴾ [2] .

---

(1)سورة النساء : ١٧١ .

(2)سورة آل عمران : ١٤٤ .

- قال الله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتَ إلا نذيرٌ ﴾ [١] .

فالمبتدأ في هذه الآيات مقصور أو محصور والخبر مقصور عليه أو محصور فيه وأداة القصر في الآية الأولى (إنّما) وفي الآيتين الأخيرتين : النفي والاستثناء وقد ورد في الشعر ما يخالف هذه القاعدة من ذلك قول الكميت :

فيا ربّ هَلْ إلاّ بك النّصرُ يُرْتَجى   عليهم وهل إلاّ عليك المعوّل

فقد قُدّم الخبر المحصور بإلاّ في البيت وكان حقه التأخير .

وهذا في رأي النحاة من قبيل الشذوذ ، لخروجه عن القاعدة المقررة سابقاً أما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر (إنما) لا يجوز تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر (إلاّ) كما هو الحال في البيت ، صح التقديم ، لأن المعنى لا تصود لا يضيع إذ تقديم (إلا) معه يبين المراد [٢] .

وأميل في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه بعض الباحثين ، من أن الذي دعا إلى ذلك لغة الشعر الخاصة وما تبيحه في الرتبة [٣] .

ثانياً : التزام الخروج عن الترتيب الأصلي : (وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ) .

قد يطرأ على العبارة من الظروف التي تعلق بالصيغة أو السياق والمقام ما يستدعي الخروج عن الترتيب المألوف ، فيتقدم الخبر وجوباً ، وبداهة يتأخر المبتدأ ، وهاك بيان أهم هذه الحالات وتفصيلها :

١- إذا جاء الخبر بصيغة من صيغ الصدارة ، كأن يكون اسم استفهام لأن أدوات الاستفهام لها الصدارة ، ومعناها يتناول كل ضميمة في الجملة فإذا تقدم أحد الضمائم عليها كان خارجاً عن معناها ، لذلك وجب تقدم الاستفهام على كل أجزاء الجملة ، ليصل معناه إلى كل ضميمة فيها ويمكن التطبيق على ذلك بالنصوص التالية :

---

(١) سورة فاطر : ٢٣ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢٣٦/١ هامش الصفحة ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٤٦ .

(٣) د / محمد عيد : النحو المصفى ص ٢٢٧ .

– قال الله تعالى : ﴿ يسألونك عن الساعة أيّان مُرسَاها ﴾ [1] .

– قال الله تعالى : ﴿ يسألون أيّان يومُ الدين ﴾ [2] .

– قال الله تعالى : ﴿ يقولُ الإنسانُ يَوْمَئذٍ أين المَفَرُّ ﴾ [3] .

– قال الله تعالى : ﴿ ويقولون متى هذا الوعدُ إن كنتم صادقين ﴾ [4] .

فالخبر في هذه الآيات المذكورة وهو على الترتيب (أيّانَ ، أيّان ، أين ، متى) قد تقدم على المبتدأ وجوباً ، لأن صيغته استفهام وذلك يقتضي الصدارة وهذا شامل للمبتدأ ،فإذا ورد أحدهما بصيغة من صيغ الصدارة استدعت أن يذكر أولاً .

تعرب أدوات الصدارة في الغالب مبتدأ ، إذا دلت على الذات عاقلة أو غير عاقلة نحو (مَنْ ، ما ، أيّ) .

وبعضها يعرب خبراً لدلالته على المكان مثل (أين ، أيان) أو على الزمان نحو (متى) أو على الحال مثل (كيف) .

٢- إذا كان المبتدأ نكرة محضة ليس لها مسوّغ سوى تقدّم الخبر ، وهو ظرف أو جار ومجرور كما في قوله تعالى : ﴿ لكلِّ نبأٍ مستقر ﴾ [5] وقوله تعالى : ﴿ لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيدٌ ﴾ [6] .

فالمبتدأ في الآيتين على الترتيب (مستقر ، مزيد) كلاهما نكرة محضة وقد سوّغ الابتداء بهما تقدّم الخبر عليهما وهو في الآية الأولى (جار ومجرور) وفي الثانية ظرف ..

ولو تأخر الخبر في هذه الصورة لالتبس بالصفة ، لأن المبتدأ النكرة مفتقر إلى التخصيص ثم يأتي الخبر ليحكم به على المبتدأ بعد تخصيصه ، فحاجة النكرة

---

(1)سورة النازعات : ٤٢ .
(2)سورة الذاريات : ١٢ .
(3)سورة القيامة : ١٠ .
(4)سورة يونس : ٤٨ .
(5)سورة الأنعام : ٦٧ .
(6)سورة ق : ٣٥ .

إلــى الصفة الموضحة أشد من حاجتها إلى الخبر ، لذلك وجب تقدم الخبر خشية الالتباس بالصفة لو تأخر .

٣- إذا اشتمل المبتدأ على ضمير عائد على جزء من الخبر ، وقد مثل النحاة لذلك بقولهــم (علــى الــتّمرةِ مثلُها زبدا) (وفي الدار صاحبُها) فالخبر في المثاليــن يتمــثل في الجار على المجرور وقد عاد ضمير من المبتدأ على جزء من الخبر وهو المجرور ، والضمير وإن عاد على الخبر وهو متأخر رتبة إلاّ أنه متقدم لفظاً وهذا جائز لدى النحاة ، ولو تقدم المبتدأ في المثالين المذكوريــن على الخبر لترتب على الذكر عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك ممتنع باتفاق لدى النحاة حيث يرى النحاة أن الضمير العائد له أربع صور :

أ- أن يعود على متقدم لفظاً ورتبة ، كما إذا عاد من الخبر على المبتدأ .

ب- أن يعـود علــى متقدم لفظاً متأخر رتبة كما إذا عاد من المبتدأ على الخبر المتقدم .

ج- أن يعود على متأخر لفظاً متقدم رتبة كما إذا عاد الضمير من المفعول به المتقدم على الفاعل المتأخر نحو (خاف ربّه عمر) .

د- أن يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما إذا عاد الضمير من المبتدأ المتقدم علــى الخبر المتأخر وقد أجاز النحاة الصور الثلاثة الأولى ومنعوا الأخيرة ولا شك أن ما ذهب إليه النحاة من منع عود الضمير على مــتأخر لفظاً ورتبة – أمر جاء متسقاً مع الذوق اللغوى ، والوظيفة الأساســية للضــمير وهى الربط بين الضمائم ثم التعبير والمطابقة بينها ، تأمل مثلاً قولك (صاحبها في الدار ، رجاله للعدل ، طلابه للعلــم) وقد عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، يتبين لك فساد التركيــب ورداءته ، وعدم ملاءمته للذوق اللغوى ، ولم يتحقق في هــذه التراكيب الغرض المنشود من الضمير ، فاين الضميمة التى ذكــرت قبله حتى يقوم بالربط بينها ويتطابق معها ؟! إنها لم تذكر

بعد ، لذلك كان لابد من تقدم الخبر ، وهو الضميمة) لتتحقق فكرة الـربط والمطابقـة ، ومـن هنا كان ذكر الضمير قبل مرجعه وما سيربطه بما قبله عبث [1] .

ولو تأملت فى التراكيب السابقة بعد تقديم الخبر وقلت (فى الدار صاحبها للعـدل رجالـه ، للعلم طلابه) لو جدت استقامة فى التركيب ، وملاءمته للذوق اللغـوى ، وتحقيقاً لوظيفة الضمير من الربط والمطابقة ، لذلك وجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ .

قـد يـرد المبتدأ نكرة والخبر جار ومجرور ولم يتقدم على المبتدأ كما فى قولهم : " سلامٌ عليك وَوَيْلٌ له " وسبب تقدم المبتدأ مع كونه نكرة دون مسوّغ فى هذا القول المذكور ، أن الخبر لا يلتبس بالصفة كما هو الحال فيما سبق لأن معناه هـهـنا الدعاء " ألا ترى أنك إذا قلت سلامٌ عليك وويلٌ له بالرفع كان معناه كمعناه منصـوباً ، وإذا كان منصوباً كان منزلاً منزلة الفعل فقولك سلاماً عليك وويلاً لك بمـنزلة سـلّم الله عليك وعذّبك الله فلما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل لم يغير عن حاله ، لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدماً " [2] .

٤- إذا كـان المبـتدأ محصـوراً بإنّما أو النفى والاستثناء ، والمحصور فيه أو المقصـور عليه يجب تأخيره ، فإذا كان المقصور عليه هو المبتدأ فمعناه وجـوب تأخـيره وهذا يعنى بداهة وجوب تقديم الخبر ، وهو ما اصطلح البلاغيون على تسميته (قصر صفة على موصوف) ويمكن التطبيق على ذلك بالأمثلة الآتية :

إنما البطل خالد بن الوليد ، إنما المجاهد من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا ، ما عالم الغيب إلا الله ، ما رسول إلاّ محمد .

---

(1) د/ محمـد بكـر : الـنحو الوصفى من خلال القرآن الكريم ٩٠/٢ المطبعة الفنية القاهرة ، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح – الكويت .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ٩٣/١ .

فقد قصرنا في المثال الأول الخبر وهو صفة البطولة على المبتدأ وهو (خالد بن الوليد) . وهذا يعني أنه ليس هناك من يتصف بهذه الصفة سوى الموصوف وهو المبتدأ . ويقال في سائر الأمثلة ما قيل في هذا المثال .

[١٠]حذفهما :

مسألة الحذف في تركيب المبتدأ والخبر :

إن الأصل في الكلام الذكر ، ولكن الاستعمال العربي للتراكيب المختلفة درج على حذف ما يقوم عليه دليل ، سواء أكان ركناً أساسياً ، أم كان من المكملات أو الفضلات ، كما يسميها النحاة .

وينطبق هذا الكلام على تركيب المبتدأ والخبر ، حيث يجيز الاستعمال العربي حذف أي ركن من أركان التركيب ، إن قام على المحذوف دليل – مبتدأ أو خبراً ، وذلك من باب الاختصار والإيجاز الذي تميل إليه لغتنا العربية ، وتقدمه أحياناً على الإطناب أو المساواة .

وقد يكون يكون الحذف جوازياً اختيارياً للإيجاز والاقتصار ، وقد يكون وجوبياً –على حد تعبير النحاة .

– الحذف الاختياري :

[أ]حذف المبتدأ :

ويكون الحذف اختيارياً وممكناً عندما يتضح المعنى من القرائن السياقية ؛ التي نذكر منها أن يقع المبتدأ في جواب الاستفهام ؛ كما في قول القرآن : (وما أدراك ما الحطمة ؟) [١] ثم يجيب القرآن مكتفياً بالخبر : (نار الله الموقدة) [٢] أي : الحطمة نار الله الموقدة . وعندما يسألك سائل : أين المسجد ؟ فتجيب مكتفياً بذكر الخبر : آخر الشارع ، أي : المسجد آخر الشارع .

---

(١)سورة الهمزة : ٥ .

(٢)سورة الهمزة : ٦ .

ومـــن هذه المواضع أيضاً : ورود الخبر بعد الفاء التى تقع فى أول جملة جواب الشرط ؛ كما فى قول القرآن : (وإن مسّه الشر ، فيؤوس قنوط) [1] ، أى : فهو (الإنسان) يؤوس ولعلك تدرك الجمال التعبيرى للأسلوب دون ذكر المبتدأ ، مع إمكان هذا الذكر .

[ب] حذف الخبر :

ويكون حذفه ممكناً عند وضوح المعنى من القرائن وأهمها أن يكون معلوماً به فى الكلام ؛ كما فى قول القرآن : (قل : أأنتم أعلم أم اللّهُ ؟)) [2] ، أى : أم اللّه أعلم ، وفى قولك : صديقى تَقيٌّ وصديقك .أى : وصديقك تقى .

وجمـــال التعبـــير دون ذكر الخبر لا يحتاج إلى دليل ، حيث لو ذكر الشئ المعلوم لكان تكراراً مملاً ، وإن كان هذا الذكر جائز وممكناً .

[ج] حذف الركنين :

وقد يفهم التركيب كاملاً من الكلام دون ذكره ؛ خصوصاً فى مجال الجمل الصـــغرى ، اعتماداً على تركيب سبقه ، كما فى قول القرآن الكريم : ﴿ واللائى يئســـن مـــن المحـــيض مـــن نسائكم إن ارتبتم ؛ فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائى لم يحضـــن ﴾ [3] ، ففـــى التركيب القرآنى الكريم هنا أكثر من جملة آخرها قوله : (واللائـــى لـــم يحضـــن) والجملـــة الصغرى – جملة الخبر – محذوفة بركنيها (المبـــتدأ والخبر) وتقدير المحذوف ... فعدتهن ثلاثة أشهر ، ومما ساعدنا على فهم المحذوف السياق الكريم السابق فى قول القرآن : ﴿ واللائى يئسن ... فعدتهن ثلاثـــة أشـــهر ﴾ فعـــندما عطـــف على المبتدأ الأول : (واللائى يئسن) بقوله : (واللائى لم يحضن) كانت جملة الخبر متحدة فى الحالتين ، فجاء الحذف للجملة

---

(1) سورة فصلت : ٤٩ .

(2) سورة البقرة : ١٤٠ .

(3) سورة الطلاق : ٤ .

الصـــغرى بركنيها أبلغ بكثير من ذكرها ، حيث فهمت من خلال السياق وقرينته اللفظـــية . هـــذا عن الحذف الاختيارى للركن الذى يعلم به ، أو يفهم من القرائن السياقية .

الحذف الوجوبي :

وهو أن تجد الجملة النحوية قد جاءت من ركن واحد ، ويتعذر معها تقدير الركن الآخر ، حيث تقتضى بلاغة التعبير ، وجمال الأسلوب أن يقتصر فى مثل هذه التراكيب الخاصة على ركن واحد – دون الآخر ، ولعلنا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا : إن هناك تراكيب نحوية مقيدة من خلال سياقات معينة ترد فى صورة مبتدأ بـــلا خبر ، أو ترد فى صورة خبر بلا مبتدأ ، حيث إن تأويل المحذوف فى مثل هذه المواضع يعد سخفاً فى الكلام ، وفساداً فى التعبير ، ولو كان تقدير المحذوف أو تأويلـــه مجرد تزيد أو ابتعاد عن الإيجاز ، لوضعه النحاة ضمن حالات الحذف الاختيارى الجوازى .

(أ) حذف المبتدأ "عدم ذكر المبتدأ" [١] :

[١] فـــى التركيب الذى يرد على هيئة مصدر ناب مناب فعله – ويعرب خبراً – كما فى قول القرآن على لسان يعقوب عليه السلام : ﴿ فصبرٌ جميل . والله المســـتعان ﴾ [٢] ، وتأويله : فأمرى صبر ، أو : فصبرى صبر ، ترى أىّ بلاغـــة فى التركيب الأول – حيث الحذف أو الركن الواحد – ! كما ترى أى ركاكة فى التركيب المتأول الذى أوردناه : أمرى صبر ، أو : صبرى صبر ، وعليه قول شاعرهم :

وقالت : حنانٌ ، ما أتى بك ها هنا
أذو نسب أم أنت بالحى عارف ؟

---

(١) د/ محمـــد صـــلاح الديـــن مصـــطفى بكر : النحو الوصفى ٢/١٠٥ ، مؤسسة الصباح ، ومكتبة النهضة العربية بالكويت ١٩٨٥م .
(٢) سورة يوسف : ١٨ .

[٢] فــي حالة ورود أحد ركني التركيب نصاً صريحاً في القسم ؛ ويعرب خبراً كمــا في قولك : في عنقي لأكرمنّ كل ضيف ، وتأويله : قسم في عنقي ، ولعلك تلحظ أن التعبير الأول ذي الركن الواحد أفصح من التعبير الآخر .
[٣] في حالة تسمى عند النحاة بالنعت المقطوع على الرفع ، كما في قول العرب : أحمــد الله الحميدُ ؛ بتقدير : هو الحميد ، وقد قالوا بجواز ذلك في حالات المدح كالسابقة ، أو الذم كقولك : أحتقر الرجل اللئيمُ ، بتقدير : هو اللئيم ، أو الترحم كقولك : عطفت على المريض المسكينُ ؛ بتقدير : هو المسكين ، وهذه هي أشهر مواضع الحذف .

(ب) حذف الخبر "عدم ذكر الخبر" :

وحالاته أشهر من حالات حذف المبتدأ باستثناء الحالة الأولى وهي :

١- أن يقع المبتدأ بعد (لولا) في كون عام ؛ كما في قول القرآن : ﴿ لولا دفعُ الله الناس بعضهم لفسدت الأرض ﴾ [١] ، انظر إلى روعة التعبير وبلاغته حين جاء التركيب بعد (لولا) في ركن واحد أو على هيئة مبتدأ بلا خبر ، أو بمبــتدأ حذف خبره وجوباً – على حد تعبير النحاة – ، أليس هذا أبلغ بكثير مما لو تأولنا قائلين : لولا دفع الله موجود ؟!
٢- أن يــرد المبــتدأ فــي صورة لا تستعمل إلاّ في القسم الصريح ، وبعدها جــواب القســم ، كمــا فــي قول القرآن : ﴿لعمرك ، إنهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾ ، فقد تجلت البلاغة التركيبية والفصاحة الأسلوبية بمجيء مثل هــذا التركيــب في ركن واحد ، أو على هيئة مبتدأ بلا خبر ، وهو أبلغ وأروع مما لو تأولنا قائلين : لعمرك قسمي !
٣- أن يــرد المبــتدأ (الركــن المذكور) متعاطفاً مع غيره بواو المعية أو المصاحبة كقولهم : كل رجل وضيعته ، وقولنا : كل طالب وكتابه ، وهما أجمــل من قولك – مقدراً الركن المحذوف في كل منهما – : متلازمان ، حيث أغنت واو المصاحبة عن تأويل ذلك الخبر .

---

(١) سورة الحجر : ٧٢ .

٤- أن يأتي المبتدأ مصدراً مضافاً ، أو اسماً دالاً على التفضيل ، وبعده حال لا يصح إعرابها خبراً ، كما في قولك : تكريمي الطالب متفوقاً ، أو : أعظم تقدير للعلماء مبتكرين بتأويل : تكريمي واقع حال كون الطالب متفوقاً ، وأعظم تقدير حاصل حال كون العلماء مبتكرين ، واستعمال مثل هذه التركيب ليس مشهوراً .

وتلك هي المواطن التي ارتأتها الصنعة النحوية من الوجهة الافتراضية ، ولكن الواقع اللغوي يقول : بأننا أمام جملة فيها مسند إليه (مبتدأ) لم يذكر خبره ، أو (خبر) لم يذكر مبتدؤه ، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز عن قضية حذف المبتدأ [1] : قال رحمه الله : " هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ؛ وهذه جملة قد تنكرها حتى تنظر ، وأنا أكتب لك بديئاً الأمثلة مما عرض فيه الحذف ، ثم أنبهك على صحة ما أشرت .. أنشد صاحب الكتاب :

اعتاد قلبك من ليلى عوائده
وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواءٌ أذاع المعصراتُ به
وكلُّ حيران سارٍ ماؤه خضل

قال : أراد ؛ ذاك ربع قواء ، أو هو ربع .. " ، ثم أخذ عبد القاهر يذكر المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ وأمثاله فقال : " ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ : القطع والاستئناف ، يبدءون بذكر الرجل ، ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر . وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ ، مثال ذلك قوله :

هم حلوا من الشرف المعلّى ومن حسب العشيرة حيث شاؤوا

---

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١٤٦ - ١٥٣ ، بتصرف ، بتحقيق محمود شاكر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٤م .

بناة مكارم وأساة كلْم   دماؤهم من الكلب الشفاء

... ومما اعتمد فيه أن يجيء خبراً قد بنى على مبتدأ محذوف ... قوله :

سأشكر عمراً إن تراخت منيتي

أيادي لم تُمنن ، وإن هي جلَّت

فتىً غير محجوب الغنى عن صديقه

ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

... ومــن جيد الأمثلة في هذا الباب قول الشاعر يخاطب امرأته وقد لامته على الجود :

قالت سميةُ : قد غويت ، بأن رأت

حقاً تناوب ما لنا ووفود

غيٌّ لعمرك لا أزال أعوده

مادام مالٌ عندنا موجود

المعنى : ذاك غيٌّ لا أزال أعود إليه ، فدعي عنك لومي .

وإذا عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ فاعلم أن ذلك سبيله في كــل شيء ، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ، ثم أصيب به موضعه ، وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف فيها ، إلاَّ وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به .

يحذف كل منهما جوازاً أو وجوباً في مواضع معينة ؛ فيجوز حذف أحدهما بشــرط أن يــدل عليه دليل ، وألاّ يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه ؛ فمثال حذف المبتدأ جوازاً أن يقال : أين الأخ ؟ فيجاب : في المكتبة ، فالجار والمجرور خبر لمبــتدأ محذوف تقديره : " الأخ " ، وأصل الكلام : " الأخ في المكتبة " ، حُذِف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه . ومن الأمـ ثلة أيضاً أن يقال : كيف الحال ؟ فيجاب ... " حسن " ، فكلمة " حَسَنٌ " خبر

لمبــتدأ محذوف تقديره : " الحال " ، وأصل الجملة : " الحال حسن " حُذِف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه ... وهكذا .

ومــثال حذف الخبر جوازاً أن يقال : مَنْ فى الحقل ؟ فيجاب : " علىٌّ " ، فكلمة " على " مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف تقديره : " الحال " ، وأصل الجملة : " الحال حسن " حُذِف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه ... وهكذا .

ومــثال حذف الخبر جوازاً أن يقال : مَنْ فى الحقل ؟ فيجاب : " علىٌّ " ، فكلمـــة " علـــى " مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف تقديره : " فى الحقل " ، وأصل الكلام " علىّ فى الحقل " .

حــذف الخــبر جوازاً لوجود ما يدلّ عليه مع عدم تأثر المعنى والأسلوب بحذفــه ، ومــثله : ماذا معك ؟ فيقال : " القلم " ، فكلمة : " القلم " مبتدأ مرفوع ، والخــبر محــذوف ، تقديره : " معى " . وأصل الكلام : " القلم معى " ؛ ومثل : خرجت فإذا الوالد ، والأصل قبل حذف الخبر : خرجت فإذا الوالد موجود ...

وقد يحذف المبتدأ والخبر معاً بالشرط السابق ؛ نحو : (المحسنون كثيرٌ ؛ فمـــن يساعد محتاجاً فهو محسن ، ومن يساعف مستغيثاً فهو محسن ، ومن يشهد شهادة الحق ...) أى : من يشهدْ شهادة الحق فهو محسن ، فجملة (وهو محسن) مبــتدأ وخبر ، وقد حذفا معاً ، جوازاً ، ومن ذلك : (من يُخْلص فى واجبه فهو عظيم ، ومن يخدم الإنسانية ...) أى : فهو عظيم . ذلك هو الحذف الجائز . أما الواجب فللمبتدأ مواضع ، وللخبر أخرى وفيما يلى البيان :

مواضع حذف المبتدأ وجوباً ، أشهرها أربعة :

[١] ***المبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت*** ، ثم ترك أصله وصار خبراً ، بيان هذا : أن بعض الكلمات يكون نعتاً خاصاً بالمدح كالذى فى نحو : ذهبت إلى الصديق الأديب ،أو بالذم كالذى فى ، نحو : ابتعدت عن الرجل السفيه ، أو : بالترحم كالذى فى نحو : ترفقْ بالضعيف البائس ، فكلمة " الأديب " و " السفيه " و " البائس " نعت مفرد ، مجرور ؛ لأنه تابع للمنعوت فى حركة الإعراب ، التى هى الجر فى الأمثلة السابقة .

لكن يجوز إبعاد النعت عن الجرّ إلى الرفع أو النصب بشروط ، وعندئذ لا يسمى " نعتاً " ، ولا يعرب فى حالته الجديدة " نعتاً " سوق يُسمّى : " نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً " – .. وإنما يكون فى حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : "هو" – مثلاً – فيكون المراد : ذهبت إلى الصديق " هو الأديبُ " ابتعدت عن الرجل ، " هو السفيهُ . ترفق بالضعيف ، هو البائس " .

ويكون فى حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله ، تقديره : " أمدحُ " ، أو " أذم "، أو " أرحمُ " ، على حسب معنى الجملة .

والفاعل فى هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنا ، فالمراد : أمدحُ الأديبَ ... أذم السفيهَ ... أرحمُ البائسَ ، ولا يصح إعراب كلمة منها ولا تسميتها نعتاً بعد أن تركت الجرّ إلىّ الرفع أو النصب ن ولكن يصح تسميتها نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً " .

ومن الأمثلة : (أصغيت إلى الغناءِ الشجيّ – فزعت من رؤية القاتل الفتاك – أشفقت على الطفل اليتيم ...) فكلمة " الشجيّ " نعت مفرد مجرور ، تبعاً للمنعوت . وتفيد المدح ، وكلمة : " الفتاكِ " نعت مفرد مجرور ؛ تبعاً للمنعوت ، وتفيد الذم ، وكلمة : " اليتيمِ " نعت مفرد مجرور ، وتفيد الترحم ، فتلك الكلمات الثلاث وأشباهها – من كل نعت مفرد مجرور يفيد المدح ، أو الذم ، أو الترحم – قد يجوز إبعادها عن الجر ، إلى الرفع أو : النصب ، فلا تعرب نعتاً مفرداً

مجروراً ، وإنما تعرب فى حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : " هو " ويكون المراد : " هو الشجيُّ " " هو الفتاكُ " " هو اليتيمُ " ... كما تعرب فى حالة النصب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله ، تقديره : أمدح ... أو : أذم ... أو : أرحم ... ، على حسب الجملة ، فالمراد : أمدحُ الشجيَّ ... أذم الفتاكَ ... أرحمُ اليتيم وبعد إبعادها عن الجر قد تسمى " نعتاً مقطوعاً ، أو منقطعاً " .

وإذا كان النعت مرفوعاً في الأصل جاز إبعاده عن الرفع إلى النصب فقط، وقد يسمى " نعتاً مقطوعاً ، أو منقطعاً " ، ويُعرب مفعولاً لفعل محذوف تقديره ...

وإذا كان منصوباً جاز إبعاده عن النصب إلى الرفع فقط ، وقد يسمى : " نعتاً مقطوعاً ، أو منقطعاً " ،وإذا كان مجروراً جاز قطعه إلى الرفع أو النصب.

والذى يتصل بموضوعنا هو : النعت المقطوع إلى الرفع ، حيث يعرب بعد القطع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، ولا يجب الحذف إلا بشرط أن يكون أصل النعت للمدح ، أو الذم ، أو الترحم دون غيرها .

[٢] المخصوص بالمدح أو الذم :

وبيانه : أن فى اللغة أساليب للمدح ، وأخرى للذم ، وكلاهما يؤلَّف بطريقة معينة ، وصور مختلفة ، مشروحة فى أبوابها النحوية ، فمن أساليبه المدح : أن تقول فى مدح زارع اسمه حليم : " نِعْمَ الزارع حليم " . وفى ذم صانع اسمه سليم : " بئس الصانع سليم " ... فالممدوح هو " حليم " ويسمى " المخصوص بالمدح " والمذموم هو " سليم " ويسمى " المخصوص بالذم " ومثلهما " نِعْمَ الوفيّ حامد " ، أو " بئسَ المخْلِف وعده زُهير " ، فالممدوح هو " حامد " ، ويسمى " المخصوص بالذم " ، فالمخصوص فى الحالتين يقع بعد جملة فعلية ، مكونة من فعل معين – يدل على المدح ، أو على الذم – وفاعله ، وقد يتقدم المخصوص عليهما ؛ فتقول : " حليم نعم الزارع " ... " سليم بئس الصانع " .

وله صور وإعرابات مختلفة ، يعنينا منها الآن إعرابه إذا وقع متأخراً عن تلك الجملة ، فيجوز إعرابه خبراً ، مرفوعاً ، لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره "هو" فيكون أصل الكلام : " نعم الزارع هو حليم " – " بئس الصانع هو سليم " .

[٣] أن يكـــون الخبر صريحاً فى القَسَم (الحَلِف) . وصراحته تتحقق بأن يكون معلومـــاً فـــى عرف المتكلم والسامع أنه يمين ، نحو : فى ذمتى لأسافرن مجـــاهداً – بحياتى لأخدُمَن العدالة . تريد : فى ذمتى يمين ، أو عهد ، أو ميثاق ... – بحياتى يمين – أو عهد ، أو ميثاق ...

[٤] أن يكون الخبر مصدراً يؤدى معنى فعله ، ويغنى عن التلفظ بذلك الفعل – فى أســـاليب معيـــنة ، محددة الغرض ؛ محاكاة للعرب فى ذلك ، وقياساً على كلامهم – ؛ كأن يدور بينك وبين طبيب ، أو مهندس ، أو زارع ... كلام فى عمله ،لايقول عنه : " عملٌ لذيذ " أى : عملى عملٌ لذيذ ، وهذه الجملة فى معنى جملة أخرى فعلية ، هى : " أعمل عملاً لذيذاً " ، فكلمة " عملاً " مصـــــدر ، ويعرب مفعولاً مطلقاً للفعل الحالى : (أعمل) وقد حذف الفعل وجوباً ؛ للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدى معناه ، وللتمهيد لإحلال جملة اســـمية محـــلّ هذه الجملة الفعلية ... وصار المصدر مرفوعاً بعد أن كان منه ـــوباً ؛ لـــيكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسمية تؤدى المعنى الأول تأدية أقوى من السابقة .

ومـــن الأمـــثلة أن يقـــول السبّاح وقد قطع أميالاً : " سباحةٌ شاقةٌ " أى : سباحتى سباحة شاقة ، وهذه الجملة فى معنى : أسبَحُ سباحةً شاقة ، فكلمة " سباحة " مصدر منصوب ؛ لأنه مفعول مطلق للفعل : " أسبح " ، ثم حذف الفعل وجوباً ، اســـتغناءً عـــنه بوجود المصدر الذى يؤدى معناه ؛ ثم رفع المصدر ليكون خبراً لمبـــتدأ محذوف ، فتنشأ جملة اسمية جديدة ، تكون أقوى وأبرع فى تأدية المعنى من الجملة الفعلية الأولى .

ومن الأمثلة أيضاً أن يقول السعيد : شكرٌ كثيرٌ – حمدٌ وافر ... وأن يقول المـــريض أو الكـــدود : صبرٌ جميلٌ – أملٌ طيبٌ ... وأن يقول الولد لوالده الذى يطلب شيئاً : سمعٌ وطاعةٌ ... أى : أمرى وحالى سمعٌ وطاعة .

هناك مواضع أخرى – غير الأربعة السابقة – يجب فيها حذف المبتدأ ، منها :

١– الاسم المرفوع بعد " لاسيما " ، في مثل : أحب الشعراء ، ولاسيما " شوقيٌّ " بإعراب : " شوقيٌّ " خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو .

٢– بعد المصدر النائب عن فعل الأمر : في مثل : " سقياً لك " ... و " رَعياً لك " ... ومثلهما في قول الشاعر :

نُبِئْتُ نُعْمَى على الهِجْرانِ عاتبةً

سقياً ورَعياً لذاك العاتب الزارى

وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابة تغني عن لفظه ومعناه ، وبعد المصدر ضمير مجرور لمخاطب ، فأصل " سقياً لك " ، " اسقِ يا رب " ... " الدعاء لك يا فلان " ، وأصل " رعياً لك " " ارْعَ يا رب " ... " الدعاء لك يا فلان " ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر نيابة تغني عن لفظه ومعناه ، وبعد المصدر ضمير مجرور لمخاطب ، فأصل " سقياً لك " " اسقِ يا رب " ... " الدعاء لك فلان " ، وأصل " رَعياً لك " " ارْعَ يا رب " ... " الدعاء لك يا فلان " ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف ، ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقاً بالمصدر (سقياً ورعياً ..) ؛ لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامة في تكوين الجملة .

٣– بعد ألفاظ معينة مسموعة عن العرب مثل (من أنت ؟ محمد) وهو أسلوب سماعي يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه : محمد ... – مثلاً – والتقدير : من أنت ؟ مذكورك محمد ... أو : مذمومك محمد ... أي : من أنت ؟ وما قيمتك بالنسبة للشخص الذي تذكره بالسوء ؛ وهو محمد ؟ ، فالمثل يتضمن تحقيراً للمغتاب ، وتعظيماً لمحمد ، فمحمد خبر لمبتدأ محذوف تقديره : مذكورك ... أو مذمومك ... (أي : الشخص الذي تذكره في حديثك ، أو تذمه فيه) ، ولما كان هذا

الأسلوب السماعيّ قد ورد بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه والإبقاء عليه بغير زيادة أو نقص ؛ لأنه بمنزلة المثل ، والأمثال لا تتغير مطلقاً ، وقد ورد ذلك الأسلوب بالنصب أيضاً : (من أنت ؟ محمداً ...) التقدير : (مـن أنـت ؟ تذكر محمداً ، أو تذم محمداً) ؛ فتكون الكلمة المنصوبة مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله .

ومن الأساليب المسموعة أن يقال : " لا سواءٌ " عند الموازنة بين شيئين ، والـتقدير : لا هما سواء ، أو : لا سواء ؛ بمعنى : لا يستويان . فكلمة " سواء " خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره " هما " أو " هذان " .

ويـرى فريق من النحاة أن الحذف في المسألتين جائز لا واجب ، والأخذ بهذا الرأي أنسب فيما نصوغه من أساليبنا ، أما الوارد المسموع عن العرب نصاً على أنه مثل من أمثالهم فيجب إبقاؤه كما ورد عنهم .

مواضع حذف الخبر وجوباً ، أشهرها خمسة :

١- أن يقع الخبر " كوناً عاماً " والمبتدأ بعد " لولا الامتناعية " ، نحو : (لولا عـدلُ الحاكم لقتل الناسُ بعضُهم بعضاً ، ولولا العلم لشقي العالم ، ولولا الحضارة ما سعد البشر) ... أي : لولا عدل الحاكم موجود ... لولا العلم موجود...لولا الحضارة موجودة ...فالخبر محذوف قبل جواب : "لولا" ...

ومـن هذه الأمثلة وأشباهها يتضح أن الخبر يحذف فيها وجوباً بشرطين ، هما : وقوعه " كوناً عاماً " ، ووجود " لولا الامتناعية " قبل المبتدأ ، فإن لم يتحقق أحـد الشرطين ، أو هما معاً : تغير الحكم ؛ فإن لم توجد " لولا " فإن حكم الخبر من ناحية الحذف وعدمه كحكم غيره من الأخبار كلها .

وإن لم يقع كوناً عاماً – بأن كان خاصاً – وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل ، نحـو : لولا السفينة واسعة ما حملتْ مئات الركاب – لولا الطيارُ بارعٌ ما نجا من العاصفة ... ، فكلمة " واسعة " ، وكلمة " بارع " خبر من نوع الكون الخاص الـذي لا دليل يدل عليه عند حذفه ، ولذا يجب ذكره ، فإن دل عليه دليل جاز فيه

الحذف والذكر ؛ نحو : (الصحراء قحلة لعدم وجود الماء بها ، فلولا الماءُ معدومٌ لأنبتت – دخل اللص الحديقة لغياب حارسها ؛ فلولا الحارس غائب لخاف اللص – اضطرب البحر من شدة الهواء ، فلولا الهواء شديد ما اضطرب) ... فكل من : " معدوم " و " غائب " و " شديد " ، قد وقع خبراً ، وهو كون خاص ، فيصح ذكره كما يصح حذفه لوجود ما يدل عليه عند الحذف .

٢- أن يكون لفظ المبتدأ نصاً في القسم ، نحو : لعمرُ الله لأجيدَنَّ عملي – لأمانة الله لن أهملَ واجبي – لحياةُ أبي لا أنصرُ الظالمَ – لأيمنُ الله لأسرعنّ للملهوف ... فالخبر محذوف في الأمثلة كلها قبل جواب القسم .

وأصل الكلام لَعَمْرُ الله قَسَمِي ... لأمانة الله قَسَمي ... لحياة أبي قَسَمِي ... لأيْمُنُ الله قَسَمي ... ومن الأمثلة قول الشاعر :

لعَمرك ما الأيامُ إلا مُعَارةٌ   فما استطَعْتَ من معروفها فتَزَوَّدِ

فالمبتدأ في كل مثال كلمةٌ صريحة الدلالة على القسم ؛ لأنه غلب استعمالها فيه في عُرف المتكلم والسامع لها ، ولذلك حُذف خبرها (وهو قَسَمي) ؛ لأنها تدل عليه ، وتغني عنه ، ولا يصح أن يكون المحذوف في الأمثلة السابقة هو المبتدأ .

وهناك سبب آخر قويّ يحتم أن يكون المحذوف هو الخبر ؛ ذلك السبب وجود لام الابتداء في أول كل اسم للقسم ؛ إذ يدل وجودها على أن المذكور هو المبتدأ دون الخبر ؛ لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر ؛ ليكون لها الصدارة الحقيقة التي هي من أحكامها .

فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين ، أو لم توجد لام الابتداء – لم يكن حذف الخبر واجباً – وإنما يكون جائزاً ، نحو (عهدُ الله قسمي لا أرتكب ذنباً – أمرُ الدين قسمي لا أفعل إساءة) ... بإثبات الخبر أو حذفه .

٣- أن يقع الخبر بعد المعطوف بواو تدل دلالة واضحة على أمرين مجتمعين ، هما : العطف ، والمعية ، نحو : الطالب وكتابُهُ ...

ولبيان هذا نسوق المثال الآتى : إذا أقمت فى بلد تراقب أهله ؛ فرأيت الفلاح يلازم حقله ، والصانع يلازم مصنعه ، والتاجر يلازم متجره ، والملاّح سفينته ، والطالب معهده ، وكل واحد من أهلها يتفرغ لشأنه ، لا يكاد يتركه ، ثم أردت أن تصفهم ، فقد تقول : شاهدت أهل البلد عاكفين على أعمالهم منصرفين لشئونهم (الفلاحُ وحقلُه – الصانع ومصنعُه) – (التاجرُ ومتجرُه) – (الملاح وسفينته) – الطالبُ ومعهدُه) – (كل رجل وحرفته) ، فما معنى كل جملة من هذه الجمل ؟ معناها (الفلاح وحقله متلازمان) – (الصانع ومصنعه متلازمان) وهكذا الباقى ...

وإذا تأملت تركيب جملة منها (مثل : الفلاح وحقله) عرفت أنها مركبة من مبتدأ ، وهو : " الفلاح " بعده واو تفيد أمرين معا ، هما : العطف ، والمعية ، وبعد هذه الواو يجيء المعطوف على المبتدأ ، ويشاركه فى الخبر ، ثم يجيء بعده الخبر ، لكن أين الخبر الواقع بعد المعطوف ؟

إن الخبر محذوف نفهمه من الجملة ، وهو كلمة " متلازمان " أو " متصاحبان " أو " مقترنان " أو : ما يدل على الملازمة والمصاحبة التى توحى بها الواو التى بمعنى " مع " وتدلّ عليها فى وضوح ظاهر للسامع ، ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى .

فإن لم تكن الواو نصاً فى المعية لم يكن حذف الخبر واجباً ؛ وإنما يكون جائزاً عند قيام دليل يدل عليه ؛ نحو : الرجل وجاره مقترنان ، أو : الرجل وجاره ، فقط لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد الاشتراك والاصطحاب . أما جواز ذكر المحذوف فلأن الواو هنا ليست نصاً فى المعية ؛ إذ الجارّ لا يلازم جاره ، ولا يكون معه فى الأوقات كلها ، أو أكثرها .

٤- الخبر الذى بعده حال تدل عليه ، وتسد مسده ، من غير أن تصلح فى المعنى ؛ لأن تكون هى الخبر ؛ نحو : " قراءتى النشيد مكتوباً " ، وذلك فى كل خبر لمبتدأ ، مصدر – فى الغالب – وبعد هذا المصدر معموله ، ثم حال بعد المعمول تدل على الخبر المحذوف وجوباً ، وتغنى عنه ، ولا تصلح

فى المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ... ؛ كالمثال السالف ، فكلمة "قراءة" مبتدأ ،وهى مصدر مضاف ، والياء مضاف إليه ، " النشيد " مفعول به للمصدر – فهو المعمول للمصدر – " مكتوباً " حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ؛ إذ لا يقال : قراءتى مكتوب ، وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها ، والتقدير : " قراءتى النشيد إذا كان مكتوباً " ، أو : " إذ كان مكتوباً " وقد حذف الخبر الظرف بمتعلقه ، ومعه المضاف إليه ؛ لوجود ما يدل عليه ، ويسد مسده فى المعنى ؛ وهو الحال التى صاحبها الضمير ، الفاعل ، المحذوف مع فعله . ومثله : مساعدتى الرجلَ محتاجاً ، أى : إذا كان ... أو : إذ كان محتاجاً " فمحتاجاً " حال لا تصلح مع جهة المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ؛ إذ لا يقال : مساعدتى محتاج (وصاحب هذه الحال هو الضمير الفاعل المحذوف مع فعله) ، و " الرجل " مفعول به للمصدر – فهو معموله – ومثل هذا يقال فى:شربى الدواء سائلاً ، وأكلى الطعام ناضجاً – ... و ...

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون هى الخبر ؛ فلا يصح إكرامى الضيفَ عظيماً ، بل يتعين أن نقول : إكرامى الضيفَ عظيم ... بالرفع على الخبر .

هذا ، وتتلخص جميع مواضع حذف الخبر – التى سبقت – فى العلم بالمحذوف لوجود ما يدل عليه ، أو ما يغنى عنه فى المعنى لا فى الإعراب .

٤– حذفه من بعض أساليب مسموعة عن العرب ، منها : حسبُك يَنَم الناسُ . بقيت حالة سبقت الإشارة إليها ، وهى التى يكون فيها المبتدأ متقدماً – مباشرة – على أداة شرطية ، فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية – كان هو الجواب للأدلة الشرطية – فى الرأى الأرجح – وكان خبر المبتدأ محذوفاً وجوباً : نحو (الطفل إن يتعلمْ فهو نافع) – (الصانعُ إن يتقنْ صناعته يستفدْ مالاً وجاهاً) .

فدخول " الفاء " على الجملة الاسمية (فى المثال الأول) دليل على أن هذه الجملة جواب للشرط ، وليست خبراً ؛ لكثرة دخول الفاء على الجملة الجوابية دون الخبرية ؛ وجزم المضارع " يستفدْ " – فى المثال الثانى – دليل على أنه جواب الشرط ، وعلى صلاحه لمباشرة الأداة ، وأن الجملة المضارعية ليست خبراً ...

فإن لم يقترن ما بعدهما بالفاء ، أو لم يصلح لمباشرة الأداة ، كان خبراً ، والجواب محذوفاً ؛ نحو (الطفل إن يتعلم هو نافع) – الصانع إن يهمل صناعته ليس يستفيدُ) ؛ إذ لو كان جواباً للشرط لوجب اقترانه بالفاء .

ولا فرق فى المصدر الواقع مبتدأ بين أن يكون صريحاً كالأمثلة السابقة وأن يكون مؤولاً ؛ مثل : أنْ أقرأ النشيد مَكتوباً – أن أساعدَ الرجل محتاجاً ، وكذلك لا فرق فى الحال بين المفردة كالتى سبقت وغير المفردة ، كالظرف فى نحو : قراءتى النشيد مع الكتابة – أكلى الطعام مع النضج – وكالجملة الاسمية نحو : قراءتى النشيد وهو مكتوب ، أو : الفعلية مضارعية وغير مضارعية ؛ نحو : مساعدة الرجل يحتاج ، أو : مساعدتى الرجل وقد احتاج .

وليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون المبتدأ أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر – الصريح ، أو المؤول ، نحو :أحسنُ قراءتى النشيد مكتوباً ، أكملُ مساعدتى الرجل محتاجاً) – (أحسن ما أقرأ النشيد مكتوباً – أكمل ما أساعد الرجل محتاجاً) .

[ب] من الأساليب الصحيحة : " محمد والفرس يباريها " ، أو : " محمد وهند تسابقه " ... ونحو هذا من كل أسلوب يشتمل على مبتدأ ، بعده معطوف بواو العطف ، ثم يجىء بعد ذلك المعطوف شىء ينسب حصوله للمعطوف ، أو المعطوف عليه ، ويقع أثره المعنوى على الآخر الذى لم ينسب له الحصول ، ففى المثال الأول نرى المبتدأ هو : " محمد " ، وبعده المعطوف بالواو هو " الفرس " بعده الفعل " يبارى " الذى ينسب حصوله للمبتدأ " محمد " ، ولكن يقع أثره على الفرس فكأنك تقول : محمد يبارى الفرس ...

وفـــى المثال الثانى : المبتدأ هو " محمد " أيضاً " ، وبعده المعطوف بواو العطــف ؛ وهـــو " هـــند " والفعل الذى بعده هو : " تسابق " ، وينسب حصوله للمعطـــوف " هـــند " ، ولكـــن يقع أثره المعنوى على المبتدأ ، فكأنك تقول : هند تسابق محمداً ... فأين خبر المبتدأ في المثالين السابقين وأشباههما ؟

خير الآراء في ذلك أن الخبر محذوف ، (والتقدير : محمد والفرس يباريها مســـرعان) ... (محمـــد وهند تسابقه متنافسان) ... ويجوز أن تكون الواو واو الحال والجملة بعدها حال أغنت عن الخبر ...

والأول أحسن ، لاعتبارين :

أولهمـــا: مطابقـــته لقاعدة عامة ، هى : أن الأصل فى المبتدأ أن يكون له خبر أصـــيل ، لا شـــيء آخر – كالحال – يسدّ مسدّه ، وأن هذا الخبر الأصيل يصح حذفه لدليل .

ثانيهما: أنه يصلح لكل التراكيب التى تتصل بموضوعنا ، ومن هذه التراكيب ما يكـون فـيه المبتدأ غير مستوف للشروط التى تجعله يستغنى بالحال عن الخبر كالمثالين المعروضين هنا ، وأشباههما ...

[١١] تطبيقات :

من صور التركيب النحوى للمبتدأ والخبر فى القرآن الكريم :

١- قال تعالى : ﴿ إن أنتم إلا فى ضلال مبين ﴾ [١] .

إن : حرف نفى مبنى على السكون .

أنتم : ضمير منفصل مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ .

إلا : حرف استثناء ملغى مبنى على السكون

فى : حرف جر مبنى على السكون .

---

(١) سورة يس : ٤٧ .

ضلال : اسم مجرور بـ (فى) وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر .

مبين : صفة مجرورة وعلامة جرها الكسرة .

٢- قال تعالى : ﴿ ءأنتم أشدُّ خلقاً أم السماء ﴾ (١) .

أأنتم : الهمزة حرف استفهام مبنى على الفتح .

(أنتم) ضمير منفصل مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ .

أشد : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

٣- قال تعالى : ﴿ نحنُ نَقُصُّ عليك أحسن القصص ﴾ (٢) .

نحن : ضمير منفصل مبنى على الضم فى محل رفع مبتدأ .

نقص : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره " نحن " ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر .

٤- قال تعالى : ﴿ بل هم بلقاء ربهم كافرون ﴾ (٣) .

هم : ضمير منفصل مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ .

كافرون : خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

٥- قال تعالى : ﴿ إنما هو إلهٌ واحد ﴾ (٤) .

هو : ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل رفع مبتدأ .

إله : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

واحد : صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة .

٦- قال تعالى : ﴿ ربَّنا آتنا فى الدنيا وما له فى الآخرة من خلاق ﴾ (٥) .

---

(١) سورة النازعات : ٢٧ .

(٢) سورة يوسف : ٣ .

(٣) سورة السجدة : ١٠ .

(٤) سورة الأنعام : ١٩ .

(٥) سورة البقرة : ٢٠٠ .

لــه : الـــلام حرف جر مبني على الفتح ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم .
من : حرف جر زائد مبني على السكون .
خلاق : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .
٧- قال تعالى : ﴿ وَلأَمَةٌ مؤمنةٌ خيرٌ من مشركة ﴾ [١] .
لأمة : اللام لام الابتداء ، حرف مبني على الفتح ، و (أمةٌ) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .
مؤمنة : صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة .
خير : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .
٨- قال تعالى : ﴿ ولدارُ الآخرةِ خيرٌ للذين اتقوا ﴾ [٢] .
لـــدار : اللام لام الابتداء ، حرف مبني على الفتح ، و (دار) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو مضاف .
الآخرةِ : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .
خير : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .
٩- قال تعالى : ﴿ والذين يمكرون السيئات لهم عذابٌ شديد ﴾ [٣] .
الذين : اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ .
لهم : اللام حرف جر مبني على الفتح ، و (هم) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.
عـــذاب : مبـتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر .

---

(١) سورة البقرة : ٢٢١ .
(٢) سورة يوسف : ١٠٩ .
(٣) سورة فاطر : ١٠ .

المبتدأ الأول (الذين) .

شديد : صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة .

١٠- قال تعالى : ﴿ الذى خلق الموت والحياة ﴾ [١] .

الذى : اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير " هو الذى " .

١١- قال تعالى : ﴿ الذى خلق سبع سموات طباقاً ﴾ [٢] .

الذى : اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : " هو الذى " .

١٢- قال تعالى : ﴿ ذلك خيرٌ للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون ﴾ [٣] .

ذلـــك (ذا) اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، واللام للبعد حرف مبنى على الكسر ، والكاف حرف خطاب مبنى على الفتح .

خير : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

أولـــئك : (أولاء) اســم إشـــارة مبنى على الكسر فى محل رفع مبتدأ ، والكاف للخطاب حرف مبنى على الفتح .

هم : ضمير فصل لا محل له من الأعراب .

المفلحون : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

١٣- قال تعالى : ﴿ مَن كَفَرَ فعليه كفره ﴾ [٤] .

من : اسم شرط مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ .

كفـــر : فعل ماضٍ مبنى على الفتح ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره "هو" والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر .

---

(١) سورة الملك :٢ .

(٢) سورة الملك ٣ .

(٣) سورة الروم : ٣٨ .

(٤) سورة الروم : ٤٤ .

فعلـيه : الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح ، و(على) حرف جر مبنى على السكون ، والهاء ضمير مبنى على الكسر فى محل جر بـ(على) والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم .

كفـره : (كفـر) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والجملة من المبـتدأ والخـبر فى محل جزم جواب الشرط ، و (كفر) مضاف ، والهاء ضمير متصل مبنى على الضم فى محل جر مضاف إليه .

١٤- قال تعالى : ﴿ سورةٌ أنزلناها وفرضناها ﴾ [١] .

سـورة : خبر لمبتدأ محذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والتقدير "هذه سورة " .

١٥- قال تعالى : ﴿ لم يلبثوا إلا ساعةً من نهار بلاغ ﴾ [٢] .

بـلاغ : خبر لمبتدأ محذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والتقدير " هذا بلاغٌ " .

١٦- قال تعالى : ﴿ أكلها دائمٌ وظلها تلك عقبى الذين اتقوا ﴾ [٣] .

ظلها : (ظل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وخبره محذوف تقديره "دائم" ، والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف معطوفة على ما قبلها ، و (ظل) مضاف ، و(ها) ضمير متصل مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه .

١٧- قال تعالى : ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضاً أو على سَفَرٍ فعدةٌ من أيام أخر ﴾ [٤] .

عـدة : مبـتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والخبر محذوف ، والتقدير : "فعلـيه عـدةٌ " أو (عدة) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والتقدير : " فالواجب عدةٌ " .

---

(١) سورة النور : ١ .
(٢) سورة الأحقاف : ٣٥ .
(٣) سورة الرعد : ٣٥ .
(٤) سورة البقرة : ١٨٥ .

١٨- قال تعالى : ﴿ ومن آياته أن يُرسلَ الرياح مبشرات ﴾ (١) .

من : حرف جر مبني على السكون .

آياتــه : (آيــات) اســم مجــرور بـــ(من) وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجـــرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و (آيات) مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه .

أنْ : حرف مصدري ونصب مبني على السكون .

يرســـل : فعل مضارع منصوب بـــ (أن) وعلامة نصبه الفتحة ، والفاعل ضـــمير مســـتتر جوازاً تقديره " هو " و (أن) وما دخلت عليه في تـــأويل مصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر ، والتقدير : " ومن آياته إرسال الرياح " .

١٩ – قال تعالى : ﴿ ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله ﴾ (٢) .

ذلـــك : (ذا) اســـم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، واللام للبعد حرف مبني على الكسر ، والكاف للخطاب حرف مبني على الفتح .

بـــأنهم : الـــباء حرف جر مبني على الكسر ، و(أنّ) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح ، و(هم) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم (أنّ) .

كرهوا : فعل ماض مبني على الضم ، وواو الجماعة ضمير متصل مبني علـــى السكون في محل رفع فاعل ، والجملة من الفعل ، والفاعل في محل رفـــع خـــبر (أنّ) ، و (أنّ) مع معموليها في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير " ذلك بكرههم " .

٢٠- قـــال تعـــالى : ﴿ وكأيّـــن مـــن قريةٍ هي أشدُّ قوةً من قريتك التي أخرجتك أهلكناهم ﴾ (٣) .

---

(١) سورة الروم : ٤٦ .

(٢) سورة محمد : ٩ .

(٣) سورة محمد : ١٣ .

كأين : مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع .

من : حرف جر مبنى على السكون .

قرية : اسم مجرور بـ (من) وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بـ (كأين) .

هي : ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل رفع مبتدأ ثانٍ .

أشد : خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لـ (قرية) .

أهلكناهم : فعل ماضٍ مبنى على السكون ، و (نا) ضمير متصل مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (كأين) .

ومن صور المبتدأ والخبر في الشعر :

[١] قال شوقى :

وُلد الهدى فالكائناتُ ضياءُ وفمُ الزمانِ تبسمٌ وثناء

الكائنات : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

ضياء : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

فم : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

تبسم : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

[٢] قال المتنبى :

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله

وأخو الجهالة فى الشقاوة ينعمُ

ذو : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الخمسة .

يشـــقى : فعـــل مضــــارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر ، والفـــاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره " هو " ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

أخو : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الخمسة .

ينعم : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره "هو " ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ.

[٣] قال الشاعر :

وما المرءُ إلا الأصغران : لسانُه ومعقوله ، والجسمُ خلقٌ مُصَوَّرُ

المرء : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

الأصغران : خبر مرفوع وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه مثنى .

الجسم : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

خلق : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

[٤] قال المتنبى :

ومن نكد الدنيا على الحرّ أنْ يرى عدواً له ما من صداقته بُدُّ

من : حرف جر مبنى على السكون .

نكــد : اسم مجرور بــ "من" ، وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم .

أن : حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون .

يــرى : فعــل مضارع منصوب بــ " أن " وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للــتعذر ، و "أن " والفعل فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير " ومن نكد ... رؤية ... " .

من : حرف جر مبنى على السكون .

صـــداقته : " صـــداقة " اسم مجرور بـــ " من " ، وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و " صداقة " مضاف والهاء ضمير متصل مبنى على الكسر فى محل جر مضاف إليه .

بُدّ : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

[٥] قال الشاعر :

وللكف عن شتم اللئيم تكرما

أضرُ له من شتمه حين يُشْتَمُ

للكـــف : الـــلام لام الابـــتداء ، حرف مبنى على الفتح ، و (الكفُّ) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

أضر : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

[٦] قال شوقي :

صلاحُ أمرِك للأخلاقِ مرجعهُ

فقوّم النفسَ بالأخلاقِ تستقم

صلاح : مبتدأ أول مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

للأخلاق : اللام حرف جر مبنى على الكسر ، و "الأخلاق" : اسم مجرور بـــاللام وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور خبر مقدم للمبتدأ الثانى " مرجعه " .

مـــرجعه : " مرجع " مبتدأ ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والجملة من المبـــتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، و "مرجع" مضـــاف ، والهـــاء ضـــمير متصل مبنى على الضم فى محل جر مضاف إليه .

[٧] قال الشاعر :

وهل نافعى أن تُرْفَعَ الحجبُ بيننا

ودون الذى أمّلتُ منك حجابُ

نـــافعى : " نـــافع " مبـــتدأ مـــرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه .

أن : حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون .

تـــرفع : فعـــل مضارع مبنى للمجهول منصوب بـــ " أن " وعلامة نصبه الفتحة .

الحجـــب : نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، و " أن " والفعل فى تأويل مصدر فاعل سدّ مسد الخبر للمبتدأ " نافع " .

دون : ظـــرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة متعلق بمحذوف خبر مقدم .

حجاب : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

[٨] قال الشاعر :

قصرٌ عليه تحيةٌ وسلامٌ ... خلعت عليه جمالَها الأيامُ

قصر : خبر لمبتدأ محذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والتقدير : هذا قصر .

عليه : " على " حرف جر مبنى على السكون ، والهاء ضمير متصل مبنى علـــى الكســـر فى محل جر بـــ " على " والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم .

تحية : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

[٩] قال الشاعر :

لَعَمْرُكَ ما الأيام إلا مُعَارةً ... فما اسطعتَ من معروفها فتزوّدِ

لعمـــرك : اللـــلام لام الابـــتداء حرف مبنى على الفتح ، و " عمر " مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والخبر محذوف تقديره " قسمى " ، و " عمر " مضاف والكاف ضمير متصل مبنى على الفتح فى محل جر مضاف إليه .

الأيام : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

معارة : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

[١٠] قال الشاعر :

ما أحْسَنَ الدينَ والدنيا إذا اجتمعا

وأقبح الكفر والإفلاس بالرجلِ

مــا : اسم تعجب مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، وهى نكرة تامة بمعنى " شيء " .

أحسن : فعل ماض مبنى على الفتح ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره " هو " عائد على " ما " ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر .

[١١] قال الشاعر :

شكا إلىَّ جملى طولَ السُّرَى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتَلى

صـــبر : خـــبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أمرى صبر جميل .

جميل : صفة مرفوعة وعلامة رفعه الضمة ، والصبر الجميل هو الذى لا جزع فيه .

كلانـــا : " كلا " مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف و " نا " ضمير متصل مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه .

مبتلى : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر .

[١٢] قال أبو فراس الحمدانى :

أراك عَصِيَّ الدمع شيمَتُك الصبْرُ

أما للْهَوَى نَهْىٌ عليْكَ ولا أمْرُ

بلَى أنا مُشْتاقٌ وعِنْدِى لَوْعَة

ولَكِنَّ مِثْلِى لا يُذَاعُ لَهُ سِرُّ

فـــى هذيـــن البيتين أكثر من مبتدأ ، أى أكثر من جملة اسمية ، فنأخذ منها مثلاً " أنا مُشتاق " :

فأنا : ضميرٌ مبتدأ ؛ لأنها أعطتنا معنى لم يكتمل .

وحيـــث نجد تمام معناها يكون الخبر إننا نجده فى " مُشتاقٌ " لقد تمّ المعنى فتمت لنا جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر ، ويقتضى أن يكون كلٌ منهما مرفوعاً ، إلا أن الضمير " أنا " مبنيٌّ لا يتغير ولا يقبل أية علامة من علامات الإعراب ، لذلك نقدر الإعراب عليه تقديراً ونقول : مبنيٌّ فى محل رفع مبتدأ .

ومُشتاق : خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره .

أما الجملة الاسمية الأخرى فى هذين البيتين فهى بالتتابع : شيمتُك الصبر ، أما للهوى نهيٌ عليك ولا أمرٌ ، عندى لوعةٌ ، ولكن مثلى لا يذاع له سرٌ .

[١٣] أصالة الرأى صانتنى عن الخطل

وحليةُ الفضلِ زانتنى لدى العَطَل

ليس صعباً أن نرى المبتدأ فى أوّل الصدر " أصالة " وإن نرى مبتدأ آخر فى أوّل العجز : " حِلْيَة " ، وكلاهما مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره .

لكن معنى أىٌّ منهما لم يكتمل ، ولابد من خبر لكل منهما ، فكلمة صانتنى تكمـــل معنى المبتدأ الأول ، وكلمة زانتنى تكمل معنى المبتدأ الثانى ، لكنّ كليهما فعل لا يكون خبراً بنفسه ، لذلك نعربهما هكذا :

صانتنى : صان : فعل ماضٍ ، ثلاثى ، مجرد ، أجوف ، معلوم متعدٍّ مبنى علـــى الفـــتح الظاهـــر فى آخره ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصـــل مبنى فى محل نصب مفعول به من صان ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هى ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول به جملة فعلية مبنية فى محل رفع خبر المبتدأ ، والتقدير : " أصالةُ الرأى صيانةٌ لى " .

وكلمة زانتنى تعرب مثل صانتنى ، والتقدير : " حِلْيَةُ الفَضلِ زينةٌ لى " .

وإننا نلاحظ أن المبتدأ في كلتا الجملتين نكرة ، لكنه عُرِّف بالإضافة فجاز الابتداء به .

[١٤] وَهَلْ عَامِرٌ مِنْ بَعْدِنَا شِعْبُ عامرٍ
وهل هُوَ يوماً للمحبِّين جَامِعُ

فــــي هذا البيت لابن الفارض جاء " عَامِرٌ " خبراً مقدماً ، و "شِعْبُ " مبتدأ مؤخـــراً فتصـــبح الجملة " هَلْ شِعْبُ عَامِرٌ " ، ولك أن تقول " عَامِرٌ " مبتدأ و " شِعْبُ " فاعل عامر سدَّ مسدَّ الخبر ، والتقدير " هَلْ عَمَرَ شِعْبُ " عَامِرٍ " .

وعلـــى ذلك ينبغي عدم ترك وجه من الوجوه الظاهرة للإعراب فلا يترك المعـــرب بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة ، وذلك إذا كان اللفظ يحتمل أكـــثر مـــن وجه ظاهر ومحتمل ، فلابد مِن عرض تلك الوجوه كلها ، فلن يخلو عرضها كلها من فائدة ، ولن يخلو وجه منها من معنى فعلى سبيل المثال في باب المبتدأ نعرض من الشواهد القرآنية قوله :

[١] قوله تعالى : ﴿ إنك أنت السميع العليم ﴾ .

يجوز في الضمير المنفصل وهو (أنت) ثلاثة أوجه :

أرجحها : أن يعرب ضمير فصل لا محل له من الإعراب .

وقريب منه : أن يعرب توكيداً لاسم إن وهو الكاف ، وهو حينئذٍ في محل نصب .

وأضعفها : أن يُعرب مبتدأ و (السميعُ) خبره وهو حينئذٍ في محل رفع .

[٢] وقوله تعالى: ﴿ أفي الله شك ﴾، يجوز في المرفوع وهو كلمة (شك) وجهان:

أحدهما : أنه مبتدأ مؤخر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

والـــثاني : أنه فاعل للجار والمجرور ، وهذا الوجه أرجح من سابقه ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، ومثله قوله تعالى :

[٣] ﴿ لكـــن الذيـــن اتقوا ربهم لهم غُرَفٌ من فوقها غُرَفٌ ﴾ ، فيجوز في كلمتي (غرف) الوجهان السابقان : الابتدائية والفاعلية وهي أرجح ؛ لأن الظرف

الأول وهو (لهم) معتمد على المخبر عنه وهو (الذين اتقوا ربهم) والظرف الثاني وهو (من فوقها) معتمد على الموصوف وهو (غرف الأولى) ؛ إذ هي موصوفة بالجملة بعدها وهي (من فوقها غرف) ، ومثله :

[٤] قوله تعالى : ﴿ أو كصيِّبٍ من السماءِ فيه ظلمات ﴾ .

فيجوز في كلمة (ظلمات) الوجهان والفاعلية أرجح ؛ لأن الأصل في الصفة الإفراد .

[٥] وقوله تعالى : ﴿ وكأيِّن من نبيٍّ قاتل معه ربِّيُّون كثير ﴾ .

يجوز في كلمة (ربيون) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مبتدأ مؤخراً وخبره الظرف المقدم والجملة حال .

والثاني : أن يكون فاعلاً بالظرف وهو (معه) لاعتماده على ذي الحال وهو (ضمير نبي المقدر في قتل) وتكون جملة (معه ربيون) في موضع نصب على الحال ، أي وكأين من نبي قاتل حال كونه معه ربيون كثير .

والثالث : أن يكون مبتدأ مؤخراً وخبره الظرف المقدم والجملة الحال .

[٦] وقوله تعالى : ﴿ فصبرٌ جميل ﴾ .

يجوز في كلمة (صبر) أن تكون مبتدأ والخبر محذوف أي فصبر جميل أمثل من غيره ، وأن تكون خبراً والمبتدأ محذوف ، أي فشأني صبر جميل .

بين المبتدأ والخبر وغيرهما :

[١] فــي قوله تعالى : ﴿ ومن يتوكل على الله فهو حسبُه إن اللهَ بالغٌ أمره قد جعل الله لكــل شيء قدراً ﴾ (١) ، قرأها معظم القراء برفع (بالغ) منوناً ونصب (أمرَه) إلا حفصاً عن عاصم فإنه قرأ بحذف التنوين وإضافة – بالغ – إلى ما بعده (٢) .

وكلاهمــا على جعله خبراً لـــ (إنّ) بمعنى أن الله – سبحانه وتعالى – لا يفوتــه مطلوب ولا يعجزه مراد فبلوغ الأمر والقدرة عليه من صفات الله . وقرئ بالتنوين مع رفع (أمره) (٣) على جعل البلوغ من صفات الأمر ، أى أن أمر الله نــافذٌ إلــى غايتــه لا يــرده راد ولا يعوقه مُعوّق ، ويكون ما بعده مستأنفاً لبيان مقتضى التوكل (٤) .

كمــا قــرئ (بالغــاً أمرَه) بجعله حالاً ، والجملة بعده خبر بمعنى أن الله سبحانه وتعالى – ومن شأن أمره النفاذ – قد جعل لكل شيء قدراً (٥) .

وهذه الفروق الدقيقة في المعنى لا يمكن الوصول إليها بغير الإعراب .

[٢] وكذلك قوله تعالى : ﴿ وأمّا منْ آمن وعَمِلَ صالحاً فلَه جزاءً الحُسْنى وسنقول لــه مــن أمرنا يُسراً ﴾ (٦) ، قرئت (جزاء) بالرفع والإضافة ، كما قرئت بالنصب والتنوين ، وكلاهما سبعيتان (٧) .

فالــرفع علــى جعله مبتدأ مؤخراً ، والحسنى : قد تكون وصفاً لموصوف محذوف ، أى فله جزاء الفعلة الحسنى – وهى كلمة التوحيد – وقيل : الحسنى :

---

(١) سورة الطلاق : ٣ .

(٢) البنا الدمياطي : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، ٤١٨ ، القاهرة ١٣٥٩هـ .

(٣) ابن خالويه : مختصر في شواذ القرآن ١٥٨ ، ط الرحمانية القاهرة ١٩٣٤م .

(٤) الزمخشري : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ١٢٠/٤ ، ١٩٦٨م .

(٥) السابق نفسه والصفحة نفسها .

(٦) سورة الكهف : ٨٨ .

(٧) ابن مجاهد : السبعة ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، ط٢ ، القاهرة ١٩٨٠م .

الجـــنة ، وإضــــافة الجــزاء إليها من إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين ، والنصـــب على الحال أى فله الحسنى مجزياً بها ، فهو مصدر فى موضع الحال علـــى الـــتقديم والتأخـــير (١) ، وهكذا ترددت كلمة (جزاء) بين الابتداء والحال ، وكونها حالاً أقوى وأسرع فى الدلالة على البشارة ، وفى كل خير .

[٣] قوله تعالى : ﴿ وإنْ كان مَكْرُهم لِتَزُولَ منه الجِبَالُ ﴾ (٢) ، قرأ الكسائى وحده من السبعة (لَتَزولُ) برفع الفعل وجعل اللام الداخلة عليه هى اللام الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية ، أى وإنّ مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات ، ولكنه مع ذلك لا ينفعهم فى معارضة الإسلام ، وهذا من باب التهويل والمبالغة (٣) على حد قول الأعشى :

لئن كنتَ فى جُبٍّ ثمانين قامةً
ورُقِّيتَ أسبابَ السماء بسلَّم
لَيَستَدرِجَنكَ القولُ حتى تَهرَّه
وتَعلَم أنّى لستُ عنك بمُلْجَم (٤)

فهـــذه القراءة تهوّل من شأن مكر الكفار وتصفه بالشدة ، ويؤيد ذلك قراءة علـــى وعُمر وابن عباس وابن مسعود (بخلاف عنه) وأُبَىّ وأبى إسحاق السبيعى (وإن كاد مكرهم لتزولُ منه الجبال) بالدال (٥) . وقرأ بقية السبعة (لِتزولَ) بلام الجحـــود ونصـــب الفعـــل ، واعتبار (إن) نافية وهو الموافق لما روى عن ابن مسعود (وما كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال) (٦) ، فهاتان قراءات تهوّل إحداهما مـــن شـــأن مكر الكفار وتصفه بالشدة وتغضُّ الأخرى من شأنه وإنما استفيد هذا التنوع فى المعنى من تنوع العلاقة الإعرابية .

---

(١) حجة القراءات لأبى زرعة ، ص ٤٣٠ ، تحقيق سعيد الأفغانى ، ط١ ، ١٩٧٤م .
(٢) سورة إبراهيم : ٤٦ .
(٣) د/ إبراهيم عبد الله رفيدة : النحو وكتب التفسير ٣٨٦/١ ، ليبيا ١٩٨١م .
(٤) ديوان الأعشى : ١٧٣ ، بشرح د/ محمد محمد حسين ، ط٧ ، بيروت ، ١٩٨٣م .
(٥) الفراء : معانى القرآن ٧٩/٢ .
(٦) الزمخشرى : الكشاف ٣٨٣/٢ .

ولا تناقض بين القراءتين في المعنى ؛ لأن الجبال في القراءة الأولى تحمل على حقيقتها وفي الثانية على المجاز أي دعائم الإسلام وأركانه (١) .

[٤] ومن ذلك قول أبي النجم العجلي :

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعي   عَلَى ذنباً كلُّه لم أصنع (٢)

فقد روى البيت برفع (كله) ، وحكم سيبويه على الرفع بالضعف لعدم ذكر رابطٍ لجملة الخبر ، ولتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، ويبدو أن سيبويه عندما رجح النصب هنا لم ينظر إلى المعنى وإنما نظر إلى حذف العائد من جملة الخبر وهـو قليل ، ولكنه صحيح لوروده في قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ وكلٌّ وعد الله الحُسنى ﴾ (٣) .

وروايـة الرفع في البيت هي الرواية الجيدة عند علماء البلاغة ؛ لأنها تفيد عموم السلب ، ورواية النصب ساقطة عن الاعتبار ، بل تصح ؛ لأنها تفيد سلب العمـوم وهـو خـلاف المقصود وما ذكره السُّبكي من اتفاق الرفع والنصب لم يعرّجوا عليه " (٤) .

يقول ابن هشام : " وقد صرح الشلوبين وابن مالك بأنه لا فرق في المعنى بين رفع (كل) ونصبه ، والحق ما قاله البيانيون" (٥) . أي من وجود الفرق بينهما.

فـرواية الـرفع تجعـلُ (كل) مبتدأ ، أي سابقاً على النفي وليس في حيزه ويُخْبَر عنه بالجملة المنفية ، ليكون النفي عاماً ، أي لم يصنع شيئاً مما ادعته عليه وهـو المراد ، بخلاف رواية النصب فإنه يترتب عليها جعل (كل) مفعولاً مقدماً للفعل المنفي فتصبح في حيزه وتَنفي الكلية أي العموم فقط ، وهو ما يسمى بسلب العموم ، فكأنه قال : لم أصنع كلَّ الذنوب ، بل بعضها فقط وهو غير مراد ، كما

---

(١) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ٥٠/١ ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة د.ت .

(٢) الرضي : الكافية ٢٣٩/١ .

(٣) سورة الحديد : ١٠ .

(٤) البغدادي : خزانة الأدب ، ٣٦١/١ ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٦٧م .

(٥) ابن هشام : المغني ٢٢٦/١ .

يترتب على رواية النصب ضعف في الصناعة ؛ لأن حق (كل) المضافة إلى ضمير ألا تستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ ، والنصب على التوكيد هنا لا يصح ؛ لأن المؤكد نكرة غير محدودة [1] .

يقول السعد في شرحه للتلخيص بعد توضيح ما تقدم : (ولإفادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه) وأبو النجم عربي فصيح يحتج باستعماله [2] ، ورجح السهيلي رفع (كل) هنا بوجهين هما :

أولاً : أن جملة (كل لم أصنع) صفة لوقوعها بعد نكرة ، فجعل (كل) مبتدأ يجعل جملة الصفة متصلة بموصوفها ، وفي جَعْلِه مفعولاً فصلٌ بينهما ؛ لأن الفعل والفاعل فقط هما الوصف عنده .

وثانياً : بأن لفظة (كل) المضافة إلى الضمير يقبح أن يليها العوامل اللفظية ؛ لأنها في الأصل توكيد ، والتوكيد لا يليه العوامل اللفظية ، ويحسن رفعه بالابتداء [3] .

وقد يشعر هذا بأن الشاعر إنما عدل عن النصب لهذه الاعتبارات اللفظية ، ويمكن أن يقال : إن عدم دخول العوامل اللفظية على (كل) غالب لا لازم ، حيث ورد في الشعر بقلّة ومنه قول الشاعر :

يميد إذا مادتْ عليه دِلاؤُهم ... فيصدر عنه كلُّها وهو ناهل [4]

وبذلك يسلم القول بأن الشاعر إنما عدل عن النصب لإفادة عموم السلب[5].

٥- قوله تعالى : ﴿ إنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقَدَر ﴾ [6] ، أجمع القراء هنا كل نصب (كل) ولم يقرأ بالرفع إلا في قراءة شاذة نسبت لأبي السمّال [7] .

---

(1) ابن هشام : المغنى ٥٥٢/٢ .

(2) شروح التلخيص ٤٤٦/١ ، الحلبي ١٩٤٧م .

(3) السهيلي : نتائج الفكر ، ص ٤٣٧ ، تحقيق د/ محمد البنا ، نشر جامعة قاريونس ، ١٩٧٨م .

(4) ابن هشام : المغنى ٢١٤/١ .

(5) شروح التلخيص : ٤٤٦/١ .

(6) سورة القمر : ٤٩ .

(7) ابن جني : المحتسب ٣٣/٢ ، القاهرة ١٩٦٩ م .

وعلـــق ابـــن جنى على ذلك بقوله : الرفع هنا أقوى من النصب وذلك أنه موضـــع مـــن مواضع الابتداء كقولك (إنى زيدٌ ضربته ، وأنا عمروٌ ضربتُه) ، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة [1] ، وصاحب الكتاب يقول : " النصب هنا على قوله (زيداً ضربته) وهو عربى كثير ، والقراءة لا تخالف لأنها السنة "[2].

وقال الأخفش : " وأما نصب – كل – ففى لغة من قال : عبد الله ضربتُه – وهو فى كلام العرب كثير [3] ، واختار المبرد النصب قال ؛ لأنَ تقديره : إنا فعلنا كـذا ، فـالفعل منتظر بعد إنا – وقال ابن جنى : إن هذا القول ليس بشيء [4] ، ولعل لاعتزال ابن جنى علاقة بهذا الدفاع المتحمس عن قراءة الرفع مع شذوذها ، ويقول السـيرافى فى شرحه للكتاب : " إنما اختير النصب هنا ؛ لأن فيه دلالة ليست فى الرفع ، فإن التقدير على النصب : إنا خلقنا كلّ شيء بقدر ، فهو يوجب العموم ، وإذا رُفع فليس فيه عموم ؛ إذ يجوز أن يكون (خلقناه) نعتاً لـ (شيء) و (بقدر) خبر الـ (كل) ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقة بقدر ، وأن هناك أشياء لم يخلقها فليست بقدر ، تعالى الله عن ذلك[5] ،ومن ثم عُدّ إيهام الصفة من مرجحات النصب فى باب الاشتغال[6].

وفـى مجـالس العلماء للزجاجى ما يفيد أن الأصمعى كان يرى فرقاً بين قـراءة النصب وقراءة الرفع ، وأنه حاول أن يعرف رأى أبى عثمان المازنى فى القدر بسؤاله عن إعراب هذه الآية وعن الفرق بين الرفع والنصب فيها ، وعندما تهـرّب المازنى من الإجابة ذكر له الأصمعى بعض النصوص العربية التى تستد

---

(1) ابن جنى:المحتسب فى توجيه شواذ القراءات ٣٠/٢، تحقيق على النجدى وشلبى القاهرة، ١٩٦٩م
(2) سيبويه : الكتاب ١٤٨/١ .
(3) الأخفش : معانى القرآن ٤٨٩/٢ ، تحقيق : فائز فارس ، ط٢ ، ١٩٨١م .
(4) ابن جنى : المحتسب والصفحة نفسها .
(5) سيبويه : بهامش الكتاب ١٤٨/١ .
(6) انظر الأزهرى : التصريح ٣٠٢/١ ، والأشمونى ٨٠/٢ .

الأشـــياء إلـــى تقدير الله حتى في أفعال الشر بعكس ما يرى المعتزلة ، يقول ذلك تعريضاً باعتزاله [1] .

وقـــال السهيلي : " كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى ، يكون النصب فيه هو الوجه كما في هذه الآية ؛ لأن المقصود المدح بالفعل والاقتدار على صنع الأشياء وتقديرها " [2] .

وقـــراءة الرفع تُوجَّه على أن (خلقناه) في محل رفع خبر – كل – والجملة خـــبر – إنّ – و (بقـــدر) حـــال ، وذلـــك حتى يتفق معنى هذه القراءة مع قراءة الجمهور ، وإنما كان النصب نصاً في المقصود ؛ لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملاً فيه ، ولذلك وجب الرفع فـــي قولـــه تعالى : ﴿ وكُلُّ شيءٍ فعلوه في الزُّبُر ﴾ [3] ؛ لأن جملة (فعلوه) صفة والصـــفة لا تعمل فيما قبلها ، وبذلك يستقيم المعنى أي أن كل أعمالهم مسطرة في صحائف الأعمال ، ولا يصح النصب ؛ لأنه يقتضي أنهم فعلوا كل شيء في الزبر أي صـــحائف الأعمال مع أنهم لم يعملوا فيها شيئاً ، بل الكرام (الكاتبون أوقعوا الكتابة فيها) [4] .

وقد مرّ الزمخشري على آية ﴿ إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر ﴾ [5] مروراً سريعاً ذاكراً أن (كل) منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده، وأن هناك قراءة نافع [6] .

وتعقـــبه ابن المنير في الانتصاف بأنه لما كان الزمخشري من مذهبه تقسيم المخلوقات إلى مخلوق لله ، ومخلوق لغيره فَغَرتْ هذه الآية فَاهُ وقام إجماعُ القراء حجـــة عليه ، فأخذ يستروح إلى الشقاء وينقل قراءة الرفع ، فليُراجع له ويُعرَض

---

(1) الزجاجي : مجالس العلماء ، ص ٢٩٤ ، ت محمد عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢م .
(2) السهيلي : نتائج الفكر ، ص ٤٣٥ .
(3) سورة القمر : ٥٢ .
(4) شرح الأشموني بحاشية الصبان ، ٢/ ٨٠ .
(5) سورة القمر : ٤٩ .
(6) الزمخشري : الكشاف ، ٤/ ٤٢-٤٣ .

عليه إعراضُ القراء عن هذه الرواية مع أنها هى الأولى فى العربية ، أيجوز فى حكمه حينئذ الإجماع على خلاف الأولى لفظاً ومعنى (١) .

وكلام ابن المنير فيه نوع من التحامل غير أن سكوت الزمخشرى عن هذه الآيـة وعدم محاولته تأويلها مع أنها تتعارض مع أساس عقيدته لا يخلو من شيء مـن الإنصـاف أو العجـز ، وهكذا نجد فى هذه الآية دليلاً واضحاً على أهمية العلامات الإعرابية حتى أصبحت سلاحاً من أسلحة الدفاع عن العقيدة وحجة على الخصم المعاند .

٦- وأخـيراً نورد هذا النموذج المختصر الذى يتردد على ألسنة الناس كثيراً فى التأسّـى والتسـليم وتفويـض الأمر إلى الله كما فى قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جميلٌ واللهُ المُستعان على ما تصفون ﴾ (٢) ، وذلك على لسان يعقوب عليه السـلام ، حيـث قرأ الجمهور بالرفع (فصبرٌ) من باب الإخبار عن صبر حاصـل أو سيحصل عند فقد يوسف عليه السلام ، أوم تبدأ خبره محذوف أى فصبر جميل أمثل (٣) .

وقـرأ أُبَىٌّ بن كعب وعيسى بن عمر (فصبراً جميلاً) بالنصب (٤) على أنـه مفعول مطلق نائب عن فعله ، ويكون الكلام من باب الإنشاء فيصير كالأمر لنفسه ، ومنه قول قطَرِىّ بن الفُجاءة :

فصبراً فى مجال الموت صبرا   فما نَيلُ الخُلُود بمستطاع (٥)

وكذلك بيت الكتاب :

---

(١) الزمخشرى : الكشاف فى المواضع السابقة هامش .

(٢) سورة يوسف : ١٨ .

(٣) الزمخشرى : الكشاف ٣٠٨/٢ .

(٤) ابن خالويه : مختصر فى شواذ القرآن ، ص ٦٣ .

(٥) ديوان الحماسة لأبى تمام بشرح التبريزى ٥٠/١ ، مصورة عن طبعة بولاق ١٢٩٦هـ ، وأمالى المرتضى ٦٣٦/١ ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، بيروت ١٩٦٧م .

يشكو إليّ جَملي طُولَ السُّرَى

صَبْراً جميلاً فكِلانا مُبْتَلَى [1]

رواه الفراء بالنصب ورواه سيبويه بالرفع ، وهو كذلك في أمالي المرتضى بالرفع ، قال سيبويه : " والنصب أكثر وأجود " ، وعلله السيرافي بأن الجمل كان شاكياً ، فمن المناسب أمره بالصبر [2] .

---

(1) وعـند سيبويه في الكتاب : ٣٢١/١ ، وأمالي المرتضى ١٠٧/١ ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبـيات الكتاب ٢٠٨/١ ، إلى المُلَبّد بن حَرْملة الشيباني الخارجي (ت : ١٣٨ هـ) وغلّطه في ذلك =الأســود الغـندجاني ، وقال إن أبا عبيدة سئل عنه فقال هو لبعض السواقين ضمن أربعة أبيات من الرجز وإن شعر الملبد بن حرملة ليس فيه (صبر جميل) بل هو :

١- يشكو إليّ فرسي وقع القنا .

٢- اصبر جميلٌ فكلانا مبتلى .

(2) انظر : فرحة الأديب للأسود الغندجاني ، ص ١٧٩ — ١٨٠ ، دمشق ١٩٨١م .

الفهـــرس

كتب للمؤلف – نشر دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية

[١] المؤثرات الإيقاعية في لغة الشعر .

[٢]العربية والوظائف النحوية ، دراسة في اتساع النظام والأساليب .

[٣]منهج السيوطي للنحوى ، دراسة في المقاطع .

[٤]العربية والتطبيقات العروضية .

[٥]القيمة الوظيفية للصوائت ، دراسة لغوية مقارنة .

[٦]النحو والفكر والإبداع ، دراسة في تفكيك النص وتوثيقه .

[٧]العربية والفكر النحوى ، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية .

[٨]لسان عربي ونظام نحوى .

[٩]من أصول التحويل في نحو العربية .

[١٠] المنظومة النحوية دراسة تحليلية .

[١١] وظيفة التاء في النظم والرسم والبناء .

[١٢] النظم والمجتمع ، دراسة في اللغة والقواعد والأوزان .

[١٣] في التحليل العروضي لأبنية اللغة وتراكيبها .

[١٤] التوليد العروضي ، بحث في قدرة العربية وكفاءة الأوزان .

[١٥] القيمة الحضارية للعقلية العربية في قوانين التوليد العروضي .

[١٦] اللحن والإيقاع ، دراسة في تطور لغة الشعر وموسيقاه .

[١٧] متانة النسج وجمال التركيب ، بحث في قيمة الأسلوب الشعري .

[١٨] عناصر الإيقاع اللغوية ، المظاهر والوظائف والمستويات .

[١٩] دراسة متقدمة في علم العروض .

[٢٠] دور أنظمة التحليل اللغوى في درس عروض العربية المعاصر وإيقاعها .

[٢١] المدخل إلى علم الصرف على ضوء دراسة اللغة والنحو – الجزء الأول (متطلبات التحليل فى النظام الصرفى) .

[٢٢] خصائص الأفعال وما شابهها من الأسماء .

[٢٣] الفصائل الصرفية ، النسب والتصغير وتوكيد الفعل والعدد .

[٢٤] الاشتقاق والمشتقات .

[٢٥] الإعلال والأسماء المعتلة .

[٢٦] الإبدال والقلب المكانى وفصيلة الجنس .

[٢٧] علاقة خصائص الأفعال بتصنيف المصادر وتقاسيمها .

[٢٨] الانحرافات الصوتية والتركيبية والدلالية فى اللهجة السكندرية ، دراسة مبدئية فى استعمالات أهل كرموز لتركيب النداء .

[٢٩] التغير اللغوى وعلاقته بما تقدمه وسائل الإعلام من برامج ثقافية واجتماعية .

[٣٠] علاقة درجة الشيوع ونشاط الوحدات اللغوية بالتلوث السمعى .

[٣١] معجم ممدوح الألسنى للحقول السياقية والمقامية دراسة تداولية .

[٣٢] دور الحركة فى عين الفعل الثلاثى المجرد وتصرفه .

[٣٣] كتب " فعلت وأفعلت " بين نظامى المعجم ونحو الجملة (الزجاج نموذجاً).

[٣٤] علاقة الفعل الثلاثى بزوائده فى ضوء علم الصيغ الوظائفى بحث فى النموذج التركيبى والدلالى .

[٣٥] اسم الفعل فى نحو العربية دراسة فى الخصائص والمصطلح .

[٣٦] دور حرف الجر فى تحويل التركيب وأثره فى نقل الوظيفة النحوية .

[٣٧] فى التحليل النحوى وخصائص العربية .

[٣٨] الإعلال ومظاهر فى استعمالات العربية .

[٣٩] التعريف والتنكير فى العربية .

[٤٠] الدرس النحوى بين رصد الظاهرة وحداثة المصطلح الإضافة نموذجاً .

[٤١] العلاقة بين ظاهرتي النصب والجر في الدرس النحوى والاستعمال .

[٤٢] التحليل الصرفي للعربية في إطار منهجي البحث التقابلي والتقارني .

[٤٣] الاتجاهات الحديثة في علم اللغة " اتجاه التحليل الصرفي ووحداته " .

[٤٤] رتبة النظام الصرفي ومعايير تحليله .

[٤٥] الجمل والتراكيب والأساليب " دراسة في نحو العربية الجمالي " .

[٤٦] الإضافة بين البنيتين النحوية والمنطقية وحذف عناصر المركب نموذجاً .

[٤٧] نظرية البدائل في إطار أساليب العربية وقواعدها .

[٤٨] الجملة الاسمية غير المقيدة .

[٤٩] الألسنية والتحليل الوظيفي .

[٥٠] من خصائص الكلمة إلى نحو الجملة .

[٥١] الفونولوجيا والمعنى والوظيفة ، عرض ونقد وتحليل .

مطبعة
الزهراء
طباعة أفست / تجليد فاخر / تصوير
مستندات / كارت فرح / توريدات /
دعاية وإعلان
١٥ ش هدى شعراوى الشرقي غرب
منظمة الشباب بالمنيا